توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف [١]

د . محمد بن خالد الفاضل *

المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ، أما بعد :

فهذا بحث موجز في توجيه ما خالف القاعدة النحوية من الأسماء المعربة بالحروف وأعني بها : الأسماء الستة أو الخمسة، والمثنىّ ، وجمع المذكر السالم . فقد استقر في علم النحو من خلال استقراء الكلام العربي الفصيح من النثر الذي ذروة سنامه القرآن، والشعر المحتج به : أن هذه الأبواب الثلاثة تعرب بالحروف عندما تستوفي الشروط المطلوبة ؛ فالأسماء الستة : ترفع بالواو، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء . والمثنىّ : يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء . وجمع المذكر السالم : يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء . ولم يشذ عن هذه القاعدة المستقرة لهذه الأبواب إلا النزر اليسير من النصوص والشواهد . وقد سعيت في هذا البحث جاهداً إلى جمع ما استطعت جمعه من الشواهد والنصوص التي شذت - في ظاهرها - عن هذه القاعدة ، سواء أكانت هذه النصوص من

* بكالوريوس في اللغة العربية من كلية اللغة العربية بالرياض ، جامعة الإمام ١٣٩٣هـ .
- ماجستير في النحو والصرف من كلية اللغة العربية ١٤٠٢هـ .
- دكتوراه في النحو والصرف من كلية اللغة العربية ١٤٠٦هـ .
- عضو هيئة التدريس في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض .

القرآن الكريم ، أم من الحديث النبوي الشريف ، أم من كلام العرب ، نثره وشعره . وقد بلغ مجموع ما جمعته ودرسته في هذا البحث من النصوص والشواهد (٨٢) اثنين وثمانين شاهداً منها (١٩) تسعة عشر شاهداً في باب الأسماء الستة ، و(٢٦) ستة وعشرون شاهداً في باب المثنىّ ، والباقي وعدده (٣٧) سبعة وثلاثون شاهداً في جمع المذكر السالم .

وقد بدأت الدراسة بباب الأسماء الستة ، ثم المثنىّ ، ثم جمع المذكر السالم، ورتبت شواهد كل باب مبتدئاً بالقرآن الكريم ، ثم الحديث الشريف ، ثم النثر ، ثم الشعر . ورتبت شواهد كل مجموعة على حسب الترتيب المشهور لأبواب النحو وهو ترتيب الألفية وذلك بالنظر لموضع الشاهد ، ولم أعدل عن هذا الترتيب لشواهد كل مجموعة إلا لغاية يستدعيها المقام ويدركها القارئ .

وراعيت في دراستي لكل شاهد أن أجمع فيه بين الاستيفاء والإيجاز مستعيناً في ذلك بكتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه وغريبه وقراءاته ، وكتب الحديث وشروحه وغريبه ، وكتب الأمثال ، وكتب النحو واللغة، وشروح الشواهد، ودواوين الشعر ، ومعجمات اللغة ، وغير ذلك من المراجع التي تطلبها البحث .

وأود أن أشير قبل ختام هذه المقدمة إلى أني أتوقع أن يقول قائل ممن يطلع على هذا البحث من أهل هذا العلم : ما بالك استشهدت بالحديث النبوي وأنت - بلا شك - تعلم خلاف علماء النحو في الاستشهاد بالحديث ؟ . وأقول جواباً لذلك: لم يغب عن بالي ما ذكر من خلافهم ، وقد قرأت أغلب ما كتب في الموضوع من كتب وبحوث ، لكنني أجيب بأمرين :

الأول : أنني أميل إلى رأي المجيزين للاستشهاد بالحديث ، ومنهم : ابن

خروف وابن مالك وابن هشام والشاطبي والدماميني وغيرهم ، وبعض المعاصرين كالشيخ محمد الخضر حسين والدكتورة خديجة الحديثي والدكتور محمود فجال وغيرهم وفق الضوابط المشار إليها في كتبهم المؤلفة لهذا الغرض [1] .

الثاني : أنني - مع ما قلت - لا أرى أن عملي في هذا البحث يصدق عليه أنه استشهاد بالحديث النبوي ؛ لأنني لا أقيم على هذه الشواهد قواعد جديدة ، ولا أنقض بها قواعد قديمة ، وإنما أوجّه الحديث النبوي توجيهاً يجعله يتفق مع القاعدة ، فقصارى جهدي - إذن - والمتأخرين من أمثالي ، أن نوجه الحديث ليتفق مع القاعدة، ولسنا بمغيري القاعدة لتوافق الحديث، وإن كنا نتمنىّ لو أن أسلافنا من علماء النحو المؤسسين - رحمهم الله - أعطوا الحديث النبوي جانباً كبيراً من اهتمامهم ، وأسسوا عليه مع غيره من آيات القرآن الكريم وكلام العرب المحتج به نثراً وشعراً قواعد النحو العربي ؛ لأنه ثروة ضخمة لخيرة الأمة محمد ﷺ وصحبه، وهم أفصح العرب وأبلغهم وأبينهم.

هذا ، وقد ختمت البحث بثبت للمراجع ، وفهرس للموضوعات ، ولم أر داعياً لعمل فِهْرس مستقل للشواهد ، لأني قد أثبتها في فِهْرس الموضوعات بصورة تغني عن فهرس مستقل لها .

وأسال الله أن يتقبل مني هذا العمل ويضاعف أجره وثوابه على الرغم من قصوره وقلة بضاعة صاحبه، وأن يخلص لنا النيات والأعمال، إنه سميع مجيب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم .

---

(١) من هذه الكتب: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - للدكتورة خديجة الحديثي . وكتاب: الحديث النبوي في النحو العربي - للدكتور محمود فجال . وكتاب : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي - للدكتور محمود فجال .

(باب الأسماء الستة)

[١] حديث : «.... أأنت أبا جهل ؟ ....» [١]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله في صحيحه ، في (كتاب المغازي) (باب قتل أبي جهل) عن أنس بن مالك رضي الله عنه من عدة طرق ، منها قول البخاري رحمه الله :[٢]«حدثني محمد بن المثنى ، حدثنا ابن أبي عدي عن سليمان التيمي عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ يوم بدر : من ينظر ما فعل أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَد ، فأخذ بلحيته ، فقال : أنت أبا جهل ؟ قال : وهل فوق رجل قتله قومه ؟ أو قال : قتلتموه» . ومنها قوله رحمه الله - في موضع آخر [٣] بعد عدة أحاديث - :

«حدثني يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا ابن علية ، حدثنا سليمان التيمي ، حدثنا أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر : من ينظر ما صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَد ، فقال : آنت أبا جهل؟ قال ابن علية : قال سليمان : هكذا قالها أنس، قال : أأنت أبا جهل ؟ قال : وهل فوق رجل قتلتموه . قال سليمان : أو قال : قتله قومه . قال : وقال أبو مجلز : قال أبو جهل : فلو غير أكار قتلني» .

---

(١) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٤ كتاب المغازي) (٨ باب قتل أبي جهل) فتح الباري ٧ / ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ (رقم الحديث : ٣٩٦٣ ، ٤٠٢٠) .
وانظر توجيه الحديث في : أمالي السهيلي ١١٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، تخليص الشواهد ٥٨ ، شواهد العيني على الأشموني ١ / ٧١ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٣٨ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٢٩٣ (الحديث رقم ٣٩٦٣) .

(٣) فتح الباري ٧ / ٣٢١ (الحديث رقم ٤٠٢٠).

وقال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري[1] عند شرحه للحديث في الموضع الأول : «قوله : (أنت أبا جهل ؟) كذا للأكثر، وللمستملي وحده : (أنت أبوجهل) والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا، فقد صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس ، وسيأتي ذلك [2] في أواخر غزوة بدر، ولفظه : (فقال : أنت أبا جهل ؟ ، قال ابن علية : قال سليمان : هكذا قالها أنس، قال : أنت أبا جهل) انتهى . وقد [3] أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنىّ شيخ البخاري فيه فقال فيه : أنت أبو جهل. وكأنه من إصلاح بعض الرواة . وكذلك نطق بها يحيى القطان أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان عن التيمي فذكر الحديث ، وفيه : قال : أنت أبا جهل . قال المقدمي : هكذا قالها يحيى القطان . وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة، كقوله : إن أباها وأبا أباها. وقيل : هو منصوب بإضمار (أعني) . وتعقبه ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت . وقال الداودي : كأن ابن مسعود تعمد اللحن ليغيظ أبا جهل كالمصغِّر له .. وما أبعد ما قال .. وقيل: إن قوله : (أنت) مبتدأ محذوف الخبر ، وقوله : (أبا جهل) منادى محذوف الأداة ، والتقدير : أنت المقتول يا أبا جهل . وخاطبه بذلك مقرعًا له ومتشفيًا منه ؛ لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى» . انتهى كلام ابن حجر رحمه

(١) فتح الباري ٧ / ٢٩٥ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٣٢١ (الحديث ٤٠٢٠) .

(٣) مازال الكلام لابن حجر .

الله حول محل الشاهد في الحديث . وقد نقلته على الرغم من طوله نظراً لنفاسته ، حيث قد حوى أمرين مهمين :

الأول: تصحيح الرواية التي فيها الشاهد وتحقيق كونها من لفظ أنس رضي الله عنه .

الثاني : ذكر أربعة توجيهات نحوية لهذه الرواية .

وقد سبق السهيليُّ ابنَ حجر إلى التوجيهين الأول والرابع ، حيث قال أماليه[١] : «وأما قوله : (آنت أبا جهل ؟) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندي وجهان : أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هذا أباك ، ومررت بأباك، مقصوراً ، وأنشدوا :

إن أباها وأبـا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاها

وقالوا : مكره أخاك لا بطل .

والوجه الثاني : أن يكون منصوبًا على النداء مع الحذف للخبر، كأنه قال: آنت يا أبا جهل الذي كنت تفعل ما تقول» .

أما ابن مالك فقد أورد هذا الحديث في كتابه : شواهد التوضيح والتصحيح ، واكتفى بالتوجيه الأول ، حيث قال[٢] - في حديثه عن لغة بني الحارث بن كعب - :

«ومن لغتهم أيضاً قصر الأب والأخ، كقول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: (أنت أبا جهل)» . وقد أورد ابن هشام هذا الحديث شاهداً على لغة القصر في كتابه : تخليص الشواهد ، حيث قال : [٣]«وشاهد القصر ما ثبت في صحيح

(١) أمالي السهيلي ١١٤ .

(٢) شواهد التوضيح ٩٧ .

(٣) تخليص الشواهد ٥٧ - ٥٨ .

البخاري من قوله : حدثنا يعقوب الرقي ، حدثنا ابن علية ، حدثنا سليمان التيمي ، حدثنا أنس قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر : ما صنع أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَد ، فقال له : أنت أبا جهل ؟ . قال ابن علية : قال سليمان : هكذا قالها أنس ، قال : أنت أبا جهل . قلتُ : فهذا من أوضح الأدلة ، وهو مما روي بلفظه لا بمعناه» . وممن ذكر الحديث شاهداً على رواية القصر: العيني[1] في شرحه لشواهد الأشموني . والخضري[2] في حاشيته على ابن عقيل . ولا شك في أن هذا التوجيه الذي اتفق عليه هؤلاء العلماء ، وهو حمل كلمة (أبا) الواقعة خبراً في الحديث على لغة القصر، أي الرفع بضمة مقدرة على الألف ، توجيه جيد وقوي وله شواهد كثيرة تعضده - وسترد لاحقًا -. كما أن التوجيه الآخر الذي ذكره السهيلي وابن حجر وهو الحمل على النداء وحذف الخبر ، توجيه له وجه لا بأس به. أما التوجيهان الآخران اللذان أوردهما ابن حجر فهما ضعيفان بعيدان.

[٢] **حديث : (... أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم .....)** [3]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله ، وقد وردت فيه كلمة (أبو) بالواو مع أنها في محل نصب على الاستثناء ، لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، فحقه النصب على المشهور . وقد أورد ابن مالك هذا الحديث في

---

(١) شرح شواهد الأشموني ١ / ٧١ (على حاشية الصبان) .

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٣٨ .

(٣) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (فتح الباري ٤/ ٢٨ - ٣٠ ، الحديث رقم ١٨٢٤) . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٤١ - ٤٢ .

شواهد التوضيح [١] فقال :«البحث الثامن : في رفع المستثنى بعد (إلاّ) ، ومنها قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما : أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم .... ، قلت : حق المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب ، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده . فالمفرد نحو : (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين)[٢] والمكمل معناه بما بعده نحو : (إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين) [٣]. ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه . فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) ، فـ (إلا) بمعنى (لكن) و (أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره . ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك إنه مصيبها ما أصابهم)[٤] ، فـ (امرأتُك) مبتدأ والجملة بعده خبره ....» . وقد وجّه ابن مالك رفع كلمة (أبو) في هذا الحديث بأنه على الابتداء وما بعده خبره ، و(إلا) بمعنى (لكن)، وأن ذلك خلاف المشهور من مذهب البصريين . ولم يشر للتوجيه الثاني المحتمل وهو أن تكون كلمة (أبو) منصوبة على الاستثناء ولزمتها الواو على الحكاية . وهو التوجيه الذي أشار إليه ابن حجر في فتح الباري [٥] وهو يشرح هذا الحديث ، فقد نقل ابن حجر

(١) شواهد التوضيح ٤١ - ٤٢ .

(٢) الآية ٦٧ من سورة الزخرف .

(٣) الآيتان ٥٩ ، ٦٠ من سورة الحجر .

(٤) الآية ٨١ من سورة هود .

(٥) فتح الباري ٤ / ٢٨ - ٣٠ (الحديث رقم ١٨٢٤) .

كلام ابن مالك المتقدم كله ، وبعد نهايته أورد التوجيه الثاني المحتمل فقال : «ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله : (إلا أبو قتادة) أن يكون على مذهب من يقول : (علي بن أبو طالب) » . أي : على الحكاية .

ولا شك في أن الحمل على الابتداء - كما ذكر ابن مالك - أقوى من مسألة الحكاية نظراً لكثرة الشواهد عليه من القرآن والسنّة ، وهي الشواهد التي أورد بعضها ابن مالك وفيها ما لا يحتمل الحكاية ولا تحسن فيه .

وقد عرض أبو حيان في البحر المحيط[1] هذه المسألة وهي حكم المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب عند توجيهه لقراءة الرفع الشاذة : (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم)[2] ، وذكر أن الزمخشري وجه الرفع هنا بالإتباع على تأويل الموجب بالمنفي ، كأنه قيل فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم ، ثم رد عليه بقوله : «وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد (إلاّ) على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب ، فلذلك تأوله ، ونقول : إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلاّ) وجهان : أحدهما : النصب على الاستثناء وهو الأفصح . والثاني : أن يكون ما بعد (إلاّ) تابعًا لإعراب المستثنى منه، إنْ رفعًا فرفع، أو نصبًا فنصب ، أو جراً فجر ، فتقول : قام القوم إلا زيدُ ، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيدٍ . وسواء كان ما قبل (إلا) مظهراً أو مضمراً، واختلفوا في إعرابه، فقيل : هو تابع على أنه نعت لما قبله .. ومنهم من قال إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان .. وهذه المسألة مستوفاة في علم النحو وإنما أردنا أن ننبه على أن تأويل الزمخشري هذا

(١) البحر المحيط ٢ / ٢٦٦ .

(٢) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة ، وهي قراءة عبدالله وأبيّ والأعمش ، كما ذكر أبو حيان .

الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه ، وأنه كان غير ذاكر لما قرره النحويون في الموجب» . انتهى كلام أبي حيان .وكثيراً ما يعرض النحاة بعض شواهد هذه المسألة في مبحث الوصف بـ (إلاّ)[1] وسيأتي طرف من ذلك في باب جمع المذكر السالم عند الكلام على الحديث : (الناس كلهم هالكون إلا العاملون ..) .

[٣] حديث : «من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية»[2]

حديث نبوي مشهور تتناقله كتب الغريب ؛ لكثرة ما فيه من الألفاظ الغريبة ، ويعرف في كتب الغريب وغيرها بحديث وائل بن حُجر الحضرمي . ومحل الشاهد في هذا الحديث في كلمة (أبو)، فمع أنها في محل جر بالإضافة، وحقها أن تجر بالياء ؛ لأنها مضاف إليه ومستوفية للشروط ، إلا أنها جاءت بالواو . وقد اتفق العلماء الذين تطرقوا إلى توجيهها على أنها جاءت على الحكاية نظراً لشهرة هذه الكنية وغلبتها على صاحبها ، فهي إذن معربة بحركة مقدرة ، وليس بالحروف الذي هو إعرابها الأصلي المشهور .

---

(١) انظر : سيبويه ١/ ٣٧٠ (بولاق) والمقتضب ٤/ ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والرضي على الكافية ٢٤٧/١ .

(٢) هذا النص مطلع كتاب النبي ﷺ إلى المهاجر بن أبي أمية المخزومي شقيق أم سلمة رضي الله عنهما في شأن وائل بن حجر رضي الله عنه ، وهو حديث طويل متعدد الروايات وحافل بالألفاظ الغريبة ، وهو مذكور - على اختلاف في الطول والقصر - في عدة كتب منها : غريب الحديث للخطابي ١ / ١٤٨ - ١٥٢ ، والفائق للزمخشري ١/ ١٤ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ٢٠ ، ومنال الطالب لابن الأثير ٦٤ - ٧٨ ، وشرح التحفة ١٢٩ وقد خرجه محقق منال الطالب ٦٦ الدكتور محمود الطناحي من عدة كتب وهي : طبقات ابن سعد ١/ ٣٤٩ ومجمع الزوائد ٩/ ٣٧٣ ، والعقد الفريد ٤٨/٢، والاستيعاب ١٥٦٢ ، وأسد الغابة ٥ / ٤٣٥ ، والإصابة ٦ / ٣١٢ . وقد رجعت لأغلبها فوجدت فيها طرفًا من الحديث دون محل الشاهد .

وممن قال بذلك من العلماء : الخطابي [١] ، والزمخشري [٢]، وابن الأثير في كتابيه[٣] . وابن الوردي[٤] . وغيرهم إلا أن ابن الوردي ذكر توجيهًا آخر ورجحه . يقول الخطابي : «وقوله : إلى المهاجر بن أبو أمية . فقد كان حقه أن يقال: ابن أبي أمية ، لأنه مضاف إلى أبيه ، ولكن لاشتهاره ترك على حاله ، كما قيل : علي بن أبو طالب» . ويقول الزمخشري : «أبو أمية : ترك في حال الجر على لفظه في حال الرفع ، لأنه اشتهر بذلك وعُرف، فجرى مجرى المثل الذي لا يغيّر . وكذلك قولهم : علي بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان» . ويقول ابن الأثير في النهاية : «حقه أن يقول : ابن أبي أمية ، ولكنه لاشتهاره بالكنية ولم يكن له اسم معروف غيره لم يُجَرّ، كما قيل : علي بن أبو طالب» . وقال ابن الأثير كلامًا قريبًا من هذا في كتابه : منال الطالب . ويقول ابن الوردي : «وأما ما وجد بيد اليهود من خط علي رضي الله عنه ما صورته : (كتب علي بن أبو طالب) فقيل هو على الحكاية . وعليه حديث وائل بن حجر : من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية . وعندي أن الواو في (أبو) هنا إنما هي تنبيه على الأصل في الخط ولم ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة ، فاعرفه فهو حسن» انتهى كلام ابن الوردي رحمه الله .

وهذا الوجه الذي رآه ابن الوردي حسنًا ، أراه بعيداً ؛ لأن وجه الشبه بين الصلاة والزكاة ، وأبو ، بعيد جداً ؛ لأن الصلاة والزكاة لهما نطق واحد معروف

---

(١) غريب الحديث ١/١٥٢ .

(٢) الفائق ١ / ١٤ .

(٣) النهاية ١ / ٢٠ ، ومنال الطالب ٦٧ .

(٤) شرح التحفة الوردية ١٢٩ .

لا يتغير مهما اختلفت كتابتهما ، كما أن رسمهما بالواو رسم قرآني معروف يلتزم به ولا يقلّد . أما كلمة (أبو) فمن الغريب أن تكتب بالواو وتنطق بالياء، لغرابة ذلك وعدم الدليل عليه . والله أعلم .

[٤] حديث : (... أليس ذو الحجة ؟) [١]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله من حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال : «خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قلنا: الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال: أليس يومَ النحر؟ قلنا: بلى. قال: أي شهر هذا ؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى ....» [٢] إلى آخر الحديث .

ومحل الشاهد في الحديث كلمة (ذو) فقد جاءت بالواو مع أن المتبادر أنها في محل نصب خبر (ليس) ، واسمها ضمير مستتر يعود على الشهر ، والتقدير : أليس هو أي الشهر ذا الحجة ؟ . ويقوي ذلك أن كلمة (يوم) المماثلة لها في السياق والتي وردت قبلها في قوله : (أليس يومَ النحر ؟) قد رويت بالنصب ، كما نص على ذلك ابن حجر [٣] بقوله : «قوله : (أليس يومَ النحر ؟) : بنصب (يوم) على أنه خبر (ليس) ، والتقدير : أليس اليومُ يومَ النحر ؟ . ويجوز الرفع على أنه اسم (ليس) ، والتقدير : أليس يومُ النحر هذا

---

(١)(فتح الباري ٣ / ٥٧٣ - ٥٧٦ الحديث رقم ١٧٤١) . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٣٥ .

(٢) فتح الباري ٣ / ٥٧٣ ، الحديث رقم ١٧٤١ .

(٣) فتح الباري ٣ / ٥٧٥ - ٥٧٦ .

اليوم ؟ ، والأول أوضح . لكن يؤيد هذا الثاني قوله : (أليس ذو الحجة ؟) ، أي : أليس ذو الحجة هذا الشهر ؟» . فقد نص ابن حجر على أن التوجيه الأول وهو النصب على الخبرية لـ(ليس) أوضح ، لكنه رأى أن رفع (ذو) في الجملة الثانية يؤيد التوجيه الثاني وهو الرفع على الاسمية لـ (ليس) ، على الرغم من ضعفه . وعندي أنه يمكن اختيار التوجيه الأول الأقوى وهو النصب على الخبرية (ليس) في الموضعين ، وتكون (ذو) جاءت بالواو على الحكاية . وهذا التوجيه قويّ في نظري وإن لم يذكره ابن حجر، ولا ابن مالك حينما تطرق إلى هذا الحديث في شواهد التوضيح [1] فقال : «ومما يتعين كونه من هذا النوع - أي حذف خبر الناسخ لأنه ضمير متصل - قول النبي ﷺ: (أليس ذو الحجة؟) بعد قوله : (أي شهر هذا ؟) والأصل : أليسه ذو الحجة ؟» .

[٥] **حديث : (إلى شعب فيه ماء يقال له ذا قرد)** [2]

جزء من حديث صحيح طويل أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم . ومحل الشاهد فيه مجيء (ذا) بالألف ، مع أن الوجه أن تكون بالواو ؛ لأنها نائب فاعل . وقد جاءت بالواو على الأصل في مسند أحمد [3] ، وجاءت بالألف - كما هي هنا - في صحيح مسلم [4] ، وعلق عليها المحقق الشيخ

(١) شواهد التوضيح ٣٥ .

(٢) (فتح الباري ٧ / ٤٦٠ ، الحديث رقم ٤١٩٤) ومسلم (٣ / ١٤٣٢ - ١٤٣٨ ، الحديث رقم ١٨٠٦ ، ١٨٠٧) ، وأحمد (٤ / ٥٣ ، الحديث رقم ١٦٥٨٧) وغيرهم . وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٩٩ بتحقيق نبهان ، وص ١٢٦ بتحقيق الشاعر .

(٣) مسند أحمد ٤ / ٥٣ ، الحديث رقم ١٦٥٨٧ .

(٤) صحيح مسلم ٣ / ١٤٣٨ ، الحديث رقم ١٨٠٧ .

محمد فؤاد عبدالباقي بقوله : «ذا قرد : هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة (ذا قرد) ، وفي بعضها : (ذو قرد) وهو الوجه» . وجاء في صحيح البخاري [١] بصورة لا شاهد فيها ولا إشكال وهي قوله : «وكانت لقاح رسول الله ﷺ ترعى بذي قرد» . لكن ابن حجر وهو يشرح الحديث أورد روايةً لمسلم فيها شاهد آخر، وهي قوله [٢] : «.. فعدلوا قبل غروب الشمس إلى شعب فيه ماء يقال له (ذي قرد) فشربوا منه وهم عطاش» . فقد جاءت فيها (ذي) بالياء مع أنها نائب فاعل.

فرواية أحمد - إذن - واضحة لا تحتاج إلى توجيه ، ومثلها رواية البخاري، أما رواية مسلم الأولى (ذا) ، بالألف ، وروايته الثانية التي أوردها ابن حجر (ذي) بالياء ، فتحتاجان إلى توجيه .

فالرواية الأولى : قال فيها العكبري في إعراب الحديث [٣] : «وقع في هذه الرواية (ذا) بالألف، والوجه الرفع، كما قال تعالى: ﴿**يقال له إبراهيمُ**﴾[٤]، ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائمًا مقام الفاعل، ويكون (ذا) مفعولا ، لأن (ذا) مفعول صحيح فلا يقام مقام الفاعل غيره ، فإن كانت الروايات كلها كذا جاز أن يكون سماه (ذا قرد) بالألف في كل حال، ويجوز أن يحمل (يقال) على (يُسمّى)» .. ذكر العكبري لهذه الرواية ثلاثة توجيهات، أجاز اثنين منها، واعترض على الثالث .. فالتوجيه الأول الذي أجازه هو أن يكون (ذا

---

(١) فتح الباري ٧ / ٤٦٠ ، الحديث رقم ٤١٩٤ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٤٦٢ .

(٣) إعراب الحديث ص ٩٩ بتحقيق نبهان ، وص ١٢٦ بتحقيق الشاعر .

(٤) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

قرد) بالألف على كل حال ، فحكي كما هو .

والوجه الثاني الذي أجازه هو أن يكون (ذا) منصوبًا على المفعولية ، وذلك بحمل (يقال) على (يسمَّى) .

أما التوجيه الثالث الذي اعترض عليه فهو أن يجعل الجار والمجرور (له) نائب فاعل ، ويكون (ذا) منصوبًا على المفعولية . وهذا التوجيه مقبول عند الكوفيين والأخفش، ولهم عليه شواهد ، وممنوع عند البصريين ؛ بحجة عدم جواز إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به ولو كان متأخراً [1] .

وعندي أن التوجيهين الأول والثالث مقبولان ومحتملان . أما التوجيه الثاني وهو حمل (يقال) على (يسمّى) فبعيد ، لأن إجراء الكلام على الظاهر الملفوظ به ممكن ، فلا يحسن توسيع باب الحمل والتضمين ؛ لأنه لا حدود له .

أما الرواية الثانية : التي أوردها ابن حجر عن مسلم وهي (ذي قرد) بالياء فأقرب توجيه لها عندي هو الحمل على الحكاية .

[٦] حديث : (نهى عن قتل حيّات البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين) [2]

جزء من حديث صحيح أخرجه مسلم وأحمد وغيرهما ، لكن الرواية التي اطلعتُ عليها عندهما (وذا الطفيتين) بالنصب ، فلا شاهد فيها . وأما

---

(١) التصريح ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) صحيح مسلم ٤ / ١٧٥٢ - ١٧٥٥ (رقم الحديث ٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣) وأحمد في مسنده ٦ / ٢٩ (رقم الحديث ٢٤٠٥٦) وغيرهما . وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ١٩٢ (بتحقيق النبهان) وص٢٢١ (بتحقيق الشاعر) ، وتعليق الفرائد للدماميني ٦/ ٣٣ .

رواية الرفع التي معنا (وذو الطفيتين) فقد أوردها العكبري في إعراب الحديث[1] وقال فيها : «وقع في هذه الرواية : (وذو الطفيتين) بالواو ، وهو مرفوع ، والقياس أن يكون هو والأبتر منصوبين ، لأنه استثناء من موجب أو منفي في المعنى ، ولكن المقدر في المعنى منصوب، لأن التقدير : لا تقتلوا حيات البيوت إلا الأبتر ، فأما الرفع فوجهه على شذوذه أن يقدر له ما يرفعه ، والتقدير: لكن يُقتل ذو الطفيتين والأبتر، وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء ، ورفعه على ما قدرنا، ومثل هذا قول الفرزدق :

وعض زمان يابن مروان لم يدع　　من المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

فـ (مجلف) مرفوع على تقدير : بقي مجلف ، و(مسحتًا) بالنصب على أصل الباب ، ويروى (مسحتٌ) بالرفع على ما قدرنا . وفي لفظ آخر : (أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين) الوجه : (وذي) معطوفًا على لفظ الأبتر ، ويروى: (ذو) بالواو عطفًا على موضع الأبتر ، والتقدير : أمر بأن يُقتل الأبتر وذو الطفيتين» . انتهى كلام العكبري .

ويمكن أن توجه الروايتان اللتان أوردهما العكبري لهذا الحديث وهما روايتا (ذو) بالواو ، بالحمل على الحكاية والإعراب بحركة مقدرة وليس بالحروف .

وللرواية الأولى وهي رواية الاستثناء توجيه آخر وهو التوجيه الذي ذكره ابن مالك في مسألة سابقة في حديث أبي قتادة : (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) ، وهو أن (إلا) بمعنى (لكن) وما بعدها مرفوع على الابتداء ، وقد

---

(١) إعراب الحديث ص ١٩٢ تحقيق النبهان وص ٢٢١ تحقيق الشاعر .

مضى ذلك مفصلاً بشواهده وهو ينطبق على الحديث الذي معنا ويمكن أن يحمل عليه .

وقد ذكر الروايتين أيضًا ابن مالك في شرح التسهيل [(١)] ، في موضعين مختلفين .

[٧] حديث : (نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وهيئة) [(٢)]

جزء من الحديث الطويل لأبي ذر الغفاري ﵁ الذي يحكي فيه قصة إسلامه، وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده[(٣)]، لكن الرواية التي في المسند ليس فيها شاهد، فقد جاءت فيها (ذو) بالياء هكذا: (ذي مالٍ وذي هيئة)، وهو المتعين ؛ لأنها صفة لكلمة (خالٍ) المجرورة بـ (على)، فتكون مجرورة بالياء على الأصل . ومحل الشاهد هنا الرواية التي جاءت فيها (ذو) بالواو ، مع أنها صفة لكلمة (خالٍ) المجرورة بـ (على)، وقد أورد هذه الرواية العكبري في إعراب الحديث [(٤)]، أخذاً من جامع المسانيد لابن الجوزي [(٥)] . ووجهها بقوله : «كذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن تقدر له مبتدأ، أي : هو ذو مال» . فيكون ذلك من باب قطع النعت ، وعندي أنها تحتمل توجيها آخر لكنه

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٠ ، ٣ / ١٢١ .

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي ذر الغفاري ﵁ . انظر مسند أحمد ٥/ ١٧٤ ، الحديث رقم ٢١٥٦٥ ، وجامع المسانيد لابن الجوزي ١ / ١٥٦ (مخطوط) ، وإعراب الحديث للعكبري ص٥٨ (بتحقيق نبهان) ، وص ٩٢ (بتحقيق الشاعر) .

(٣) مسند أحمد ٥/ ١٧٤ .

(٤) إعراب الحديث ص ٥٨ (بتحقيق نبهان) وص ٩٢ (بتحقيق الشاعر) .

(٥) جامع المسانيد ١ / ١٥٦ (مخطوط) .

بعيد وضعيف ، وهو الحمل على الحكاية ، وسبب بعده وضعفه أن الحكاية قد يكثر الحمل عليها في (أبو طالب) ونحوه من الكنى التي اشتهرت حتى صارت كالأعلام التي تلزم صورة واحدة ، وذلك بعيد في (ذو) وإن كان غير ممتنع. وقد أورد الحديث بهذه الرواية (ذو) ابن مالك في شرح التسهيل[1]، وجعله من باب قطع النعت .

[٨] حديث : (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا) [2]

هذا الحديث الشريف حديث مشهور ومتداول ، وقل أن يخلو منه كتاب نحوي عند الحديث عن إعراب الأسماء الستة واللغات الواردة فيها . ويستشهدون به على لغة النقص في كلمة (الهَنُ) ، أي حذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة مع أنه مستوفٍ لشروط الإعراب بالحروف ، إلا أن لغة النقص فيه أفصح من الإتمام وهو الإعراب بالحروف . فهو هنا مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، ولو جاء على لغة الإتمام لصار : (بهني أبيه) فتكون الياء، علامة جره . والعلماء مجمعون على أن لغة النقص فيه أفصح من غيرها [3] .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣١٩ .

(٢) حديث صحيح ، رواه البخاري في الأدب المفرد ٩٦٣ ، وأحمد في المسند ٥ / ١٣٦ وغيرهما ، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة ١ / ٤٧٧ (برقم ٢٦٩) وخرجه تخريجًا جيداً وذكر له عدة طرق . وانظر : الفائق ٢ / ٤٢٤ ، والنهاية ٣ / ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤ ، وشرح التحفة ١٢٦ ، وشرح المرادي ١/ ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٦٤ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٤٥ ، والتصريح ١ / ٦٤ ، والصبان ١ / ٦٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ ، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٠٢ - ١٠٣، والتصريح ٦٤/١.

[٩] قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (من يطل هَنُ أبيه ينتطق به) [١]

هذا الأثر كالحديث السابق في محل الشاهد ووجه الاستشهاد ، وهما يردان معًا في الغالب شاهدين على لغة النقص في كلمة (الهنُ) وهي اللغة الفصحى والمشهورة فيه . وكلمة (هنُ) هنا مرفوعة على الفاعلية وعلامة الرفع الضمة الظاهرة ، ولو جاء بها على لغة الإتمام لقال : (من يطل هنو أبيه) ، لكنها جاءت على الأشهر والأكثر .

[١٠] جاء في الأثر : (كتب علي بن أبو طالب رضي الله عنه) [٢]

وردت هذه العبارة في نص نقلته عن ابن الوردي[٣] في الكلام عن حديث وائل بن حجر السابق وهو : (من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية) ، ونص كلام ابن الوردي هو : «وأما ما وجد بيد اليهود من خط علي رضي الله عنه ماصورته : (كتب علي بن أبو طالب) فقيل هو على الحكاية ، وعليه حديث وائل ابن حجر ....» إلى آخر كلام ابن الوردي ، وقد نقلته في الكلام عن الحديث السابق ، وعلقت عليه ، وفصلت القول في مثله فلا داعي للإعادة .

---

(١) ينسب هذا الأثر لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد جرى مجرى المثل، فتردد ذكره في كتب الأمثال ، مثل : مجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٥٤ ، والمستقصى ٢ / ٣٦٣ (وروايته في الأخيرين : أير أبيه) فلا شاهد فيه . وقد ورد شاهداً بنصه الذي معنا في : الصحاح ٦ / ٢٥٣٦ (هنو) ، والتخمير ١ / ٢٠٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٤ .

(٢) انظر : حواشي حديث وائل بن حجر السابق ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ١١٤ .

(٣) شرح التحفة الوردية ١٢٩ .

[١١] قال أبو حنيفة رحمه الله : (... ولو رماه بأبا قبيس) [١]

هذا النص من كلام الإمام الفقيه أبي حنيفة النعمان، إمام المذهب الحنفي ويرد في قصة له مع أبي عمرو بن العلاء ، أوردها الزجاجي في مجالس العلماء[٢] بالسنَد ، وورد النص في غيره من الكتب الموضحة في الحاشية الأولى ، ولم أورد هذا النص على سبيل الاستشهاد أو الاحتجاج ؛ لأن الإمام أبا حنيفة ليس بعربي من أهل الاحتجاج ، وإنما أوردته لأن بعض العلماء أوردوه ودافعوا عنه وحملوه على لغة القصر ، ومن العلماء من أورده على أنه من اللحن كما فعل الجاحظ في البيان والتبيين، وابن عبدربه في العقد الفريد، والزجاجي في مجالس العلماء . وممن أورده مثالاً للغة القصر الأنباري في الإنصاف ، والخضري في حاشيته على ابن عقيل ، وممن أورده لذلك ودافع عن الإمام في اتهامه باللحن ابن هشام في تخليص الشواهد ، والعيني في شرح شواهد الأشموني . حيث قال ابن هشام : «ولم يطلع ابن عبدربه على لغة القصر في (الأب) مع شهرتها، فلحّن بعض الأئمة في قوله : ولو ضربه بأباقبيس» . وقال العيني - وهو يتحدث عن لغة القصر وشواهدها : «وهذا يؤيد صحة ما وروي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من قوله : لا، ولو رماه

(١) ورد مطولاً مسنداً عند الزجاجي في مجالس العلماء ١٨١ (كما في الحاشية التالية) ، وورد مختصراً في البيان والتبيين ٢ / ٢١٢ ، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٨ ، والانصاف ١/ ١٨ ، وتخليص الشواهد ٦١ ، وشواهد العيني على الأشموني ١/ ٧١ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٣٨.

(٢) قال الزجاجي في المجلس رقم (١١٠) ص١٨١ : «حدثنا عبدالله بن سليمان بن عمر بن شبة عن يزيد بن خلاّد الأرقط عن أبي عمرو بن العلاء، أنه سمع أبا حنيفة يبطل القود إلا ما كان قتلاً بحديد، فقال له أبو عمرو : أرأيت إن ضربه بكذا، أرأيت إن ضربه بكذا ؟ قال : لو ضربه بأبوقبيس لم يكن عليه قود . فقال أبو عمرو : هذا كلام شنع . قال : وما الشنع ؟ قال : ولا تعرف الشنع أيضًا ؟ !» .

بأباقبيس . حيث لم يقل : بأبي قبيس ، وأن هذه لغة صحيحة ، وأنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحنوا الإمام في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم». وقد ورد في رواية الزجاجي السابقة للخبر: «بأبو قبيس» بالواو في (أبو) ، وهذه الرواية لا وجه لها إلا الحكاية أو اللحن.

[١٢] قالت العرب : (مكره أخاك لا بطل) (١)

هذا المثل يروى بروايتين :

الأولى : مكره أخوك لا بطل . برفع كلمة (أخوك) بالواو . وهذه روايته في كتب الأمثال المذكورة في الحاشية، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأنه جاء على الأصل وعلى القاعدة في إعراب الأسماء الستة بالحروف إذا استوفت الشروط .

الثانية : مكره أخاك لا بطل . بإثبات الألف في كلمة (أخاك) ورفعها بضمة مقدرة على لغة القصر. وهذه روايته في كتب النحو، ولذلك يستشهدون به على لغة القصر في كلمة (أخ) .

وكلمة (أخاك) في المثل لا تحتمل إلا الرفع على أي حال :

---

(١) مثل مشهور ، قيل إن أول من قاله أبو حنش خال بيهس ، وقيل عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وقيل غيرهما . وتفصيل ذلك وقصته في كتب الأمثال، ومنها : أمثال العرب للضبي ١١٢، والفاخر ٦٢، وجمهرة العسكري ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال ٣/ ٣٤١ ، والمستقصي ٢/ ٣٤٧ ، والبيان والتبيين ١ / ١٦٢ ، ٤ / ١٧ .

وهو شاهد نحوي مشهور متداول في كتب النحو ، ومنها : ثمار الصناعة ٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤٥، وشرح التحفة ١٢٨ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٠ ، وأمالي السهيلي ١١٤ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٧٦، والمغني لابن هشام ٢٨٦ ، ٥١٢ ، وتخليص الشواهد ٦١، وشرح شذور الذهب ٢٢٥ ، والتصريح ١ / ٦٥ ، والأشموني مع الصبان ١ /٧١ وغيرهما كثير .

إما على أنها مبتدأ مؤخر، و(مكره) خبر مقدم . وهذا الإعراب هو الأولى والأسلم .

أو على أنها نائب فاعل سد مسد الخبر ، و(مكره) مبتدأ ، وهو العامل فيها، وهذا على رأي الكوفيين والأخفش [1] الذين يجيزون أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل، وهو لم يعتمد على نفي أو استفهام . بينما يمنع ذلك البصريون ، ويوجبون التوجيه الأول .

[١٣] قال هذيل بن هبيرة : (إذا عز أخاك فهن) [2]

كلمة (أخاك) في هذا المثل فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وقد جاء على لغة القصر في هذه الرواية، وهي رواية الجاحظ في البيان والتبيين[3]، وهي محل الشاهد عنده حيث قال - بعد كلام طويل - : «وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل : (مكره أخاك لا بطل) و : (إذا عز أخاك فهن) . ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم : ذهبت إلى أبو زيد ، ورأيت أبي عمرو» . وقد علّق الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله في الحاشية على هذا المثل بقوله : «جاء هذا المثل وسابقه على لغة من يعرب الأب والأخ إعراب المقصور مطلقًا». وعلق على المثالين اللذين بعده بقوله : «هذا على الحكاية» .

(١) انظر : التصريح ١ / ١٥٧ .

(٢) قائل هذا المثل هذيل بن هبيرة التغلبي ، وله قصة مشهورة توردها كتب الأمثال : انظر : أمثال العرب للضبي ١٣٧ ، والفاخر ٦٤ ، وجمهرة العسكري ١ / ٦٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٥ ، والوسيط ٤١ ، والمستقصى ١/١٢٥ ، وفصل المقال ٢٣٥ ، والبيان والتبيين ١/١٦٢ ، والكامل للمبرد ٤ / ٧٢ ، ولسان العرب ٧ / ٢٤٣ (عزز) .

(٣) البيان والتبيين ١ / ١٦٢ .

ولا شك في أن رواية الجاحظ لهذا المثل لا تحتمل إلا توجيهًا واحداً وهو حمله على لغة القصر .لكن هذه الرواية ليست المشهورة ، حيث لم أجدها إلا عند الجاحظ - في ما اطلعت عليه من مراجع - أما بقية المراجع المذكورة في الحاشية الأولى ، وأغلبها من كتب الأمثال ، فكلها ترويه هكذا : (إذا عز أخوك فهن) برفع (أخوك) بالواو ، على الأصل والقاعدة ، فليس فيه شاهد على هذه الرواية .

[١٤] قال الراجز : (إن أباها وأبا أباها) (١)

هذا الرجز من أشهر الشواهد التي خرجت فيها كلمة (أب) عن اللغة المشهورة وهي الإعراب بالحروف عندما تكون مستوفية للشروط، وقل أن يخلو منه كتاب من كتب النحو عند الحديث عن إعراب الأسماء الستة . وتكاد تتفق كلمة العلماء - قديمًا وحديثًا - على أن هذا الشاهد قد جاء على لغة قوم من العرب يلزمون (الأب والأخ والحم) من الأسماء الستة الألف في الرفع والنصب والجر مع استيفائها لشروط الإعراب بالحروف وكذلك المثنى . وهذه اللغة تعرف

(١) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج ، وينسب إلى أبي النجم ، وينسب لرجل من بني الحارث ، وهو من الشواهد المشهورة، ويرد ضمن مقطوعة مكونة من عدة أبيات، وفيها عدد من الشواهد على هذه اللغة سترد تباعًا بحول الله . انظر : ديوان أبي النجم ٢٢٧ وملحق ديوان رؤبة ١٦٨ ، والخزانة ٣ / ١٩٩ ، ٣٣٧ (بولاق) ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٥ ، والإنصاف ١ / ١٨ ، وأسرار العربية ٤٦ وثمار الصناعة ٢١٦ ، وأمالي السهيلي ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٢ وتعليق الفرائد ١ / ٢٠٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ١٢٩ ، والمقرب ٢ / ٤٧ ، وشرح التحفة ١٢٧ ، وشرح شذور الذهب ٤٨ ، وتخليص الشواهد ٥٨ ، ورصف المباني ١١٧ ، ٣١١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٢٧ ، والمقاصد للعيني ١ / ١٣٣ ، ٣ / ٦٣٦ ، والتصريح ١ / ٦٥ ، الدرر ١ / ١٢ .

بلغة القصر وتنسب إلى عدة قبائل عربية ، ومن أشهر من نسبت له بنو الحارث ابن كعب، وقد نسبها لهم : ابن عباس[١] والكسائي[٢] وأبو زيد[٣] والأخفش[٤] والفراء[٥] وابن قتيبة[٦] وابن فارس[٧] وابن جني[٨] وابن خالويه[٩] والجوهري[١٠] وغيرهم ممن جاء بعدهم وعرض لهذا البيت وهذه اللغة . ونسب أبو الخطاب الأخفش[١١] هذه اللغة إلى كنانة ، ونسبها ابن درستويه إلى بني العنبر وبني الهجيم مع بني الحارث ، ونسبها ابن جني إلى بطن من ربيعة ، ونسبها الكسائي[١٢] إلى زبيد وخثعم وهمدان مع بني الحارث ، ونسبها بعض العلماء[١٣] إلى قبائل أخرى غير ما ذكر منهم : مراد وعذرة . والشاهد في هذا البيت إنما يتعين في كلمة (أباها) الثالثة ؛ لأنها في محل جر بالإضافة ، فلو كانت معربة بالحروف على الأصل لصارت : (أبيها) . أما كلمة (أباها)

---

(١) زاد المسير ٥ / ٢٩٨ .

(٢) تخليص الشواهد ٥٨ .

(٣) النوادر ٢٥٩ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١١٣ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٦) تأويل مشكل القرآن ٥٠ .

(٧) الصاحبي ٢٩ .

(٨) سر الصناعة ٢ / ٧٠٤ .

(٩) ليس في كلام العرب ٣٣٤ .

(١٠) الصحاح ٦ / ٢٤٣٨ .

(١١) مجاز القرآن ٢ / ٢١ ، وتخليص الشواهد ٥٨ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٠ .

(١٣) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

الأولى و(أبا) الثانية فإنهما في محل نصب، فتحتملان الإعراب بالحروف على الأصل ، وتحتملان الحمل على هذه اللغة لغة القصر وهي الإعراب بالحركات المقدرة . وهذا الأخير هو الأولى ؛ لأنه يستبعد أن يلفق الشاعر بين لغتين وإعرابين في بيت واحد .

[١٥] قال الراجز : ناجية وناجيًا أباها (١)

هذا الرجز ضمن المقطوعة المشار إليها في الحديث عن البيت السابق ، لكنه أقل شهرة من ذلك البيت مع أن محل الشاهد فيهما واحد وهو كلمة (أباها) ومجيئها بالألف مع أنها مستوفية للشروط وليست في محل نصب ، والفرق بينهما أن كلمة (أباها) التي في البيت السابق وهي الثالثة محل الشاهد تتعين فيها لغة القصر ، ولا تحتمل وجهًا آخر غيره ، ولم أر أحداً من العلماء الذين عرضوا لها قد ذكر فيها وجهًا آخر غير القصر، أما كلمة (أباها) في البيت الذي معنا فقد ذكر العلماء في توجيهها وجهين ، سبق إليهما أبو زيد في النوادر (٢) ثم تتابع العلماء على أخذهما عنه كما سيأتي، قال أبو زيد (٣):

---

(١) هذا البيت ضمن المقطوعة المشار إليها في الحديث عن البيت السابق ، لكن المراجع تختلف في ترتيب أبيات هذه المقطوعة وفي ما تورده منها من أبيات . فمع أن جامع ديوان أبي النجم ص٢٢٧ قد أورد منها عشرة أبيات إلا أنه لم يورد هذا البيت الذي معنا ضمنها ، وإنما أورد البيت السابق ، أما جامع ديوان رؤبة فقد أورد الشاهدين معًا ضمن المقطوعة التي وضعها في ملحقات الديوان ١٦٨ .
وانظر الشاهد الذي معنا في : نوادر أبي زيد ٢٥٩ ، ٤٥٧ ،ومعاني القرآن للأخفش ١ / ١١٣ ، والصحاح ٦ / ٢٤٣٨ ، وتخليص الشواهد ٦٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٢٨ ، والخزانة ٣ / ١٩٩ ، ٣٣٨ (بولاق) .

(٢) نوادر أبي زيد ٢٥٩ .

(٣) النوادر ٢٥٩ .

«وأما (أباها) فيمكن أن يكون أراد (أبوها)، فجاء به على لغة من قال : هذا أباك . في وزن : هذا قفاك . وكذا كان القياس . وقال بعضهم : ولكن يقال : أب وأبان، كقولك : يَدٌ ويدان ، ودَمٌ ودمان . فأراد الاثنين» . انتهي كلام أبي زيد رحمه الله . وقد ظهر الوجهان في كلامه ، وهما :

الأول: أنها جاءت على لغة القصر معربة بحركات مقدرة، مثل كلمة (قفاك).

الثاني : أنها مثنى (أب) على لغة النقص ، كما تثنى : يد ، ودم .

وقال ابن هشام [(١)] في ذلك : «وأباها : فاعل بـ (ناجٍ) وجاء (أبا) هنا على لغة القصر أيضًا ، أو هو مثنى على لغة النقص وحذفت نونه للإضافة» .

وقال السيوطي [(٢)] : «وأباها : فاعل بـ (ناجٍ) على لغة القصر ، أو هو مثنى عليه أيضًا وحذفت نونه للإضافة» .

وقد أشار إلى مثل ذلك البغدادي في الخزانة [(٣)] .

[١٦] **قال الراجز :**

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم [(٤)]

كلمة (أبه) في هذا الرجز في الموضعين خرجت عن الإعراب الأصلي المشهور في كلمة (أب) حينما تستوفي الشروط ، وهو الإعراب بالحروف ،

---

(١) تخليص الشواهد ٦١ .

(٢) شرح شواهد المغني ١ / ١٢٨ .

(٣) الخزانة ٣ / ١٩٩ (بولاق) .

(٤) رجز ينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو ضمن مقطوعة في ملحقات ديوانه ١٨٢ ، ويكثر وروده في كتب النحو ، انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٥ ، وشرح المرادي ١ / ٧٤ ، وتخليص الشواهد ٥٧ ، وشرح التحفة ١٢٨ ، والتصريح ١ / ٦٤ ، والعيني ١ / ١٢٩ ، والهمع ١ / ٣٩ ، والدرر ١٢/١ .

فجاءت معربة بالحركات الظاهرة ، على اللغة المعروفة بلغة النقص ، وهي أضعف اللغات الثلاث الواردة فيها . ولو جاء بها في البيت على الأصل وهو الإعراب بالحروف ، لقال في الأولى : (بأبيه) ، وفي الثانية : ومن يشابه أباه . واستعمال العرب لهذه اللغة قليل نادر ، ولذا قلّت الشواهد عليها ، فلم أجد لها من الشواهد سوى هذا الرجز ، وبيت آخر سيرد قريبًا .

[١٧] **قال الشاعر :**

سوى أبك الأعلى وإن محمداً علا كل عالٍ يابن عم محمد (١)

هذا الشاهد كسابقه في مجيء (أب) على لغة النقص معربة بالحركات الظاهرة ، فهي هنا مجرورة بالإضافة، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، إلا أن هذا الشاهد أقل شهرة من سابقه ، حيث لم يرد في شيء من كتب النحو المشهورة التي استشهدت بسابقه .

[١٨] **قال الشاعر :**

أخاك الذي إن تدعه لملمة يجبك لما تبغي ويكفيك من يبغي (٢)

استشهد بهذا البيت ابن مالك في شرح التسهيل (٣) على لغة القصر في كلمة (أخاك) حيث لزمت الألف مع أن محلها الرفع على الابتداء ، ولم يشر

---

(١) بيت من البحر الطويل ، لم أهتد لقائله . ورد في : مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٠ والخصائص ١/ ٣٣٩، واللسان ٧/١٨ (أبى) .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ، ولم أهتد لقائله . وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وتخليص الشواهد ٦٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٣ .

(٣) ١ / ٤٥ .

ابن مالك إلى غير هذا التوجيه ، مع أن الكلمة تحتمل توجيهًا آخر يخرجها عن لغة القصر وعن الإعراب بالحركة المقدرة، ويردها إلى إعرابها الأصلي بالحروف ؛ لأنها مستوفية للشروط، وهو أن تكون منصوبة على الإغراء بفعل مقدر تقديره: الزم أخاك الذي هذه صفته ، وتكون الألف في (أخاك) علامة النصب. وقد أشار إلى احتمالها هذين التوجيهين معًا وعدم تعين لغة القصر فيها ابن هشام في كتابيه : تخليص الشواهد [1] وشرح شذور الذهب [2] ، فقد قال في تخليص الشواهد - في حديثه عن لغة القصر في كلمة (أخ) - : «واستدل ابن مالك بقوله : أخاك الذي .... (البيت) . وهذا محتمل للمفعولية بتقدير : الزم ، كما قال الآخر : أخاك أخاك ... البيت» .

وقال في شرح شذور الذهب - في حديثه عن الإغراء - : «ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر : أخاك الذي .... البيت ، على تقدير : الزم أخاك الذي من صفته كذا ، ويحتمل أن يكون مبتدأ ، والموصول خبره ، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف في كل حال، وتسمى لغة القصر ، كقولهم: مكره أخاك لا بطل» .

هذا ما وجدته من حديث للعلماء عن هذا البيت . والراجح عندي التوجيه الأول ، وهو رفع (أخاك) على الابتداء بضمة مقدرة على لغة القصر ؛ لأن التوجيه الثاني وهو النصب على الإغراء لا يكثر ولا يحسن إلا عند تكرار الكلمة أو العطف عليها ، كما هو مقرر في باب الإغراء .

---

(١) ص ٦٢ .

(٢) ص ٢٢٣ .

[١٩] قال الشاعر :

رحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْكِ من المئزر (١)

كلمة (الهن) من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف برواية الثقات ، لكن العلماء مجمعون على أنها تخالف هذه الأسماء في الراجح من أوجه الإعراب ؛ لأن الراجح فيها لغة النقص (٢) ، أي حذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة مع الإضافة واستيفاء الشروط ، ولغة الإتمام فيها - أي الإعراب بالحروف - قليلة ، بخلاف شبيهاتها من الأسماء الستة وهي (الأب) وأخواتها ،

(١) بيت من البحر السريع ، مختلف في نسبته ؛ فقد نسب للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن عبدالله ، ونسب للفرزدق ، كما عند ابن الشجري، ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات كما عند ابن عصفور في الضرائر . والراجح أنه للأقيشر ، كما نصت على ذلك ورجحته أغلب المراجع التالية : ديوانه ٤٣ (المقطوعة رقم ٢٠) وقد أورد المحقق المقطوعة وخرجها تخريجًا جيداً وهي ثلاثة أبيات يصف فيها معاتبة زوجته له على إدمان الخمر :

تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر

فقلت : لو باكرتِ مشمولة صهبا كلون الفرس الأشقر

رحتِ وفي رجليك عُقّالةٌ وقد بدا هنْكِ من المئزر

وانظر أيضًا : الكتاب ٢ / ٢٩٧ (بولاق) ومعاني القرآن للأخفش ٩٣ والحماسة البصرية ٣٦٨/٢، وما يحتمل من الشعر الضرورة ١٣٩ ، والبغداديات ٤٣١ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب ١ / ١١٠ ، والعمدة ٢ / ٢٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٥ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٣٨ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥ ، والبحر المحيط ١ / ٢٠٦ ، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٠٢ - ١٠٣ ، وتخليص الشواهد ٦٣ ، والعيني ٤/ ٥١٦ ، والهمع ١ / ٥٤ ، والخزانة ٢ / ٢٧٩ (بولاق) والدرر ١/ ٣٢ ، وغير ذلك كشروح شواهد سيبويه وغيرها .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ ، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٠٢ - ١٠٣، والتصريح ٦٤/١.

فإن لغة الإتمام فيها - أي الإعراب بالحروف - هي الراجحة عند الإضافة واستيفاء الشروط ، ولغة النقص فيها قليلة ونادرة .

وهذا البيت الذي معنا من الشواهد المشهورة التي تناولتها عدة كتب من كتب النحو ، فيستشهدون به على لغة النقص ، أي حذف اللام - وهي الواو - من كلمة (هنُك) مع إضافتها وهو في ذلك شبيه بالحديث النبوي المشهور في هذا الباب : « ... فأعضوه بهنِ أبيه» - وقد تقدم - وفي البيت شاهد آخر في الكلمة نفسها أورده أغلب العلماء لأجله ، وهو ارتكاب الضرورة بإسكان النون من (هنْك) مع أن حركتها الرفع ؛ لأنها فاعل، ويحملها بعض العلماء على التشبيه بكلمة (عَضُد) فإن فيها لغتين وهما : ضم الضاد، وإسكانها؛ لكن الفرق بينهما أن (عضد) كلمة واحدة ، و(هنُك) كلمتان (مضاف ومضاف إليه) ، وبسبب ذلك حملت على الضرورة .

* * *

(باب المثنى)

[٢٠] قال الله تعالى : ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ «طه ٦٣»

اتفقت كلمة العلماء قديمًا وحديثًا على أنّ المثنّى يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، ولذا فقد أوّلوا كل الشواهد التي جاءت مخالفة لهذه القاعدة ، ومن الشواهد التي عرضوا لها بالتأويل والتوجيه هذه الآية الكريمة ، وبخاصة قراءة جمهور السبعة ، أما بقية القراءات فلا تحتاج إلى تأويل . وقد ورد في هذه الآية في كلمة (هذان) ثلاث قراءات سبعية وهي :

الأولى: (إنْ هذان لساحران) : بتخفيف النون من (إنْ) وإثبات الألف

في (هذان) وتخفيف نونها أو تشديدها[1]، وهي أسلم القراءات من الاعتراضات؛ لأنها جاءت موافقة للقاعدة ولرسم المصحف، حيث إنّ (إنْ) فيها مخففة من الثقيلة ومهملة ، و(هذان) مبتدأ ، و(لساحران) خبره ، وهذه اللام هي اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة والنافية .

الثانية: (إنّ هذين لساحران): بتشديد (إنّ) ونصب (هذين) بالياء[2]. وهذه القراءة موافقة للقاعدة ، ولكنها مخالفة لرسم المصحف ، وقد قرأ بها أبوعمرو بن العلاء من السبعة، وسبقه ولحقه في القراءة بها قراء آخرون من الصحابة وغيرهم - كما هو مبين في الحاشية - ، وقد أُثر عن أبي عمرو أنه قال: «إني لأستحي من الله أن أقرأ : إنّ هذان» [3] ، يعني بالألف لمخالفتها للقاعدة. وفي المقابل قال الفراء : «ولست أشتهي أن أخالف الكتاب» [4] ، يعني القراءة بالياء لمخالفتها لرسم المصحف ، وأُثر عن الزجاج أنه قال : «ولا أجيز قراءة أبي عمرو لخلاف المصحف» [5] .

(١) قرأ بها ابن كثير ، وحفص عن عاصم من السبعة ، وأبو بحرية وأبو حيوة والزهري وابن محيصن وحميد وابن سعدان وإسماعيل بن قسطنطين والخليل بن أحمد ، وانفرد ابن كثير من بينهم بتشديد نون (هذانّ) . انظر : إعراب النحاس ٢ / ٣٤٣ ، والكشف لمكي ٢/٩٩ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٤ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٧٦، وإعراب القرآن له ٢ / ١٢٣ وتفسير القرطبي ١١/ ٢١٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ والإتحاف ٣٠٤ . وغيرها من كتب القراءات والتفسير ، فقلّ أن يخلو كتاب منها من حديث مفصل عن هذه الآية وقراءاتها ، وقد عرضت لها بالتفصيل في بحثي للماجستير حول أبي عبيدة وكتابه مجاز القرآن .

(٢) قرأ بها أبو عمرو بن العلاء من السبعة ، وعائشة وعثمان والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وعيسى بن عمر . انظر : المراجع السابقة .

(٣) زاد المسير ٥ / ٢٩٧ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٨٣ .

(٥) زاد المسير ٥ / ٢٩٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

الثالثة : (إنّ هذان لساحران) ، بتشديد النون من (إنّ) ، وإثبات الألف في (هذان)، وهي أشهر القراءات وبها قرأ بقية القراء السبعة وغيرهم [١] . وهي محل الشاهد معنا ، نظراً لما يظهر فيها من مخالفة لقاعدة إعراب المثنى المشهورة، وقد انبرى العلماء لتأويلها وتوجيهها بعدة توجيهات ، منها :

الأول : أنها جاءت على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف دائماً مهما اختلف إعرابه ، وقد روي عن ابن عباس [٢] أنها لغة بني الحارث بن كعب ، وتناقلت ذلك الكتب فذكره الفراء [٣]، وابن قتيبة [٤]، وروى أبوعبيدة[٥] عن أبي الخطاب الأخفش أنها لغة كنانة ، وذكر أبو حيان [٦] أنها لغة خثعم وزبيد وبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة .. وهذا التوجيه مقبول وسالم من الاعتراضات ، وقد استحسنه جمع من العلماء وأيدوه ببعض الشواهد ، ومنهم : الكسائي وأبو زيد والأخفش كما حكى عنهم النحاس [٧] ، ومنهم الفراء [٨] وابن قتيبة [٩] والطبري [١٠] وابن

(١) قرأ بها : نافع وابن عامر والكسائي وحمزة وأبو بكر عن عاصم من السبعة ، وأبوجعفر ويعقوب وخلف من العشرة والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي ، انظر مراجع القراءتين السابقتين .

(٢) زاد المسير ٥ / ٢٩٨ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٠ .

(٥) مجاز القرآن ٢ / ٢١ .

(٦) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٧) إعراب القرآن ٢ / ٣٤٥ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٩) تأويل المشكل ٥٠ .

(١٠) تفسيره ١٦/ ١٨٢ .

خالويه[١] ومكي[٢] والأنباري[٣] وابن يعيش[٤] وأبو حيان[٥].

الثاني : أن تكون (إنّ) ليست ناسخة مؤكدة ، وإنما حرف جواب بمعنى (نَعَم) ، وجملة (هذان لساحران) مبتدأ وخبر ، ومن أول القائلين بهذا الرأي أبو عبيدة[٦] ، ثم تلاه المبرد والأخفش الصغير والزجاج كما حكى عنهم النحاس[٧]. ويقول الزجاج[٨] في هذا : «والذي عندي وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد - المبرد - وعلى : إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو أن (إنّ) قد وقعت موقع (نَعَم) والمعنى : نَعَم هذان لهما ساحران » .

وقد اشتهر هذا الرأي ، وقل أن يخلو منه كتاب ، لكنّ عليه اعتراضاً يسيراً، ذكره مكي[٩] والأنباري[١٠] والعكبري[١١] وابن هشام[١٢]، وهو أن هذا الرأي يقتضي دخول لام الابتداء على الخبر، وذلك ممنوع ، وقد أجيب عنه:

---

(١) الحجة ٢٤٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٩ .

(٣) البيان ٢ / ١٤٤ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ١٣٠ .

(٥) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٦) مجاز القرآن ٢/ ٢١ .

(٧) إعراب القرآن ٢ / ٣٤٣ .

(٨) زاد المسير ٥ / ٢٩٩ .

(٩) المشكل ٢ / ٧ .

(١٠) البيان ٢ / ١٤٥ .

(١١)إعراب القرآن ٢ / ١٢٣ .

(١٢) المغني ٥٧ .

بأن اللام زائدة للتوكيد ، أو بأنها لم تدخل على الخبر وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ، تقديره : لهما ساحران وهذا ظاهر في كلام الزجاج السابق .

الثالث : أن (إنّ) ناسخة مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير الشأن المقدر ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في محل رفع خبر (إنّ) ، ويبدو هذا الرأي واضحًا في قول الزجاج [(١)] : «النحويون القدماء يقولون : الهاء ها هنا مضمرة، والمعنى : إنه هذان لساحران» ، وقد اعترض على هذا الرأي بالاعتراض السابق ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر ، وأجيب عنه بالجوابين السابقين .

الرابع : رأي مشهور للفراء [(٢)] ، وهو أن الألف في (هذان) ألف المفرد زيدت عليها النون، فلزمتها في كل أحوال التثنية ، كما زيدت النون على (الذي) فصارت (الذين) في كل أحوال الجمع، وقد اختار هذا الرأي شيخ الإسلام ابن تيمية [(٣)] ودافع عنه في كلام طويل .

الخامس : أن اسم (إنّ) ضمير الشأن، لكنه ليس محذوفًا كالرأي الثالث، وإنما هو الهاء التي في اسم الإشارة (هذان)، وتصبح (ذان) مبتدأ بعد أن تفصل منها هاء التنبيه التي جعلت اسم (إنّ)، و(لساحران) خبره، والجملة خبر إنّ، وقد ذكر هذا الرأي أبو حيان [(٤)] وابن هشام[(٥)] ، وهو رأي ضعيف عليه

---

(١) إعراب النحاس ٢ / ٣٤٦ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٣) الفتاوى ١٥ / ٢٥٦ وما بعدها .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٥) المغني ٧٧٧ .

عدة اعتراضات، منها : مخالفة رسم المصحف مخالفة صريحة وغريبة، ومنها : الاعتراض السابق الخاص بدخول لام الابتداء على الخبر .

السادس : أنه اجتمع في تثنية (هذا) ألفان ، ألف المفرد وألف المثنىّ ، فسقطت ألف المثنىّ ، وهذه الألف الموجودة هي ألف المفرد ، وليست علامة الإعراب ، فعلامة الإعراب حركة مقدرة ، وقد ذكر هذا الرأي ابن هشام [(١)] .

السابع : رأي غريب وبعيد وينبغي التحرز من إطلاقه على كتاب الله ، وهو: أن بعض كُتّاب المصحف أخطأوا في رسم كلمة (هذان) بالألف في هذه القراءة ، وأن الصواب رسمها بالياء (هذين)، وأساس هذا الكلام نصوص ينسبونها لبعض كبار الصحابة مثل : عثمان وعائشة رضي الله عنهما ، ومضمونها : أن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب ، وقد أورد هذا : الفراء [(٢)] وابن قتيبة [(٣)] وابن الجوزي [(٤)] وغيرهم ، وقد أنكر ابن الجوزي ذلك ، ورد عليه في موضع آخر من تفسيره [(٥)] ، ونقل في إنكاره كلامًا عن الزجاج وابن الأنباري ، كما رده وأنكره بقوة شيخ الإسلام ابن تيمية [(٦)] وفصّل القول في ذلك غاية التفصيل ، ونقل كلامه هذا ابن هشام في شذور الذهب [(٧)] .

(١) المغني ٥٨ .
(٢) معاني القرآن ٢ / ١٨٣ .
(٣) تأول المشكل ٥١ .
(٤) زاد المسير ٥ / ٢٩٧ .
(٥) زاد المسير ٢ / ٢٥٢ .
(٦) الفتاوى ١٥ / ٢٥٢ .
(٧) شذور الذهب ٥٠.

هذه خلاصة الحديث في هذه الآية وقراءاتها ،وفيها كلام طويل مفصل في المراجع المشار إليها .

[٢١] حديث : (فأما ما لم يكن يدع صحيحًا ولا مريضًا ولا غائبًا ولا شاهداً فركعتين قبل الفجر)(١)

جزء من حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه أحمد في المسند وأبو الفرج في جامع المسانيد ، وأورده العكبري في إعراب الحديث قائلاً : « .... وقولها : (فركعتين) الياء خطأ ، بل الواجب أن تقول : (فركعتان) لأنه خبر (ما) ولا معنى للنصب هنا ، وهذا مثل قولك : أما زيد فمنطلق ، وأما الذي عندنا فكريم» .

وهذا الذي ذكره العكبري وهو رفع (ركعتين) على الخبرية هو الإعراب الظاهر المتبادر ، لكنه لا يلزم منه تخطئة رواية الحديث التي جاءت بالياء ؛ لأن لها وجهًا جيداً قد خرّج العكبري وغيره عليه بعض الأحاديث ، وهو أن يكون الخبر هو المضاف المحذوف وتقديره : (فصلاةُ ركعتين قبل الفجر) و(ركعتين) تصبح مجرورة بالإضافة ، ويؤيد ذلك أن لفظ الصلاة ورد في بداية الحديث في قول السائل : (أي الصلوات كانت أحب إلى رسول الله ﷺ أن يواظب عليها ؟ قالت: كان يصلي قبل الظهر أربعًا ....) .

(١) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها الذي سئلت فيه عن صلاة النبي ﷺ ، أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٤٣ (برقم ٢٤٢١٠) وأبو الفرج في جامع المسانيد ٧ / ورقة ٩٢ (مخطوط). وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ١٨٨ تحقيق نبهان وص ٢١٦ تحقيق الشاعر .

[٢٢] حديث : (إني وإياكِ وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة)[(١)]

جزء من حديث رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأخرجه أحمد في المسند[(٢)]، وأبو الفرج في جامع المسانيد ، ومحل الشاهد فيه : عطف (هذان) بالرفع على الضمير المنصوب وهذه رواية (أبي الفرج ، أما رواية أحمد فهي بالنصب فلا شاهد فيها .

وقد أورد الحديث ابن مالك في شواهد التوضيح [(٣)] وحمل الرفع فيه على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف على كل حال ، وساقه تأييداً للأحاديث الثلاثة السابقة حيث قال : «ومما جاء عليها - أي على لغة بني الحارث - قوله عليه الصلاة والسلام : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان) وقوله عليه الصلاة والسلام : (إني وإياكِ وهذان ....» ، أخرجهما أبو الفرج في جامع المسانيد» .

وأورده أيضًا العكبري في إعراب الحديث[(٤)] وذكر فيه عدة توجيهات، فقال: «وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل الخبر ؛ لأن موضع اسم (إنّ) رفع ، تقديره : أنا وأنتِ وهذان ، وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى :

---

(١) جزء من حديث علي بن أبي طالب ، أخرجه أحمد في المسند ١٠١/١ برقم ٧٩٢ وأبو الفرج بن الجوزي في جامع المسانيد كما ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح ٩٨ ، وانظر : شواهد التوضيح ٩٨ ، وإعراب الحديث للعكبري ص ١٥٥ (نبهان) وص ١٧٩ (الشاعر) . والرسول ﷺ يخاطب بهذا الحديث فاطمة ويشير إلى الحسن والحسين وعلي رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) المسند ١٠١/١ .

(٣) شواهد التوضيح ٩٨ .

(٤) إعراب الحديث ص ١٥٥ تحقيق نبهان وص ١٧٩ تحقيق الشاعر .

﴿**والصابئون**﴾ [1]، وحكوا عن العرب : إن زيداً وأنتم ذاهبون، وحمل سيبويه[2] الحكاية على الغلط .

والوجه الثاني : أن تكون الألف في (هذان) لازمة في كل حال كما قالوا: ضربته بين أذناه ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾ [3] في أحد الأقوال ، فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إنّ) قوله : (في مكان واحد) ، ويجوز أن يكون قوله : (في مكان واحد) خبر (إني وإياك) ، ويكون (هذان) مبتدأ ، و (هذا) معطوف عليه ، والخبر محذوف تقديره : وهذان وهذا كذلك ، وقد أجازوا في قولهم : (إن زيداً وعمرو في الدار) ، أن يكون قوله : (في الدار) خبراً عن (زيد) ، وخبر (عمرو) محذوفاً ، وأن يكون (في الدار) خبراً عن (عمرو) وخبر (زيد) محذوفاً» . انتهى كلام العكبري .

ويبدو من كلام ابن مالك والعكبري أن ابن مالك وجّه الرفع في (هذان) بتوجيه واحد وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب . وأما العكبري فقد وجهه بثلاثة توجيهات :

أحدها : الحمل على لغة بني الحارث بن كعب (وهو التوجيه الثاني حسب ترتيب العكبري لها) .

---

(١) سورة المائدة، آية ٦٩ . وانظر : التصريح للأزهري ١/٢٢٨ . وسأتحدث عنها في باب جمع المذكر السالم.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٥٥ (هارون) : «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان ....» ثم عرض بعد ذلك لآية المائدة : (.... والصابئون ....) التي ذكرها العكبري .

(٣) سورة طه ، آية ٦٣ . وقد مضى الحديث مفصلاً في هذه الآية في مسألة مستقلة .

الثاني : أنه معطوف بالرفع على محل اسم (إنّ) ، وهذا التوجيه فيه خلاف ويرده جمهور البصريين ، وقد فصّل ذلك صاحب التصريح[1] وغيره .

الثالث : أنه مرفوع على الابتداء ومنوي به التأخير ، وخبره محذوف دل عليه خبر (إن) الموجود بعده ، أو خبره المذكور بعده ، ويكون خبر (إنّ) مقدراً قبله ، ويكون العطف في الموضعين من باب عطف الجمل لا المفردات . وهذا مفصّل أيضاً في التصريح[2] وغيره .

[٢٣] حديث : (لا وتران في ليلة)[3]

جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد وأبوداود وغيرهما ، وأورده السيوطي في عقود الزبرجد[4] قائلاً : «كذا ورد ، وكان مقتضى القاعدة العربية (لا وترين في ليلة) ؛ لأن اسم (لا) يبنى على ما ينصب به ، فيبنى المفرد على الفتح نحو : لا رجل في الدار ، والمثنى والجمع على الياء نحو : لا رجلين عندك ، ولا مُسلِمِينَ عندك ، وتخريج هذا الحديث أنه على لغة من يجري المثنّى بالألف في كل حال، ومنه قراءة من قرأ: (إنّ هذان لساحران)[5]، وقول الشاعر:

(١) التصريح على التوضيح للأزهري ٢٢٧/١ - ٢٢٩ .

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري ٢٢٧/١ - ٢٢٩ .

(٣) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد عن طلق بن علي رضي الله عنه ، المسند ٢٣/٤ ، برقم (١٦٣٣٩) ، وأخرجه أبوداود ٢٦٩/١ - ٢٧٠ (تصحيح الألباني) برقم (١٢٧٦ - ١٤٣٩) والسيوطي في الجامع الصغير ١٢٥٦/٢ (تصحيح الألباني) برقم ٧٥٦٧ . وانظر : حاشية شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣ .

(٤) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٥٢٣/٢ (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالرياض) .

(٥) سورة طه ، آية ٦٣ . وقد سبق الحديث مفصلاً في هذه الآية .

(قد بلغا في المجد غايتاها) [1] ، ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد :

(لا صاعا تمر بصاع ، ولا صاعا حنطة بصاع ، ولا درهمان بدرهم) [2]

كذا في المسند.». انتهى كلام السيوطي رحمه الله. وما ذكره من تخريج هذا الحديث. بحمله على لغة بني الحارث بن كعب هو التوجيه الظاهر الذي لا تكلف فيه .

وقد أشار السيوطي [3] - في تخريجه لحديث : (لا يدان لك بقتالهم) الذي سيأتي - إلى توجيه آخر لهذين الحديثين وهو أن تكون (لا) أخت (ليس)، وتكون كلمة (وتران) و(يدان) في الحديثين مرفوعة بالألف ؛ لأنها اسمها .

[٢٤] **حديث : (لا يدان لك بقتالهم)** . [4]

هذه العبارة وردت في حديث الدجّال الطويل الذي رواه النواس بن سمعان رضي الله عنه وأخرجه مسلم وأحمد وابن ماجة وغيرهم ، وتحدث عنه السيوطي في عقود الزبرجد [5] فقال : «وأما قوله في هذا الحديث : (لا يدان) بالألف ، فإما على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال ، أو تكون (لا) بمعنى

---

(١) سيأتي الحديث عنه مفصلاً .

(٢) أخرجه الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (المسند ٤٩/٣ برقم ١١٤٧٥) . وسيأتي الحديث عنه بعد قليل .

(٣) عقود الزبرجد ١٩٦/٣ - ١٩٧ .

(٤) هذه العبارة جزء من حديث صحيح طويل في قصة الدجّال ، رواه النواس بن سمعان رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم ٢٢٥٠/٤ - ٢٢٥٥ برقم ٢٩٣٧ ، وأحمد ١٨٢/٤ برقم ١٧٦٦٦ ، وابن ماجة ٣٨٤/٢ - ٣٨٧ برقم ٣٢٩٤ - ٤٠٧٥ (تصحيح الألباني) . وغيرهم وانظر : عقود الزبرجد ١٩٦/٣ (لم يطبع بعد) .

(٥) عقود الزبرجد ١٩٧/٣ .

(ليس) ونظيره حديث : (لا وتران في ليلة) [1] » .

فقد وجه السيوطي محل الشاهد في الحديث بتوجيهين :

الأول : أن تكون (لا) نافية للجنس وهي أخت (إنّ) ، والقاعدة فيها أن يبنى اسمها على الياء ؛ لأنه مثنى ، لكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم الذين يلزمون المثنى الألف في كل حال .

الثاني: أن تكون (لا) أخت (ليس)، وتكون (يدان) مرفوعة بالألف ؛ لأنها اسمها.

وما ذكره السيوطي هو الظاهر، ولم يظهر لي في الحديث غير هذين التوجيهين.

[٢٥] **حديث: (لا صاعا تمر بصاع، ولا صاعا حنطة بصاع، ولا درهمان بدرهم)** [2]

جزء من حديث صحيح رواه أبو سعيد الخدري ، وأخرجه أحمد في موضعين والبخاري ومسلم والنسائي والسيوطي وغيرهم ، وروايته عند الجميع لا شاهد فيها ؛ لأنها جاءت على الأصل بالنصب بالياء ما عدا إحدى روايتي أحمد ، فقد ورد فيها بعد تمام الحديث على الرواية المشهورة التي لا شاهد فيها

---

(١) تقدم الكلام عن هذا الحديث ص٤٣٩ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد والسيوطي وغيرهم . انظر : فتح الباري (الحديث رقم ٢٠٨٠) وصحيح مسلم (الحديث رقم ١٥٩٥) ومسند أحمد ٤٩/٣ ، ٥١ (الحديث رقم ١١٤٧٥، ورقم ١١٤٩٣) ، وصحيح الجامع الصغير (الحديث رقم ٧٥٠٤) ، وعقود الزبرجد ٥٢٣/٢ . ورواية الحديث في هذه المواضع كلها لا شاهد فيها ؛ لأنها قد جاءت على الأصل بالياء (لا صاعي تمر ....) إلا في الموضع الأول عند أحمد ، وفي عقود الزبرجد ، وقد بينّت ذلك في المتن .

قوله : (قال يزيد - وهو أحد الرواة - : لا صاعا تمر بصاع، ولا صاعا حنطة بصاع) [1].وقد عرض السيوطي في عقود الزبرجد [2] لهذا الحديث ونظّر به وهو يتحدث عن الحديث السابق : (لا وتران في ليلة) ، فبعد أن خَرّجه على لغة من يجري المثّنى بالألف في كل حال ، وذكر له بعض الشواهد من القرآن والشعر قال :

«ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد : (لا صاعا تمر بصاع ، ولا صاعا حنطة بصاع ولا درهمان بدرهم) كذا في المسند» انتهى كلام السيوطي . والذي وجدته في المسند هو ما ذكرته عن يزيد ، وليس فيه المقطع الأخير : (ولا درهمان بدرهم). فربما كان في نسخة أخرى للمسند ، أو أنّه في موضع آخر منه لم أهتد إليه .

وهذا الحديث يحتمل توجيهاً آخر - غير ما ذكر - وهو التوجيه الثاني الذي وجّه به السيوطي الحديثين السابقين : (لا وتران ...) و (لا يدان ...) وهو أن تكون (لا) هنا أخت (ليس) وتكون كلمتا (صاعا) و (درهمان) مرفوعتين بالألف على أنهما اسمها .

[٢٦] حديث : (.... وإذا غُطي رجليه خرج رأسه) [3]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري في ثمانية مواضع من صحيحه

---

(١) مسند أحمد ٤٩/٢ .

(٢) عقود الزبرجد ٥٢٣/٢ .

(٣)حديث صحيح أخرجه البخاري عن خباب بن الأرت رضي الله عنه في ثمانية مواضع : (فتح الباري /رقم الحديث : ١٢٧٦ - ٣٨٩٧ - ٣٩١٣ - ٣٩١٤ - ٤٠٤٧ - ٤٠٨٢ - ٦٤٣٢ - ٦٤٤٨) . ولا شاهد في هذه المواضع كلها . وانظر : شواهد التوضيح ١٦٩ - ١٧٠ .

عن خَبَّاب بن الأرت رضي الله عنه في قصة تكفين، ودفن مصعب بن عمير رضي الله عنه . لكن الروايات الثماني التي أوردها البخاري لا شاهد فيها ؛ إذ ليست فيها هذه الرواية ببناء الفعل (غُطِّي) للمجهول ، وقد أورد هذه الرواية ابن مالك في شواهد التوضيح [1] قائلاً :

«المشهور : (وإذا غطينا رجليه خرج رأسه) ولا إشكال فيه ، وفي بعض النسخ المعتمد عليها : (إذا غُطي رجليه خرج رأسه) وفيه إشكال ظاهر ؛ لأن (غُطي) يقتضي مرفوعاً ولم يذكر بعده غير (رجليه) فكان حقه الرفع ، والوجه في نصبه أن يكون (غُطي) مسنداً إلى ضمير (النمرة) على تأويل (كفن) ، وتضمين (غُطي) معنى (كُسي) . أو إلى ضمير الميت وتقدير (على) جارة ل (رجليه) . أو إلى ما دل عليه (غُطي) من المصدر ، فإن نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عندي وعند الأخفش والكوفيين ، ولكن بشرط أن يلفظ به مخصصاً ، أو ينوى ويدل على تخصيصه قرينة ، وقرينة التخصيص هنا موجودة وهي وصف الراوي النمرة بعدم الشمول ، والافتقار إلى جذبها من علو وسفل ، فحصل بذكر التغطية تخصيص» . انتهى كلام ابن مالك رحمه الله . وهو شافٍ لا مزيد عليه ، خصوصاً أن التوجيهات المعتادة التي يلجأ لها غالباً عندما يخرج المثنى عن أصله مثل : الحمل على لغة بني الحارث ، أو الحمل على الحكاية ، بعضها لا يرد هنا ، وبعضها بعيد .

(١) شواهد التوضيح ١٧٠ .

[٢٧] حديث : (فأوّلتهما هذان الكذابان)[١]

جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، الذي أخرجه أحمد في مسنده، وأبو الفرج في جامع المسانيد ، وهذه رواية أبي الفرج ، أما رواية أحمد فلا شاهد فيها ؛ لأنها جاءت بالنصب (هذين الكذابين) . وقد أورد الحديث العكبري في إعراب الحديث قائلاً : «إنما وقع : (هذان الكذابان) لأنه أراد : ففسّرت ما رأيت ، ثم أستأنف ، فقال : هما هذان .. ، فحذف المبتدأ ؛ لدلالة الكلام عليه ، أو يكون التقدير : تأويلهما هذان ، وإني لأعجب هنا وفي الحديث التالي - أيضًا - من عدم إيراد العكبري الوجه الآخر القوي المحتمل، وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب ، مع أنه قد حمل عليها عدة أحاديث مشابهة .

[٢٨] حديث : (لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفان عورتهما)[٢]

جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه أحمد في المسند وأبوالفرج في جامع المسانيد ، وقد أورده العكبري في إعراب الحديث قائلاً : «هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع ، ووجهه أن يكون التقدير : وهما كاشفان،

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، الذي أخرجه أحمد في المسند ٨٦/٣ برقم ١١٨٣٤ ، وأبو الفرج في جامع المسانيد ١/ ٢٦١ (مخطوط) . وأخرجه الترمذي عن أبي هريرة ٢٦٢/٢ (بتصحيح الألباني - برقم ١٨٦٨ - ٢٤٠٨) ولفظه : فأولتهما كاذبين يخرجان من بعدي ، فلا شاهد فيه . انظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٩٥ - ٩٦ تحقيق النبهان وص ١٢٣ تحقيق الشاعر .

(٣) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه أحمد في مسنده ٣٦/٣ برقم ١١٣٢٨ وأبو الفرج ابن الجوزي في جامع المسانيد جزء ٢ حديث ٢٤٤ . وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٩٧ (نبهان) ، وص ١٢٤ (الشاعر) .

وإن روي : (كاشفين) كان حالاً» . ولست أدري لم لم يذكر العكبري في رواية الرفع وجهًا ثانيًا ؛ وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب ، مع أنها محتملة وقد خرّج عليها هو مجموعة أحاديث .

[٢٩] حديث : (بينما أنا مع عائشة جالستان) (١)

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره، ومحل الشاهد فيه كلمة: (جالستان) فقد وردت مرفوعة بالألف مع أنها في محل نصب على الحال .

وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح شاهداً على لغة بني الحارث ابن كعب عند كلامه عن الحديث: (ففرقنا اثنا عشر رجلاً) - وسيأتي لاحقًا - فقال:«ومن شواهد هذه اللغة قول أم رومان (٢) : (بينما أنا مع عائشة جالستان) فـ (جالستان) حال ، وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن تكون بالياء ، لكنه جاء على اللغة الحارثية» . ثم ذكر له شواهد أخرى .

[٣٠] حديث : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان اللتان تزجران زجراً فإنهما ميسر العجم)(٣)

حديث قصير أخرجه أحمد في المسند وأبو الفرج في جامع المسانيد بهذا اللفظ عن عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . ومحل الشاهد فيه مجيء الكلمات

---

(١) (فتح الباري ٦/٤١٨ ، رقم الحديث ٣٣٨٨) وهذا لفظ البخاري . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٩٧ .

(٢) أم رومان : هي أم عائشة . وقد ورد النص عليها في الحديث .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١/٤٤٦ رقم الحديث ٤٢٦٣ ، وأبوالفرج في جامع المسانيد . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٩٨ ، وإعراب الحديث للعكبري ص ١٢٤ (بتحقيق نبهان) وص ١٥٠ (بتحقيق الشاعر) .

الأربع (هاتان الكعبتان الموسومتان اللتان) بالرفع مع أنها معطوفة في الظاهر على منصوب .

وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح [١] شاهداً على لغة بني الحارث ابن كعب تأييداً للحديثين اللذين تقدم أحدهما، وسيلحق الآخر ، وهما: حديث (ففرقنا اثنا عشر رجلاً) وحديث أم رومان (بينما أنا مع عائشة جالستان) . فقال في ذلك : «ومما جاء عليها - أي على لغة بني الحارث - قوله عليه الصلاة والسلام : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان) » . وذكر بعده حديثًا آخر على هذه اللغة - سيأتي - ثم قال: «أخرجهما أبو الفرج في جامع المسانيد».

ولم يذكر ابن مالك في توجيه هذا الحديث إلا وجهًا واحداً وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب . أما العكبري فقد أورده في إعراب الحديث[٢]، وذكر فيه ثلاثة توجيهات فقال : «وقع في هذه الرواية : (هاتان) وما بعده بالرفع ، والقياس أن ينصب الجميع عطفًا على (إياكم) ، كما تقول : إياك والشرَّ ، أي : جنّب نفسك الشرَّ ، والمعنى : تجنبوا هاتين . فأما الرفع فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن يكون معطوفًا على الضمير في (إياكم) ، أي : إياكم أنتم وهاتان ، كما قال جرير :

---

(١) شواهد التوضيح ٩٨ .

(٢) إعراب الحديث ص ١٢٤ (نبهان) وص ١٥٠ (الشاعر) .

فإياك أنت وعبدالمسيح (م) أن تقربا قبلة المسجد[١]

والثاني : أن يكون مرفوعًا بفعل محذوف تقديره : لتُجتنب هاتان .

والثالث : أن تكون الألف في (هاتان) وما بعده غير دليل الرفع ، بل على لغة بلحارث في جعل التثنية بالألف في كل حال ...» ثم أورد شواهد من الشعر على ذلك .

[٣١] **حديث : (ففرقنا اثنا عشر رجلاً**[٢]**)**

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري[٣] وغيره ، ومحل الشاهد فيه أن كلمة (اثنا عشر) في محل نصب على الحال ومع ذلك جاءت بالألف وليس بالياء وفي توجيه ذلك يقول ابن مالك[٤] : «مقتضى الظاهر أن يقول : وفرقنا اثني عشر رجلاً . لأن اثني عشر حال من النون والألف ، ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب ؛ فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها ؛ لأنه عندهم بمنزلة المقصور» ثم ذكر ابن مالك شواهد أخرى على هذه اللغة مع المثنى والأسماء الستة .

ويقول ابن حجر[٥] في ذلك : «قوله : (اثنا عشر رجلاً) كذا للمصنف ،

---

(١) من شواهد سيبويه ١/ ١٤٠ (بولاق) وقال فيه الأعلم : «الشاهد فيه عطف عبد المسيح على (إياك) على تقدير : حذر نفسك وعبد المسيح . ويجوز الرفع عطفاً على (أنت) أي : احذر أنت وعبدُ المسيح . يخاطب بهذا الفرزدق لميله مع الأخطل (النصراني) يقول: لا تقرب المسجد ؛ فلست على الملة لميلك إلى النصارى ومداخلتك لهم» .

(٢) وهذه رواية البخاري (فتح الباري ٧٦/٢ رقم الحديث ٦٠٢ ، و٥٨٨/٦ - ٦٠٠ رقم الحديث ٣٥٨١) ، وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٩٧ .

(٣) فتح الباري ٧٦/٢ ، ٥٨٨/٦ - ٦٠٠ .

(٤) شواهد التوضيح ٩٧ .

(٥) فتح الباري ٦/ ٦٠٠ .

وعند مسلم : (اثني عشر) بالنصب وهو ظاهر ، والأول على طريق من يجعل المثنى بالرفع في الأحوال الثلاثة ، ومنه قوله تعالى : ﴿**إنَّ هذان لساحران**﴾ . ويحتمل أن يكون (فَفُرقنا) بضم أوله على البناء للمجهول ، فارتفع (اثنا عشر) على أنه مبتدأ، وخبره: (مع كل رجل منهم)» . انتهى كلام ابن حجر . وقد اتفق ابن حجر مع ابن مالك في التوجيه الأول، وانفرد ابن حجر بالتوجيه الثاني . لكن التوجيه الأول - في نظري - أولى وأظهر ؛ لكثرة الشواهد التي تعضده من القرآن والسنّة وكلام العرب .

[٣٢] حديث : (فيراهما كلاهما) [(١)]

جزء من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه الذي سئل فيه عن فَتّاني القَبر ، أخرجه أحمد في مسنده ، وهذه روايته ومثله أبو الفرج في جامع المسانيد وقد أورد الحديث العكبري في إعراب الحديث فقال : «في بعض الروايات (كلاهما) بالألف ، وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء ؛ لأن (كلا) هاهنا توكيد للمنصوب وهي مضافة إلى الضمير ، فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير» .

وتخطئة العكبري رحمه الله هذه الرواية غريبة منه ؛ لأن له مندوحة عن التخطئة ، وهي الحمل على لغة بني الحارث بن كعب ، فإذا كانت هذه لغتهم

(١) جزء من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه ، الذي سئل فيه عن فَتّاني القبر ، أخرجه أحمد في المسند ٣٤٦/٣ برقم ١٤٧٦٤ ، وأبو الفرج في جامع المسانيد ١٤١/١ (مخطوط) ، وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٤٨ (نبهان) وص ٨٤ (الشاعر) . وقد أخرجه أحمد أيضاً في المسند ١٢٦/٣ برقم ١٢٢٩٣ عن أنس بن مالك رضي الله عنه برواية لا شاهد فيها وهي : (فيراهما جميعاً) . وأخرجه أيضاً ٤/٣ برقم ١١٠١٣ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، برواية ليس فيها محل الشاهد .

في المثنى - وهي لزوم الألف على كل حال - فما الذي يمنع من ذلك في الملحق به ، خصوصًا أن الأشموني قد نص على ثبوت ذلك عن بعض العرب في كلا وكلتا واستشهد عليه ، فقال : «وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقًا ، ومنه قوله :

نِعْمَ الفتى عمدتْ إليه مطيتي　　في حين جَدَّ بنا المسير كلانا [١] » .

فالشاعر قال (كلانا) بالألف مع أنه توكيد للضمير المجرور بالباء .

وقد نص المرادي - قبل الأشموني - على ذلك في كلا وكلتا) ، في أكثر من موضع ، فقال [٢] : «حكى الفراء في (كلا وكلتا) ثلاث لغات : **الأولى** : أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ، ومع المضمر إعراب المثنى . **الثانية** : أن يعربا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر، ونسبها إلى كنانة [٣]. **الثالثة**: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضًا ، وجعل من ذلك قول بعضهم : (كلاهما وتمراً) [٤] بالألف» . وقال في موضع آخر [٥] : «قال الخليل : ومن لا يقلب ألف (لدى) و(على) إذا أضيفا إلى المضمر يقول : رأيت كلاهما ، ومررت بكلاهما ، فيجعلهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر» . وقال في

---

(١) الأشموني مع الصبان ١/٧٧ . ولم أهتد لقائل البيت . ولا اعلم أحداً استشهد به غير الأشموني وقد رجعت إلى معجم شواهد هارون ، ومعجم شواهد أميل يعقوب فلم أجد عندهما غير ذلك .

(٢) شرح الألفية للمرادي ١/٨٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤ .

(٤) مثل مشهور ينسب لعمرو بن حمران الجعدي في قصة ذكرتها كتب الأمثال . انظر : الفاخر ١٤٩ ، وفصل المقال ١١٠، وجمهرة العسكري ٢/١٤٧ ، ومجمع الميداني ٣/٣٨ ، والمستقصى ٢/٢٣١ . وانظر : سيبويه ١/١٤٢ (بولاق) ، ١/٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) .

(٥) المرادي ١/٨٩ .

موضع آخر [1] : «في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجراً ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر» .

[٣٣] قال عمرو بن حمران الجعدي : (كلاهما وتمراً) [2]

كلام الجعدي هذا صار مثلاً فتناقلته كتب الأمثال وفصّلت القول في قصته ومضربه وفي توجيهه وفي روايتيه وهما : (كلاهما) بالألف ، و(كليهما) بالياء ، وقد ورد هذا المثل في كلام المرادي [3] الذي سقته في كلامي عن الحديث السابق ، فقد تحدث المرادي عن لغات (كلا وكلتا) ونسب للفراء القول بأن فيهما ثلاث لغات ، والذي يعيننا هنا اللغة الثالثة وهي قوله :

«الثالثة : أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين - أي الظاهر والمضمر - وجعل من ذلك قول بعضهم (كلاهما وتمراً) بالألف» . ويفهم من كلام الفراء والمرادي أن (كلاهما) منصوب بفتحه مقدرة ؛ لأنه قد عُطف عليها منصوب

---

(١) المرادي ١/ ٩٠ .

(٢) مثل مشهور ينسب لعمرو بن حمران الجعدي ، أو لمخاطبه في القصة وهو : عائذ بن يزيد اليشكري، وكان من خبرهما أن عَمْر بن حمران كان في إبل لأهله يرعاها وبين يديه طعام فيه زبد وسنام وتمر ، أو زبد وقرص وتمر ، فمر به عائذ بن يزيد وقد بلغ به الجوع والعطش ، فقال عائذ له : أطعمني من زبدك أو من قرصك . فقال عمرو : (كلاهما وتمراً) أي : لك كلاهما وأزيدك تمراً ، وهناك تقديرات أخرى ورواية أخرى، وسأشير إلى ذلك في المتن عند توجيه المثل . فعلى هذا السياق يكون عمرو هو القائلَ، وهناك سياق آخر ، يكون عائذ هو قائلَ المثل ، وهو الذي يبدو من تقدير سيبويه الذي سيأتي في المتن، وهو : أن عمراً خيّره فقال : ايُّما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال عائذ: كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وزدني تمراً ، أو نحو ذلك من التقدير . انظر تفصيل ذلك في : فصل المقال ١١٠ ، ومجمع الأمثال ٣٨/٣، وغيرهما مثل : الفاخر ١٤٩، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢، والمستقصي ٢/ ٢٣١ . وانظر: سيبويه ١٤٢/١ (بولاق)، ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون).

(٤) شرح الألفية للمرادي ١ / ٨٦ .

بفتحة ظاهرة وهو كلمة (تمراً) وأنها معربة إعراب المقصور ، أي بفتحة مقدرة على الألف ، أي أنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب . وهذا الوجه الذي ذكراه محتمل على هذه الرواية وهي (كلاهما) بالألف ، وللعلماء فيها توجيه آخر ذكره سيبويه [1] بقوله : «ومن العرب من يقول : (كلاهما وتمراً) ، كأنه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً» . فرفع (كلاهما) بالابتداء وقدّر لها خبراً ، ونصب (تمراً) على المفعولية لفعل محذوف ، وتبعه في مثل هذا التوجيه بعض أصحاب كتب الأمثال الذين عرضوا لهذا المثل وقصته [2] . وأما رواية النصب (كليهما وتمراً) فقد ذكرها سيبويه وبدأ بها وجعلها على إضمار فعل لهما ، والتقدير : أعطني كليهما وتمراً . وكأن الفراء والمرادي يريان تقدير هذا الفعل حتى مع رواية الألف (كلاهما) فيكون منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف اللازمة وفق اللغة الحارثيه ، أما رواية الياء (كليهما) فلا إشكال في تقدير هذا الفعل عند أحد من العلماء . وهذه التقديرات تبدو واضحة عند النظر في سياق قصة المثل ، وقد ذكرت طرفًا منها يوضح المراد في الحاشية الأولى .

[٣٤] قالت العرب : (دَعْنا مِنْ تمرتان) [3]

هذا المثال يرد في كتب النحو في باب الحكاية ، وأول ما رأيته عند سيبويه وتبعه فيه المبرد وغيره ، مثل ابن يعيش والأشموني وغيرهما .

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٢ (بولاق) ، ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) .

(٢) سبق ذكرهم في الحاشية الثانية من الصفحة السابقة ، وأكثرهم تفصيلاً : مجمع الأمثال ٣ / ٣٨ ، وفصل المقال ١١٠ .

(٣) هذا القول لم ينسب لقائل ، وأول من أورده سيبويه ١ / ٣٠٤ (بولاق) ٢ / ٤١٣ (هارون) ، وهو في المقتضب للمبرد ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤ والأشموني مع الصبان ٩٣/٤ .

والشاهد فيه : مجئ المثنى (تمرتان) بالألف وهي علامة الرفع ، مع أنه مسبوق بحرف الجر (مِنْ) .

يقول سيبويه في ذلك : «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيداً : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ، قالوا مَنْ زيدٍ ؟، وإذا قال: هذا زيدٌ، قالوا: مَنْ زيدٌ؟. وأما بنو تميم فيرفعون على كل حالٍ. وهو أقيس القولين.

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول ، كما قال بعض العرب : (دعنا من تمرتان) على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان ، وسمعت أعرابيًا مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشيًا ؟ فقال : ليس بقرشيًا ، حكاية لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علمًا ...» .

وعرض المبرد في المقتضب لهذه المسألة ومثّل بثلاثة أمثلة محكية مثل سيبويه ، ثم قال : «فهذا سبيل كل اسمٍ عَلَمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر ، ولو قلت في جميع هذا : مَنْ عبدُ الله ؟ - يعني بالرفع - كان حسنًا جيداً ، وإنما حكيتَ ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتديء السؤال عن آخر له مثل اسمه .... وكان يونس يُجري الحكاية في جميع المعارف ، ويرى بابها وباب الأعلام واحدا . وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه، وإنما هو على قول من قيل له: عندي تمرتان . فقال : دعني من تمرتان . وقيل له: رأيت قرشيًا ، فقال : ليس بقرشيًا ....» .

وذكر نحواً من ذلك ابن يعيش والأشموني .

فكلمة (تمرتان) - إذن - مرفوعة على الحكاية وهي في محل جر بـ (مِنْ) ، وهو خلافُ الأولى ؛ لأن الحكاية - كما ذكر سيبويه والمبرد - خاصة بالأعلام .

[٣٥] قال أعرابي : (ليسا بقرشيان)

هذا المثال كالمثال السابق من أمثلة (باب الحكاية) ، والشاهد فيه : مجيء المثنى بالألف مع أنه مجرور بالباء .

وقد أورده الأشموني [١] ونسبه لسيبويه ، فقال : «قال سيبويه : وسمعت أعرابيًا وسأله رجل فقال : إنهما قرشيان، فقال : ليسا بقرشيان . قال: وسمعت عربيًا يقول لرجل سأله: أليس قرشيًا ؟ قال: ليس بقرشيًا. والله أعلم».

وهذه العبارة التي نسبها الأشموني لسيبويه - بصيغة التثنية - ليست في نسختي سيبويه المطبوعتين وأعني بهما طبعة بولاق، وطبعة عبدالسلام هارون، وقد أوردت نص سيبويه مع المثال السابق (دعنا من تمرتان) وليس فيه صيغة التثنية.

والراجح عندي أن الأشموني أخذها من نسخة خطية لكتاب سيبويه لم تعتمد في طبعتي بولاق وهارون مما يوحي بأنها سقطت من النسخة التي اعتمدت عليها الطبعتان، ويؤكد ذلك عندي الاختلاف اليسير بين طبعتي بولاق وهارون في هذا الموضع ، وقد أشار إليه الدكتور عبدالسلام هارون في الحاشية [٢] ، فالمتأمل في هذا الاختلاف وفي نص الأشموني يتضح له أن المثال بصيغة التثنية قد سقط منهما . وقد رجعت إلى شرح السيرافي لكتاب سيبويه [٣] ، والنكت للشنتمري فلم أجد فيهما صيغة التثنية التي أشار إليها الأشموني .

والكلام - نحويًا - في هذا المثال كالكلام في سابقه: (دعنا من تمرتان).

(١) الأشموني مع الصبان ٤ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٣ .

(٣) شرح السيرافي ٣ / ١٧٨ ب ١٧٩ب .

[٣٦] **قال الحارثي : (هذا خط يدا أخي بعينه)** [١]

وردت هذه العبارة في حديث الفراء عن بيت المتلمس - الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد - ، وهو يتحدث عن لغة بني الحارث بن كعب ، حيث قال : «وأنشدني رجل من الأسد عنهم - يريد بني الحارث - :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغًا لناباه الشجاع لصمما

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسدي ، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خط يدا أخي بعينه ، وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس ؛ لأن العرب قالوا : (مسلمون) ، فجعلوا الواو تابعة للضمة ؛ لأن الواو لا تعرب ، ثم قالوا : (رأيت المسلمين) فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم . فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها ، وثبت مفتوحًا تركوا الألف تتبعه فقالوا : (رجلان) في كل حال» [٢].

فالفراء يحمل هذه العبارة على لغة بني الحارث بن كعب، ويفيد أنه سمعها عنهم من رجل أسدي من أفصح الناس ، بل إن الفراء يرى أن لغتهم - وهي لزوم الألف في المثنى دائمًا - أصح في القياس، لكنها أقل في الاستعمال.

[٣٧] **قال الراجز : يا ليت عيناها لنا وفاها** [٣]

هذا البيت من الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي تقدم تخريجها تخريجًا مفصلاً والحديث عن بيتين منها في باب الأسماء الستة، وفيها عدة شواهد على

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٤ ، وقد نسبه إلى رجل من بني الحارث .

(٢) المصدر السابق .

(٣) بيت من مشطور الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي تنسب لرؤبه بن العجاج ، ولأبي النجم العجلي ولرجل من بني الحارث ، وقد فصلت القول فيها وفي تخريجها في باب الأسماء الستة في الحديث عن البيت الذي قبل هذا البيت وهو قوله : إن أباها وأبا أباها .

لغة القصر في بابي الأسماء الستة والمثنّى، أي لزوم الألف في الحالات الثلاث، فيما عرف عند العلماء بلغة بني الحارث بن كعب، ونسب أيضًا إلى كنانة وبني العنبر وبني الهجيم وزبيد وخثعم وهمدان ومراد وعذرة وبطن من ربيعة وغيرهم، مما سبق تفصيله في باب الأسماء الستة عن الحديث عن قوله: إنّ أباها وأبا أباها.

أما البيت الذي معنا فالشاهد فيه كلمة (عيناها) حيث جاءت بالألف - على هذه الرواية - مع أنها اسم ليت منصوب (ليت)، وقد حملت - كغيرها من ألفاظ التثنية في هذه المقطوعة - على لغة القصر، وهي لغة بني الحارث ابن كعب وغيرهم من القبائل العربية المشار إليها.

[٣٨] **قال الراجز : واشدد بمثنى حقب حقواها** [١]

هذا البيت من الرجز ضمن المقطوعة التي أشير إليها في الشاهد السابق. والشاهد فيه كلمة (حقواها) فهي مُثنىّ (حَقْو) بفتح الحاء أو كسرها وسكون القاف، وهو الخصر ومشد الإزار [٢]، وقد جاءت (حقواها) بالألف مع أنها منصوبة ؛ لأنها مفعول به. وقد حملت على لغة القصر وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب.

[٣٩] **قال الراجز : قد بلغا في المجد غايتاها** [٣]

هذا البيت من الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي أشرت إليها في الشاهدين السابقين والشاهد فيه كلمة (غايتاها) فهي مثنى (غاية) وقد

(١) هذا البيت ضمن المقطوعة السابقة التي تنسب لرؤبه ولأبي النجم، ولرجل من بني الحارث وقد سبق تخريجها بالتفصيل في باب الأسماء الستة عند قوله : (إن اباها .....).

(٢) انظر : خزانة الأدب ٣ / ٢٠٠ (بولاق)، ٧ / ١١٥ (هارون).

(٣) بيت من الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي تنسب لرؤبه بن العجاج، ولأبي النجم العجلي ولرجل من بني الحارث، وقد فصلت القول فيها وفي تخريجها في باب الأسماء الستة عند الحديث عن البيت الذي قبل هذا البيت وهو قوله : إن أباها وأبا أباها.

جاءت بالألف مع أنها في محل نصب ، ولو جاء بها على الأصل لقال : (غايتيها) ، وقد أنّث الضمير في (غايتاها) مع أنه عائد إلى (المجد) لأنه نظر إلى معنى (المجد) هنا وهو الأصالة أو نحوها [1] . وكل المراجع التي تحدثت عن هذا البيت تحمله على هذه اللغة ، ولم أجد أحداً وجهه بغيرها .

[٤٠] **قال الراجز : أعرف منها الجيد والعينانا ومنخران أشبها ظبيانا** [2]

رجز مشهور يكثر الاستشهاد به في باب المثنىّ في موضعين :

أحدهما : فتح نون المثنىّ في كلمة (العينانا) مع أن الأصل كسرها .

والثاني : لزوم المثنىّ الألف على لغة القصر وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب التي أشير إليها في الشواهد السابقة .

ومحل الشاهد الذي يعنينا هنا إنما هو في الكلمات الثلاث : (العينانا) و(منخران) و(ظبيانا) ، على خلاف في ذلك في الكلمتين الأخيرتين . أما الأولى وهي كلمة (العينانا) فلا خلاف بين العلماء في روايتها بالألف مع أنها منصوبة عطفًا على المفعول به ، ولا في حملها على لغة بني الحارث .

وأما الكلمة الثانية (ومنخران) فهي تروى بالألف في بعض المراجع ومنها نوادر أبي زيد [3] مع أنها منصوبة عطفًا على المفعول به ، ففيها شاهد

---

(١) انظر خزانة الأدب ٣٣٨/٣ (بولاق) ، ٤٥٦/٧ (هارون) .

(٢) رجز مشهور تتناقله كتب النحو في باب المثنّى ، ومختلف في قائله ، فقد نسبه أبو زيد في النوادر ١٦٨ لرجل من بني ضبة هلك منذ مائة عام ، ونُسب أيضاً إلى رؤبة ، وهو ليس في ديوانه وإنما في ملحقات الديوان المنسوبة له ص١٨٧ وانظر : سر الصناعة ٤٨٩/٢ ، ٧٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ ، ٦٧/٤ ، ١٤٣ وشرح الملوكي لابن يعيش ١٧٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١ ، والمقاصد للعيني ١٨٤/١ ، والخزانة ٤٥٢/٧ (هارون) .

(٣) النوادر ١٦٨ .

حينئذ . وتروى بالياء (ومنخرين) في مراجع أخرى ومنها سر الصناعة [١] ، فلا شاهد فيها .

وأما الكلمة الثالثة (ظبيانا) فالخلاف فيها ليس في الرواية بالألف فهي ثابتة ، وإنما الخلاف فيها من وجوه أخرى :

الأول : أن (ظبيانا) مثنى (ظبي) بالظاء المعجمة ، ففيه شاهد حينئذ ، وهو على حذف مضاف والتقدير : ومنخران أشبها منخري ظبيان ، وقد ذكر ذلك العيني [٢] ونسبه للهروي ورد عليه وحكاه عنه صاحب الخزانة [٣] .

الثاني : أن (ظبيان) اسم رجل مفرد وليس مثنىّ ، فلا شاهد فيه ، ذكر ذلك أبو زيد ، وحكاه عنه العيني وصاحب الخزانة .

الثالث : أن صحة الكلمة (طُبْيان) بالطاء المهملة ، وهي مثنى (طُبْي) والمراد بالطبي: حلمه الضرع، ويكون الشاعر قد شبّه المنخرين بحلمتي الضرع . ذكر ذلك ابن يعيش في شرح الملوكي [٤] .وفيها شاهد حينئذ لأنها مثنىّ .

وفي البيت كلام كثير مبسوط في المراجع الموضحة في الحواشي .

[٤١] **قال المتلمس :**

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى   مساغًا لناباه الشجاع لصمما [٥]

هذا البيت كالأبيات التي سبقته ويرد معها في باب المثنى شاهداً على

---

(١) سر الصناعة ٢/٧٠٥ .

(٢) المقاصد ١/١٨٤ .

(٣) الخزانة ٧/٤٥٢ .

(٤) شرح الملوكي ١٧٦ .

(٥) بيت من الطويل ، قائله المتلمس يعاتب خاله الحارث بن التوأم اليشكري ، وهو في ديوانه ٣٤ ، والأصمعيات ٢٤٦ (القصيدة رقم ٩٢) ومعاني الفراء ٢/ ١٨٤ وسر الصناعة ٢/٧٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٨ ، والخزانه ٧/٤٥٣ .

لغة بني الحارث بن كعب ، ومحل الشاهد فيه كلمة (لناباه) فهي مثنى (ناب) وقد جاءت بالألف مع أنها مجرورة باللام ، وفيه يقول الفراء [1] :

«وأنشدني رجل من الأسْد عن بني الحارث : فأطرق .... إلخ، وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خط يدا أخي بعينه».

وقد تناقل العلماء هذا الشاهد وحملوه على هذه اللغة ، نص على ذلك ابن جني [2] وابن مالك [3] وابن يعيش [4] وغيرهم .

[٤٢] قال هوبر الحارثي :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي إلتراب عقيم [5]

محل الشاهد في هذا البيت كلمة (أذناه) فقد جاءت بالألف مع أنها مجرورة بالإضافة ، والأصل أن يقول (أذنيه) بالياء على قاعدة إعراب المثنىّ، لكنه جاء على لغة القصر ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب الذين يلزمون المثنى الألف في الحالات الثلاث، نص على ذلك ابن جني[6] وابن خالويه[7] وابن مالك [8] وغيرهم وأنشدوا عليه هذا البيت وغيره من نظائره .

(١) معاني القرآن ١٨٤/٢ .

(٢) سر الصناعة ٧٠٤/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٦٣ .

(٤) شرح المفصل ١٢٨/٣ .

(٥) بيت من الطويل نسبه الجوهري في الصحاح : مادة : هبا ٢٥٣٢/٦ ، وصاحب اللسان إلى هوبر الحارثي (اللسان: مادة : صرع ٦٤/١٠، ومادة: شظى ١٦٣/١٩، ومادة هبا ٢٢٦/٢٠) ، وانظر: سر الصناعة ٧٠٤/٢ ، وليس في كلام العرب ٣٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٣/١، والضرورة للقزاز ١٨٦، وشذور الذهب ٤٧، والخزانة ٤٥٣/٧، والدرر ١٤/١.

(٦) سر الصناعة ٧٠٤/٢ .

(٧) ليس في كلام العرب ٣٣٤ .

(٨) شرح التسهيل ٦٣/١ .

[٤٣] قال الراجز :

هَيّاك أن تُمنى بشعشانِ خبٍّ الفؤاد مائلِ اليدان [١]

رجز غير مشهور ، أورده ابن جني [٢] مع الأبيات السابقة شاهداً على لغة بني الحارث بن كعب ، والشاهد فيه كلمة (اليدان) حيث جاءت بالألف مع أنها في محل جر بالإضافة . وأورده الفارقي [٣]مع بيتين من الشواهد السابقة، وذكر أن ذلك لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم .

[٤٤] قال الراجز :

يارب سارٍ بات ما توسدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا [٤]

هذا الرجز لا شاهد فيه في موضوعنا، وكل العلماء الذين أوردوه استشهدوا به على قصر كلمة (اليدا) [٥] وقالوا إنها في هذا البيت مثل (رحا). إلا أن الدماميني [٦] ذكر فيه وجهًا بعيداً يدخله في باب المثنى ، حيث قال: «ويحتمل (اليدا) في البيت أن يكون مثنى معربًا بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع الحالات ، وحذف النون للضرورة ،

(١) لم أهتد إلى قائله ، ورد في سر الصناعة ٥٥٢/٢ ، ٧٠٥ والإفصاح ٣٧٧ ، والخزانة ٤٥٣/٧ نقلاً عن ابن جني . وكلمة (شعشعان) مفردة وليست مثنى . ومعناها : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، والمستملح الخفيف الروح .

(٢) سر الصناعة ٧٠٥/٢ .

(٣) الإفصاح ٣٧٧ .

(٤)رجز لم أجد من نسبه إلى قائل ، وقد ورد في الأضداد ١٨٨ والصحاح ٢٥٤٠/٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦/١ ، وشواهد التوضيح ٩ ، وتعليق الفرائد ١٤٩/١ ، وشرح التسهيل للدلائي ٣٠٢/١ ، والخزانة ٤٩٨/٧ ، والدرر ١٣/١ .

(٥) انظر المراجع المذكورة في الحاشية السابقة .

(٦) تعليق الفرائد ١٤٩/١ .

والتعسف فيه ظاهر» ، وقد نقل هذا الرأي الدلائي في شرح التسهيل [1] ونسبه للدماميني .

وهذا الرأي والتوجيه فيه تعسف ظاهر من ناحيتين :

الأولى : لفظية ، وهي حذف نون المثنى دون داع .

الثانية : معنوية ، وهي أن المراد كف يد واحدة وليس كف اليدين ، وهو ما يؤيده اللفظ وواقع الحال .

[٤٥] **قال الشاعر :**

نِعْم الفتى عَمَدَتْ إليه مطيتي   في حينِ جَدَّ بنا المسيرُ كلانا [2]

تقدم ذكر هذا البيت عرضًا في نص منقول عن الأشموني [3] عند الكلام على الحديث النبوي : (فيراهما كلاهما) ، وقد أورده الأشموني على أن (كلا وكلتا) قد يعربان إعراب المقصور مطلقًا، أي : يلزمان الألف في كل حال، ويعربان بحركات مقدرة على الألف ، وهو ما يعرف بلغة بني الحارث بن كعب في المثنىّ والملحق به والأسماء الستة ، وقد تقدمت شواهد كثيرة على ذلك .

وهذا نص كلام الأشموني ، يقول :

«وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقًا ، ومنه قوله :

نِعْم الفتى عَمَدَتْ إليه مطيّتي   في حينِ جَدَّ بنا المسيرُ كلانا » .

وللكلام بقية في العدد الذي يلي هذا إن شاء الله عز وجل .

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٠٢ .

(٢) انظر : الأشموني مع الصبان ١ / ٧٧ ، ولم أهتد لقائل البيت ، ولا أعلم أحداً استشهد به غير الأشموني .

(٣) انظر : الحاشية السابقة .

توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف
[٢]

د . محمد بن خالد الفاضل *

(باب جمع المذكر السالم)

[٤٦] قال الله تعالى : ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكةوالكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾ . البقرة ١٧٧ .

محل الشاهد في هذه الآية الكريمة في كلمتي : (الموفون) و(الصابرين)، وهذه الآية فيها كلام كثير للعلماء ، وفيها ثلاث قراءات (١)، ويختلف التوجيه فيها باختلاف القراءة على هذا النحو :

١ - القراءة الأولى :

(والموفون) بالواو ، و (الصابرين) بالياء . وهذه قراءة السبعة والجمهور، وفي توجيهها عدة أقوال :

(١) إحدى هذه القراءات هي قراءة السبعة بل العشرة ، وأما القراءتان الباقيتان فشاذتان . وسأبين ذلك لاحقاً.

* بكالوريوس في اللغة العربية من كلية اللغة العربية بالرياض ، جامعة الإمام ١٣٩٣هـ .
- ماجستير في النحو والصرف من كلية اللغة العربية ١٤٠٢هـ .
- دكتوراه في النحو والصرف من كلية اللغة العربية ١٤٠٦هـ .
- عضو هيئة التدريس في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض .

الأول : أن يكون (الموفون) معطوفاً على خبر (لكنّ) وهو (مَنْ) في قوله: (من آمن بالله)، على معنى: (ولكن البرير المؤمنين والموفين)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فيهما، أو على معنى: (ولكن البارَّ المؤمنون والموفون).

وقال بهذا الرأي : الكسائي [١] وأبو عبيدة [٢] والفراء [٣] والأخفش [٤] وابن قتيبة [٥] ، وذكره الزجاج [٦] والنحاس [٧] ومكي[٨] والعكبري [٩] والقرطبي[١٠]، واختاره الزمخشري[١١] وأبو حيان[١٢]. ويفهم من كلام سيبويه[١٣] القول به ، وإن كان ليس صريحاً .

وأما كلمة : (الصابرين) : فلا يحسن فيها على هذا الرأي إلا وجه واحد وهو النصب على المدح ، أي : أمدح أو أعني أو أذكر . وهذا رأي سيبويه والزجاج والنحاس ومكي والزمخشري وابن الشجري[١٤] والأنباري[١٥] والعكبري والقرطبي وأبي حيان .

---

(١) إعراب النحاس ١/٢٣١ .
(٢) مجاز القرآن ١/٦٥ .
(٣) معاني القرآن ١/ ، وتفسير القرطبي ٢/٢٣٩ .
(٤) معاني القرآن ١/١٥٦ .
(٥) تأويل مشكل القرآن ٥١ ، ٥٣ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٢ .
(٧) إعراب القرآن ١/٢٣١ .
(٨) مشكل إعراب القرآن ١/٨٢ .
(٩) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١/٧٨ .
(١٠) تفسيره ٢/٢٣٩ .
(١١) الكشاف ١/٣٣١ .
(١٢) البحر المحيط ٢/٧ .
(١٣) الكتاب ٢/٦٤ (تحقيق هارون) .
(١٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٤٥ .
(١٥) الإنصاف ٢/٤٦٨ .

وأجاز الكسائي والأخفش وابن قتيبة أن تكون كلمة (الصابرين) على هذا الوجه معطوفة على (ذوي القربى)، أي: (آتى المال ذوي القربى ... والصابرين).

وقد أنكر ذلك الزجاج والنحاس ومكي والعكبري ، وردوا هذا الرأي ، وحكموا عليه بأنه خطأ وغلط بيّن ؛ لأنك إذا نصبت (الصابرين) ونسقته على (ذوي القربى) دخل في صلة (مَنْ) فإذا رفعت (الموفون) على أنه نسق على (مَنْ) تكون نسقت على (مَنْ) قبل أن تتم الصلة، وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف .نص على ذلك النحاس، وقال العلماء المذكورون معه نحواً من قوله .

الثاني : أن يكون (الموفون) مقطوعاً عما قبله برفعه على المدح وتقدير مبتدأ له أي : (هم الموفون) ، وهذا اختيار الزجاج والأنباري ، وذكره النحاس ومكي والعكبري والقرطبي وأبوحيان، وسيبويه يميل إليه في مثل هذه المسألة.

وعلى هذا الرأي يجوز في (الصابرين) الوجهان وهما: النصب على المدح بتقدير: أمدح أو أعني أو أذكر، والنصب عطفاً على (ذوي القربى) لزوال المحذور السابق وهو التفريق بين الصلة والموصول . ذكر ذلك الزجاج والنحاس . لكن الرأي الثاني وهو العطف على (ذوي القربى) قد عورض من مكي والعكبري بأن فيه محذوراً جديداً وهو الفصل بين المتعاطفين بجملة (هم الموفون).

الثالث: أن يكون (الموفون) معطوفاً على المضمر في (آمن)، أي: (آمن هو والموفون)، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير، ذكر هذا الوجه النحاس ومكي والعكبري . وأجازوا عليه في (الصابرين) الوجهين الماضيين ، وهما النصب على المدح والعطف على ذوي القربى . وقد نسب القرطبي إلى أبي علي الفارسي إنكار هذا الرأي ، فقال : «وقيل إن (الموفون) عطف على الضمير الذي في (آمن)، وأنكره أبو علي وقال : ليس المعنى عليه ؛ إذ ليس المراد : أن البر

بر من آمن بالله هو والموفون ، أي آمنا جميعاً، كما تقول : الشجاع من أقدم هو وعمرو، وإنما الذي بعد قوله: (من آمن) تعداد لأفعال من آمن وأوصافهم»[١].

الرابع : رأي غريب ينبغي التحرز من إطلاقه على كتاب الله ، وهو أن يكون اختلاف الإعراب في هذه الآية وما أشبهها من آيات كآية النساء [٢] وآية المائدة [٣] وآية طه [٤] ، إنما هو بسبب أخطاء وقع فيها كاتبو المصحف ، ويحتج القائلون بذلك بكلام يروونه عن عائشة وعثمان رضي الله عنهما ، وقد تصدى للرد على هذا الرأي وتفنيده كبار العلماء مثل شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ، وقد عرضت لذلك بالتفصيل في باب المثنّى عند حديثي عن آية طه : (إن هذان لساحران) . بما يغني عن إعادته هنا .

القراءة الثانية :

(والموفون ....والصابرون) بالرفع فيهما[٥] ، وهي قراءة شاذة وقد ذكرها الزمخشري والقرطبي وأبو حيان، وقد تقدم توجيه الرفع في (الموفون) ، أما (الصابرون) فهي مثلها .

القراءة الثالثة :

(والموفين ... والصابرون) بالياء فيهما [٦] ، أي بالنصب ، وهي قراءة شاذة ذكرها النحاس والقرطبي وأبو حيان وغيرهم ، وقد وجهوا النصب فيهما

(١) تفسير القرطبي ٢/٢٣٩ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٦٢ ، وسيأتي الحديث عنها قريباً بحول الله .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٦٩ ، وسيأتي الحديث عنها قريباً بحول الله .

(٤) سورة طه ، الآية ٦٣ ، وقد تقدم الحديث عنها في باب المثنى .

(٥) تنسب هذه القراءة للجحدري ويعقوب والأعمش والحسن ، انظر : مختصر ابن خالويه ١١ ، وتفسير القرطبي ٢/ ٢٤٠ ، والبحر المحيط ٢/٧ ، وفتح القدير ١/١٧٣ ، وغيرهم .

(٦) تنسب هذه القراءة لعبدالله بن مسعود رضي الله عنه . انظر : مختصر ابن خالويه ١١، وإعراب النحاس ١/٢٣١ ، وتفسير القرطبي ٢/ ٢٤٠ ، والبحر المحيط ٢/٧ .

بالتوجيهين السابقين وهما: النصب على المدح، أو بالعطف على (ذوي القربى).

وقد يقال إن محل الشاهد في الآية الكريمة والآيتين اللتين بعدها ، والشاهدين رقم (٨١) و(٨٢) لا ينسجم مع عنوان البحث ، لأنه لم يخرج عن القاعدة وإنما جاء على وجه إعرابي صحيح ، وأقول إني أدرك ذلك : لكن فيها شبهة فأوردتها كلها رغبة في الاستقصاء .

[٤٧] **قال الله تعالى : ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيما﴾** (النساء/١٦٢) .

محل الشاهد في هذه الآية الكريمة في كلمة (المقيمين) بالياء، على قراءة الجمهور أي القراء العشرة، أما القراءة الأخرى في الآية فهي : (المقيمون) بالواو أي بالرفع وهي قراءة شاذة [١] ، ولا شاهد فيها ولا إشكال ؛ لأن الكلمة متفقة مع ما قبلها وما بعدها ، فهي معطوفة على المرفوعات التي قبلها ، ومعطوف عليها المرفوعات التي بعدها. أما توجيه قراءة الجمهور فللعلماء فيها سبعة آراء :

الأول : أن تكون منصوبة على المدح ، وذلك بقطعها عما قبلها وإضمار فعل يناسبها تقديره : أمدح أو أعني أو أذكر . وهو فعل لا يظهر كما قال سيبويه [٢]، وهذا رأي سيبويه والخليل [٢] وأبي عبيدة[٣] والأخفش[٤] واختاره

(١) تنسب هذه القراءة الشاذة إلى : عبدالله بن مسعود وأنس بن مالك والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار وسعيد ابن جبير وعكرمة وعمرو بن عبيد وعصمة عن الأعمش ويونس وهارون عن أبي عمرو ، ورويت عن أبيّ ، وغيرهم . انظر : مختصر ابن خالويه ١١ ، ٣٠ والمحتسب ٢٠٣/١، والكشاف ٥٨٢/١ ، وزاد المسير ٢٥١/٢ ، وتفسير القرطبي ١٣/٦ ، والبحر المحيط ٣٩٥/٣ .

(٢) الكتاب ٦٦/٢ (هارون) .

(٣) مجاز القرآن ١٤٢/١ .

(٤) معاني القرآن ١٥٧/١ .

المبرد[١] والزجاج[٢] والنحاس[٣] والزمخشري[٤] وابن الشجري[٥] والقرطبي[٦] وأبو حيان[٧]، وذكره مكي[٨] والأنباري[٩] والعكبري[١٠] .

الثاني : أن تكون مجرورة بالعطف على (ما) في قوله : (بما أنزل إليك) ، والتقدير : (يؤمنون بما أنزل إليك .... وبالمقيمين الصلاة) وهذا على أنّ المقيمين الصلاة هم الملائكة أو النبيون . وهذا رأي الكسائي[١١] واختاره الطبري[١٢] ، وذكره الزجاج والنحاس ومكي والزمخشري وابن الشجري والأنباري وابن الجوزي والعكبري والقرطبي وأبو حيان . وقد استبعد هذا الرأي - من حيث المعنى - كل من : النحاس ومكي وابن الشجري ، وظهر من كلام النحاس ومكي أن استبعاده إنما كان على أن المراد بالمقيمين الصلاة المسلمون - كما هو الأظهر - أما عندما تفسر بالملائكة أو الأنبياء فإن الأمر أخف . والأولى عندي أن يكون المراد به المسلمين، بدليل وصفهم بعد ذلك بإيتاء الزكاة.

الثالث : أن تكون مجرورة بالعطف على الضمير المجرور وهو الهاء والميم

---

(١) الكامل ٣/٣٨ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٤٣ .
(٣) إعراب القرآن ١/٤٧٠ .
(٤) الكشاف ١/٥٨٢ .
(٥) أماليه ١/٣٤٥ .
(٦) تفسيره ٦/١٣ .
(٧) البحر المحيط ٣/٣٩٥ .
(٨) مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢ .
(٩) الإنصاف ٢/٤٦٣ - ٤٦٨ .
(١٠) إعراب القرآن ١/٢٠٢ .
(١١) إعراب النحاس ١/٤٧٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٥ .
(١٢) تفسيره ٦/٢٦ .

في (منهم)، أي : (منهم ومن المقيمين) ، وهذا الرأي فيه العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، وهذه مسألة خلافية [1]، والكوفيون يجيزون ذلك ويحتجون بهذه الآية عليه . وقد رد البصريون هذا الرأي ومنعوا ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وممن ذكره وأنكره : المبرد [2] والزجاج والنحاس ومكي وابن الشجري والعكبري .

الرابع : أن تكون مجرورة بالعطف على الضمير المجرور وهو الكاف في (إليك) ، وهذا الرأي كسابقه في الخلاف ، وقد مال إليه الكوفيون ورده البصريون كالنحاس ومكي وابن الشجري والعكبري .

الخامس : أن تكون معطوفة على الضمير المجرور وهو الكاف في (مِنْ قبلك)، أي : (من قبلك ومن قبل المقيمين)، وهذا الرأى كسابقه في إجازة الكوفيين له ، وإنكار البصريين والعلماء المذكورين له .

السادس : أن تكون معطوفة بالجر على (قبل) في قوله : (من قبلك) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والأصل : (وقبل المقيمين) ، ذكر هذا الرأي النحاس ومكي والعكبري .

السابع : ما أشرت إليه في الآية السابقة ، وفي آية طه : (إنّ هذان لساحران) في باب المثنّى من قول بعض العلماء إن الأصل (والمقيمون) وإنما أخطأ في كتابتها نسّاخ المصاحف وقد أشرت هناك إلى بطلان هذا الرأي وأحلت إلى مكان الرد عليهم ، وقد أشار إلى هذا الرأي في هذه الآية نفسها وردّ عليه كلٌ مِنْ : الزجاج والزمخشري وابن الجوزي والقرطبي وأبو حيان ، وممن تحدث

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/٤٦٣ .

(٢) الكامل ٣/٣٨ .

عن هذا الموضوع حديثاً جيداً مفصلاً ابن هشام في شرح شذور الذهب(١) . أما كلمة (المؤتون) الواقعة بعدها فقد جاءت بالواو، أي بالرفع ، ورفعها بعد كلمة (المقيمين) التي بالياء والواقعة في محل نصب أو جر ، جعل العلماء يختلفون فيها على سبعة أقوال كسابقتها فمنهم من رفعها على الابتداء وجعل خبرها ما بعدها . ومنهم من رفعها على الخبرية بإضمار مبتدأ . ومنهم من رفعها بالعطف على (الراسخون) . ومنهم من رفعها بالعطف على الضمير في (يؤمنون)، ومنهم من عطفها على الضمير في (المؤمنون) .ومنهم من عطفها على الضمير في (الراسخون) . ومنهم من عطفها على الضمير في (المقيمين). وأرجح هذه الأقوال عندي : عطفها على (الراسخون) والمرفوعات التي بعدها - على الرغم مما قد يقال في ذلك من الفصل بين المتعاطفين بجملة (المقيمين) عند قطعها على المدح - لأن المعنى يؤيده ويعضده ، وكذلك القراءة الشاذة .

[٤٨] **قال الله تعالى : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾** سورة المائدة/آية ٦٩ .

محل الشاهد في هذه الآية هو كلمة (الصابئون) على قراءة القراء العشرة، وقد قرئت شذوذاً : (الصابئين)(٢) بالنصب فلا شاهد فيها ولا إشكال؛ لأنها ستكون معطوفة على اسم (إنّ) .

(١)شرح شذور الذهب ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ .

(٢) تنسب قراءة النصب الشاذة إلى عثمان وأبي بن كعب وعائشة وابن جبير والجحدري وابن محيصن . انظر : المحتسب ٢١٧/١ ، والبحر المحيط ٥٣١/٣ . والغريب أن الزمخشري في الكشاف ٦٣١/١ نسب هذه القراءة إلى ابن كثير، وقد رجعت إلى كتب القراءات السبعية والعشرية ، ومنها: حجة ابن خالويه ١٣٣ ، وحجة أبي زرعة ٢٣٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ فلم أجد هذه النسبة .

أما قراءة العشرة ، فقد ذكر العلماء فيها عدة توجيهات ، وطال حديثهم فيها ؛ لأنها ارتبطت بمسألة خلافية [1] مشهورة ، وهي العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر .

ومن العلماء الذين عرضوا للآية بالتفصيل : سيبويه[2] والزجاج[3] ومكي [4] والزمخشري [5] والأنباري [6] وابن الجوزي [7] والعكبري [8] وابن يعيش [9] والقرطبي[10] والرضي [11] والنيسابوري[12] وأبو حيان [13] وابن هشام[14]، وغيرهم. وعمدة النحويين في حديثهم عن الآية رأي سيبويه والخليل ومعهم البصريون إلا الأخفش والمبرد. ورأى الكسائي والفراء ومعهم الكوفيون. ومرد الكلام في هذه الآية إلى الخلاف في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر، فسيبويه والبصريون يمنعونه مطلقاً ويؤولون كل ما ظاهره ذلك .

(١) هي المسألة الثالثة والعشرون في كتاب الإنصاف للأنباري ١/١٨٥ .

(٢) الكتاب ٢/١٥٥ (هارون) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٧ .

(٥) الكشاف ١/٦٣١ .

(٦) الإنصاف ١/١٨٥ ، والبيان ١/٢٩٩ .

(٧) زاد المسير ٢/٣٩٨ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٢١ .

(٩) شرح المفصل ٨/٦٨ .

(١٠) تفسيره ٦/٢٤٦ .

(١١) شرح الكافية ٢/٣٥٥ .

(١٢) غرائب القرآن ٦/١٣١ .

(١٣) البحر المحيط ٣/٥٣١ .

(١٤) المغني ٦١٧ ، وشرح شذور الذهب ٥١ ، ٥٤ ، والتوضيح ١/٢٩٥ (النجار) .

والكوفيون يجيزونه ، لكن منهم من يجيزه مطلقاً وهو الكسائي، ومنهم من يجيزه إذا كان اسم (إنّ) مما لا يظهر عليه الإعراب وهو الفراء . وقد لخص العكبري الآراء الواردة في هذه الآية . وأوجزها في سبعة ، وذلك بقوله : «والمشهور في القراءة الرفع ، وفيها أقوال :

الأول : قول سيبويه : وهو أن النية به التأخير بعد خبر (إنّ)، وتقديره : (ولا هم يحزنون والصابئون كذلك) ، فهو مبتدأ ، والخبر محذوف .

الثاني : أنه معطوف على موضع (إنّ) كقولك: إنّ زيداً وعمرو قائمان . وهذا خطأ ؛ لأن خبر (إنّ) لم يتم .

الثالث: أن (الصابئون) معطوف على الفاعل في (هادوا) وهذا فاسد لوجهين:

١ - أنه يوجب كون الصابئين هوداً ، وليس كذلك .

٢ - أن الضمير لم يؤكد .

الرابع : أن يكون خبر (الصابئون) محذوفاً من غير أن ينوى به التأخير، وهو ضعيف أيضاً لما فيه من لزوم الحذف والفصل .

الخامس: أن (إنّ) بمعنى (نَعَم) فما بعدها في موضع رفع فالصابئون كذلك.

السادس : أن (الصابئون) في موضع نصب ، ولكنه جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون المثنى بالألف على كل حال ، والجمع بالواو على كل حال ، وهو بعيد .

السابع : أن يجعل النون حرف الإعراب ....» انتهى كلام العكبري [١] ملخصاً، وهو شامل لما قيل في الآية إلا أنه ترك رأي الأخفش والمبرد الذي نقله

---

(١) التبيان إعراب القرآن ١ / ٢٢١ .

مكي [1] عنهما ، وهو أن الخبر المذكور للمبتدأ (الصابئون) وخبر (إنّ) مقدر قبله، والعطف حينئذ من عطف الجمل .

[٤٩] حديث : (كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عاقدي أزرهم من الصغر على رقابهم) [2] .

محل الشاهد في الحديث كلمة (عاقدي) فقد جاءت بالياء ، مع أن حقها الرفع بالواو على الخبرية للضمير الذي قبلها (هم) ، وقد جاءت بالياء في الرواية التي أوردها ابن مالك في شواهد التوضيح [3] ، أما الرواية المشهورة التي وردت عند البخاري في موضعين[4] فلا شاهد فيها ؛ لأنها جاءت هكذا : (وهم عاقدو أزرهم) على الأصل وهو الرفع بالواو ، وقد وجه ابن مالك هذه الرواية (عاقدي أزرهم) - مع شواهد أخرى مماثلة - على أن (عاقدي أزرهم) المنصوبة حال سدت مسد الخبر ، فقال : «اعلموا وفقكم الله أن (عاقدي أزرهم) و(خلوفاً) - وهي كلمة وردت في حديث آخر - منصوبان على الحال ، وهما حالان سدتا مسد الخبرين المسندين إلى (هم) - في الحديث الذي معنا - و(نفرنا) - في الحديث الثاني - وتقدير الحديث الأول (وهم مؤتزرون عاقدي أزرهم)، .... ونظير هذين الحديثين : (ونحن عصبةً)[5] بالنصب ، وهي قراءة تعزى إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه [5]، وتقديرها : ونحن معه عصبةً ، أو

(١) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٧ .

(٢) حديث صحيح أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٩٨/٢ ، رقم ٨١٤ ، ٨٦/٣ ، رقم ١٢١٥) لكن رواية البخاري في الموضعين لا شاهد فيها ؛ لأنها بالواو (عاقدو أزرهم) . أما الرواية التي معنا والتي فيها الشاهد فقد أوردها ابن مالك في شواهد التوضيح ١١٠ - ١١٢ وفصّل القول فيها .

(٣) شواهد التوضيح ١١٠ - ١١٢ .

(٤) فتح الباري ٢٩٨/٢ ، ٨٦/٣ (رقم ٨١٤ ، ورقم ١٢١٥) .

(٥) سورة يوسف ، آية ١٤ ، وانظر : مختصر ابن خالويه ٦٢ ، وإعراب الشواذ للعكبري ٦٨٣/١ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٥ .

ونحن نحفظه عصبةً . وهذا النوع من مسد الحال مسد الخبر ، مع صلاحيتها لأن تجعل خبراً ، شاذ لا يكاد يستعمل .... فالوجه الجيد في ما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبرية ، والاستغناء عن تقدير خبر، وإنما يحسن سد الحال مسد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً نحو : ضربي زيداً قائماً... »[١] .

انتهى ما يعنينا من كلام ابن مالك ، وهو كلام جيد وواضح ولا مزيد عليه .

[٥٠] حديث: (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة)[٢]

محل الشاهد في هذا الحديث كلمة (سبعين) فقد وردت بالياء هكذا عند أحمد في المسند [٣] وعند ابن الجوزي في جامع المسانيد [٤] وعند أبي البقاء في إعراب الحديث [٥] وعند ابن مالك في شواهد التوضيح [٦]، وهي في موضع رفع خبر للمبتدأ (فضل) فكان حقها أن تكون بالواو (سبعون) حسب قاعدة إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به . وقد اتفق رأي أبي البقاء وابن مالك على توجيهها بجعلها مضافاً إليه لمضاف محذوف هو الخبر ، قال أبو البقاء : «كذا وقع في هذه الرواية ، والصواب : (سبعون) والتقدير : فضلُ سبعين ، لأنه خبر (فضل) الأول» . وقال ابن مالك : «وقد يحذف المضاف باقياً

---

(١) شواهد التوضيح ١١٠ - ١١٢ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٦/٢٧٢ (رقم ٢٦٣٨٣) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . وكذلك هو عند أبي الفرج في جامع المسانيد ٧/١٠٠ (مخطوط) ، وأورده العكبري في إعراب الحديث ١٩١ (رقم ٣٩٣) (نبهان) ، وأورده ابن مالك في شواهد التوضيح ٥٩ . وهذا لفظ الحديث عند الجميع ما عدا كلمة (صلاة) الأخيرة فقد جاء بدلاً منها عند أحمد كلمة (ضعفاً) .

(٣) المسند ٦/٢٧٢ .

(٤) جامع المسانيد ٧/١٠٠ مخطوط .

(٥) إعراب الحديث ١٩١ (نبهان) .

(٦) شواهد التوضيح ٥٩ .

عمله وإن لم يكن بدلاً كقوله ﷺ : (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة) أي : فضل سبعين صلاة» . ثم ذكر ابن مالك توجيهاً آخر فقال : «ويجوز أن يكون الأصل : بسبعين صلاة، فحذفت الباء وبقي عملها» .

[٥١] حديث : (خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين)[١]

الكلمة الأخيرة في هذا الحديث هي محل الشاهد، وهي كلمة (عشرين)، فهي معطوفة على خبر المبتدأ ، فكان حقها أن ترفع بالواو على حسب قاعدة إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به ، ولكنها جاءت بالياء ، وقد وردت بالياء في كل المراجع التي اطلعت عليها ومنها : مسند أحمد [٢] وإعراب الحديث للعكبري[٣] والجامع الصغير[٤]، وعقود الزبرجد للسيوطي[٥] وسلسلة الصحيحة[٦] وغيرها . وقد عرض العكبري لتوجيه هذا الحديث وأفاض فيه قليلاً، ونقل كلامه فيه السيوطي في عقود الزبرجد، وهذا نص كلام العكبري : «(خير) :

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٥٤/١ (رقم ٣٣١٦) عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، وانظر طبعة المسند الجديدة ٣٤٠/٥ (الرسالة) ففي حاشيتها تخريج جيد ووافٍ للحديث ، وورد الحديث في الجامع الصغير للسيوطي ، وحسّنه الشيخ الألباني في تصحيح الجامع ٦٢٩/١ (رقم ٣٣٣٢)، وعرض له بتفصيل أكثر في سلسلة الصحيحة ٤٦٣/٤ (رقم ١٨٤٧)، وأورده العكبري في إعراب الحديث ١١٤ (رقم ٢١٧) (نبهان) وتحدث عن إعرابه وتوجيهه حديثاً طويلاً، وقد أورده السيوطي في عقود الزبرجد في إعراب مسند الإمام أحمد ٦٢٩/٢ - ٦٣٠ مكتفياً في إعرابه بنقل كلام العكبري بنصه.

(٢) المسند ٣٥٤/١ (رقم ٣٣١٦) /وطبعة الرسالة ٣٤٠/٥ .

(٣) إعراب الحديث ١١٤ .

(٤) صحيح الجامع ٦٢٩/١ (رقم ٣٣٣٢) .

(٥) عقود الزبرجد ٦٢٩/٢ - ٦٣٠ .

(٦) الصحيحة ٤/ ٤٦٣ (رقم ١٨٤٧) .

أصلها أفعل، وهي تضاف إلى ما هي بعض له ، وتقديره : خير أيامٍ ، فالواحد هنا في معنى الجمع . وقوله : (سبع عشرة) وما بعده ، جعله مؤنثاً ، والظاهر يعطي أن يكون مذكراً ، لأنه يكون مذكراً ، لأنه خبر عن (يوم) ، والوجه في تأنيثه أنه حمله على الليل ، لأن التاريخ به يقع ، واليوم تبع له ، ولهذاقال : (إحدى) على معنى الليلة . وفيه وجه ثانٍ : وهو أنه يريد باليوم الوقت ليلاً كان أو نهاراً ، كما يقال : يوم الجمل ويوم الفجار ويوم بدر ، ثم أنّث على أصل التاريخ ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ومن يولهم يومئذ دبره﴾ [١] لا يريد به النهار دون الليل ، ومنه قول الشاعر :

ياحبذا العرصاتُ يو مأً في ليالٍ مقمرات [٢]

واليوم لا يكون في الليالي إلا إذا أردت به الوقت ، وفيه وجه ثالث : وهو أن يكون أراد يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة، فحذف المضاف ، ومثله قوله ﷺ: (من صام رمضان وأتبعه بستٍ ...)[٣] أي بأيام ست ليالٍ . وأما قوله : (إحدى وعشرين) ففي هذه الرواية (عشرين) بالنصب ، والجيد أن يكون مرفوعاً» .انتهى كلام العكبري ، وهو كلام جيد وواضح ، ويعنيني منه ما يخص كلمة (عشرين) لأنها محل الشاهد في موضوعنا، فقد قال فيها العكبري إن (عشرين) بالنصب، والجيد أن يكون مرفوعاً . فقوله إن الرفع

(١) سورة الأنفال ، آية ١٦ .

(٢) لم أهتد إلى معرفة قائله ، وهو من شواهد لسان العرب ٤٢٥/٦ (قمر) لكن الرواية فيه (ليلاً) بدل (يوماً) .

(٣) مسند أحمد ٤١٧/٥ (رقم ٢٣٥٨٠) ، ٤١٩/٥ (رقم ٢٣٦٠٢) ، وفيه : (وأتبعه ستاً من شوال) و (وستاً من شوال) . وصحيح مسلم ٨٢٢/٢ (رقم ١١٦٤) وانظر : رياض الصالحين ٤٨٨ (رقم ١٢٥٢) والرواية فيهما كالرواية الأولى عند أحمد وراوي الحديث أبوأيوب الأنصاري رضي الله عنه .

أجود أمر ظاهر ، لأنه معطوف على خبر المبتدأ فالرفع أولى وأظهر من غيره ولا يحتاج إلى تقدير . أما قوله : إن (عشرين) بالنصب ، فهذا أمر بعيد يصعب توجيهه ، ولعله قصد أنها جاءت بالياء ، والأولى أن تكون مرفوعة بالواو، فحملها إذن عندما جاءت بالياء على الجر أولى من حملها على النصب؛ لأن الحمل على الجر يتناسب مع تقديره لما سبقها وهو أنها على حذف مضاف وهو كلمة (يوم) فتكون معطوفة على المضاف إليه ، ولا مانع من تأنيث العدد أو تذكيره في مثل هذه الصورة التي يكون فيها المعدود مقدماً أو محذوفاً كما نص على ذلك العلماء [١] .

[٥٢] **حديث : (ولستم لابثون بعدي إلا قليلا)** [٢] .

الرواية المشهورة في هذا الحديث : (لابثين) بالنصب على أنها خبر ليس، وهو الوجه ، وهي رواية الإمام أحمد في مسنده [٣] . أما الرواية التي معنا وهي (لابثون) بالرفع ففيها مخالفة للقاعدة ويصعب توجيهها ، وقد أوردها العكبري في إعراب الحديث [٤] والسيوطي في عقود الزبرجد [٥] ، وقال فيها العكبري : «كذا وقع في هذه الرواية ، وهو سهو ؛ لأنه خبر (ليس) ولا يمكن

(١) انظر : التصريح ٢ / ٢٦٩ ، والهمع ٢ / ١٤٨ ، والأشموني مع الصبان ٤ / ٦١ .

(٢) جزء من حديث رواه سلمة بن نفيل السكوني رضي الله عنه وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/١٠٤ (رقم ١٧٠٠٥) والرواية عنده (لابثين) بالنصب فلا شاهد فيها . ومثلها رواية ابن الأثير له في أسد الغابة ٢٨٣/٢ (عند ترجمته لراوي الحديث /رقم الترجمة ٢١٨٨) . وقد ورد بالرفع (لابثون) حسب الرواية التي معنا عند العكبري في إعراب الحديث ١٠٠ (رقم ١٨٨) بنهان وعند السيوطي في عقود الزبرجد ٤٨٤/١ .

(٣) المسند ٤/١٠٤ (رقم ١٧٠٠٥) .

(٤) إعراب الحديث ١٠٠ (رقم ١٨٨) نبهان .

(٥) عقود الزبرجد ١ / ٤٨٤ .

أن يجعل مبتدأ إذ لا خبر له . وقوله : (إلا قليلاً): يجوز أن يكون التقدير : إلا زمناً قليلاً ، وأن يكون : لبثاً قليلاً». وقد نقل السيوطي كلام العكبري هذا بنصه دون زيادة أو نقص . فهما يتفقان - إذن - في أن الرفع في هذه الرواية سهو ولا يوجهانه بأي توجيه . وقد حاولت تلمس توجيه مناسب ولكن لم يظهر لي شيء في ذلك . وقد أشار العكبري (١) وهو يعدد الأوجه التي وجّه بها رفع كلمة (الصابئون) في آية المائدة المتقدمة إلى أن الوجه السادس من تلك الأوجه هو أن (الصابئون) في موضع نصب ، ولكنه جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون المثنى بالألف على كل حال ، والجمع بالواو على كل حال .

وهذا الذي ذكره العكبري عن بلحارث ثابت في المثنّى ، أما في الجمع فلم أسمع به في غير هذا النص الذي ذكره العكبري . لكنه - إن ثبت - يعد مخرجاً جيداً لكلمة (لابثون) التي في هذا الحديث ، ولغيرها من الجموع التي جاءت بالواو وحقها النصب أو الجر .

[٥٣] **حديث : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)** (٢) .

حديث صحيح أخرجه البخاري (٣) ومسلم (٤) وأحمد (٥) عن عبدالله بن

(١) إعراب القرآن ١ / ٢٢٢ .

(٢) رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجه عنه . البخاري ١٠ / ٣٨٢ (برقم ٥٩٥٠ فتح الباري) ومسلم ٣ / ١٦٧٠ (برقم ٢١٠٩ عام) في كتاب اللباس والزينه من صحيحه . وأحمد في المسند ١/ ٣٧٥ (برقم ٣٥٥٨) وفي ١ / ٤٢٦ (برقم ٤٠٥٠) ، وله عدة روايات أغلبها لا شاهد فيها ، والرواية التي معنا وردت عند مسلم . وانظر أيضًا : شواهد التوضيح ١٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١ - ١٣ ، وتعليق الفرائد للدماميني ٤ / ٢٢ - ٢٤ ، وشرح شذور الذهب ٤٩ .

(٣) فتح الباري ١٠ / ٣٨٢ (رقم ٥٩٥٠) .

(٤) صحيح مسلم ٣ / ١٦٧٠ (رقم ٢١٠٩) .

(٥) مسند أحمد ١ / ٣٧٥ ، ٤٢٦ .

مسعود رضي الله عنه ، وفيه عدة روايات أغلبها لا شاهد فيها ؛ لأنها إما بحذف حرف الجر (مِنْ) فتصبح (المصورون)، خبر (إن) مرفوعًا بالواو ، وإما بإثبات (من) ونصب كلمة (المصورين) وهاتان الروايتان وردتا عند البخاري وأحمد ، وهناك رواية ثالثة لا شاهد فيها أيضاً وردت عند مسلم وذلك بحذف (إنّ) و(مِنْ) .

أما الرواية التي هي محل الشاهد فقد وردت عند مسلم أيضاً ، والإشكال في هذه الرواية هو أن كلمة (المصورون) جاءت بالواو مع أن الظاهر أنها اسم (إنّ) مؤخر ؛ لأن الخبر هو الجار والمجرور المقدم . وقد أشار ابن حجر في الفتح [1] إلى هذه الرواية في شرحه للحديث وذكر أن العلماء وجهوها بتوجيهين :

الأول : أن (مِنْ) زائدة ، فتكون (أشد) اسم (إنّ) و(المصورون) خبرها.

الثاني : أن اسم (إنّ) ضمير الشأن ، والجار والمجرور خبر مقدم ، و(المصورون) مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر (إنّ) ، وقد نسب هذا الرأي لابن مالك . والأمر كما ذكر ابن حجر ، فقد أورد ابن مالك هذا الحديث بهذه الرواية في التسهيل ، ووجهه بهذين التوجيهين ، وبسط الحديث عنهما وعن المسألة عموماً وهي حذف اسم (إنّ) وأخواتها في شرح التسهيل [2] ، وقد نسب القول بزيادة (مِنْ) إلى الكسائي ، لكنه ضعفه ورجح التوجيه الثاني وهو كون اسمها ضمير الشأن المحذوف ، ونص على ذلك في كتابه شواهد التوضيح [3] ، وقال بقوله هذا الدماميني في شرح التسهيل [4] ، وابن هشام في شرح الشذور [5] .

---

(١) فتح الباري ١٠ / ٣٨٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١ - ١٣ .

(٣) شواهد التوضيح ١٤٨ .

(٤) تعليق الفرائد ٤ / ٢٢ - ٢٤ .

(٥) شرح شذور الذهب ٤٩ .

والعلماء يوردون هذا الحديث عند حديثهم عن حذف اسم (إنّ) مع قول العرب (إنّ بك زيداً مأخوذ)[١]، ومع عدد من الشواهد الشعرية المماثلة، ومنها[٢]:

قول الأخطل :

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء

وقول الفرزدق :

فلو كنت ضَبِّيّاً عرفت قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيم المشافر

وغيرهما من الشواهد .

[٥٤] **حديث : (إن بين يدي الساعة ثلاثون دجالاً كذاباً)** [٣] .

حديث صحيح لغيره [٤]، أخرجه الإمام أحمد عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، ومحل الشاهد فيه كلمة (ثلاثون) وهي رواية غير مشهورة [٥] ،

---

(١) سيبويه ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ (بولاق) .

(٢) انظر المراجع المذكورة في الحواشي السابقة ، وانظر أيضًا : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٥ ، ٨ / ٨١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٠٣ ، ٢/ ٢٩ ، ٢٨٠ ، ٣٦١ . والخزانة ١٠ / ٤٤٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢ / ١١٧ - ١١٨ (رقم ٥٩٨٥) ، ١٠ / ١٩٢ (الرسالة) عن عبدالصمد عن حماد عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن عبدالله بن عمر وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ٣٣٢ ، وأبو البقاء العكبري في إعراب الحديث ١١٧ (رقم ٢٢١) (نبهان) . وقال محققو المسند (الشيخ شعيب الأرنؤوط ومن معه) في تخريجهم له ١٠ / ١٩٢ : «صحيح لغيره ، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد - وهو ابن جدعان - ويوسف بن مهران وهو البصري ، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح ، وعبدالصمد : وهو ابن عبدالوارث العنبري ، وحماد : هو ابن سلمة . وأورده الهيثمي في (مجمع الزوائد) ولم يذكر له علة» .

(٤) انظر الحاشية السابقة .

(٥) هذه الرواية وردت في نسخة جيدة من نسخ المسند محفوظة في المكتبة الظاهرية برقم (١٠٦٠) وقد أشار إليها محققو المسند ١٩٢/١٠ في الحاشية بقولهم : «في (ظ ١٤) : ثلاثون . قال السندي : هو علي تقدير ضمير الشأن، والله تعالى أعلم» . كما ذكر هذه الرواية أبو البقاء العكبري في إعراب الحديث ١١٧ (نبهان) .

أما الرواية المشهورة الواردة في نسخ المسند المطبوعة فهي (ثلاثين) ولا شاهد فيها ؛ وقد عرض للروايتين أبو البقاء العكبري في إعراب الحديث فقال [١] :

«كذا وقع في هذه الرواية (ثلاثون) بالرفع ، والوجه (ثلاثين) بالنصب ؛ لأن (إنّ) قد وليها الظرف ، فيكون الظرف خبرها ، و(ثلاثين) اسمها ، كقوله تعالى : (إن لدينا أنكالاً) [٢]، ووجه الرفع أن يكون اسم (إنّ) محذوفاً وهو ضمير الشأن، أي (إنّه)، وتكون الجملة في موضع رفع خبر (إنّ)، ونظير ذلك ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام : (إنّ لكل نبيّ حواريٌّ)[٣] بالرفع ، أي : إنّه لكل نبي» انتهى . وهذا التوجيه الذي اختاره أبوالبقاءلرواية الرفع مماثل للتوجيه الذي مر في الحديث السابق وهو قول النبي ﷺ : (إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) والبيتان المذكوران معه هناك .

[٥٥] **حديث : (والذي نفس أبي هريرة بيده : إن قعر جهنّم لسبعين خريفاً)** [٤]

هذه العبارة هي المقطع الأخير من حديث طويل أخرجه الإمام مسلم [٥] في صحيحه في كتاب الإيمان عن أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما ، وأورده النووي في رياض الصالحين [٦] . لكن الرواية الواردة فيهما لا شاهد فيها ؛

(١) إعراب الحديث ١١٧ (نبهان) .

(٢) سورة المزمل ، آية ١٢ .

(٣) انظر تخريج الحديث في حاشية إعراب الحديث ١١٧ .

(٤) هذه العبارة ختم بها أبو هريرة الحديث الطويل الذي أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ١٨٧ (برقم ١٩٥) عنه وعن حذيفة رضي الله عنهما ، وقد أورده النووي في رياض الصالحين ١٠٩ (برقم ٢٠١) ، وانظر : شرح صحيح مسلم للنووي ٣ / ٧٢ ، وشرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٨٠١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥١٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٤٧ وخزانة الأدب ١٠ / ٢٤٣ .

(٥) صحيح مسلم ١ / ١٨٧ (رقم ١٩٥) .

(٦) رياض الصالحين ١٠٩ (رقم ٢٠١) .

لأنها جاءت هكذا (لسبعون) بالرفع بالواو ، فهي خبر (إنّ) مرفوع بالواو – وهو الأصل – لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

أما الرواية التي معنا وهي (لسبعين) بالياء، فهي محل الشاهد ؛ لأنها في ظاهرها مخالفة لقاعدة إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به، وقد أشار إليها النووي في شرحه لصحيح مسلم ، بقوله[١] : « (لسبعون خريفا) : هكذا هو في بعض الأصول (لسبعون) بالواو ، وهذا ظاهر .... ووقع في معظم الأصول والروايات (لسبعين) بالياء ....». وقد اشتهرت رواية الياء هذه في كتب النحو [٢] عند الحديث عن إعمال (إنّ) وأخواتها ، والإشارة إلى أن من العرب من ينصب بـ(إنّ) وأخواتها المبتدأ والخبر معاً ويستشهدون لذلك بعدد من الشواهد الشعرية [٢] ، ومن اشهرها قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافاً إنّ حراسَنا أُسْدا

وقول الراجز : إنّ العجوزَ خبةً جروزا .

لكن بعض المحققين من العلماء لم يقروا ذلك ، وحملوا هذه الشواهد ومنها الحديث على اللغة الفصحى والمشهورة في باب (إنّ) وأخواتها، وهي نصب المبتدأ ورفع الخبر، ومن هؤلاء ابن مالك الذي قال [٣] – بعد أن أورد الحديث وعدداً من الشواهد – : « ولا حجة في شيء من ذلك ، ولإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه ... ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر (قعرت الشيء) إذا بلغت قعره ، وهو اسم (إنّ) و(لسبعين خريفاً) ظرف مخبر به ، لأن الاسم

(١) شرح صحيح مسلم ٣ / ٧٢ .

(٢) انظر بعض هذه المراجع في الحاشية الأولى .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٩ .

مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصدر كثيراً...» . انتهى. والمعنى: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً. كما ذكر ابن هشام في المغني[1].

وهناك من يوجهه على حذف مضاف ، والتقدير : لسير سبعين خريفاً ، ذكر ذلك النووي [2] - مع الوجه السابق - وحكاهما عنه صاحب الخزانة [3] .

[٥٦] **حديث : (كل أمتي معافى إلا المجاهرون)** [4] .

حديث صحيح أخرجه البخاري[5] ومسلم[6] عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا أن رواية البخاري ومسلم لهذا الحديث هكذا (إلا المجاهرين) بنصب المستثنى بالياء على الأصل فلا شاهد فيها . أما الرواية التي معنا (إلا المجاهرون) بالواو فقد أوردها ابن مالك في شواهد التوضيح [7] وتحدث عنها وعن أحاديث مماثلة لها ، ومنها حديث سيأتي ، وحديث تقدم في باب الأسماء الستة وهو حديث (إلا أبوقتادة لم يحرم)، وما قيل عن ذلك الحديث يقال هنا وخصوصاً ما نقلت من كلام ابن مالك .

وقد عرض ابن حجر في الفتح [5] في شرحه للحديث لرواية الرفع (إلا المجاهرون) وذكر بعض من رواها ، ووجهها بتوجيه ابن مالك لها وغيره وسأورد بعض كلام ابن مالك المتصل بهذا الحديث ، قال [7] : « حق المستثنى بـ (إلا)

---

(١) مغني اللبيب ٥٥ .

(٢) شرح صحيح مسلم ٣ / ٧٢ .

(٣) خزانة الأدب ١٠ / ٢٤٣ .

(٤) حديث صحيح رواه أبو هريرة ، وأخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما برواية النصب (إلا المجاهرين) . انظر : فتح الباري ١٠ / ٤٨٦ (رقم ٦٠٦٩) ، وصحيح مسلم ٤ / ٢٢٩١ (رقم ٢٩٩٠) . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٤١ - ٤٤ ، وفتح الباري ٤ / ٣٠ (عرضًا) .

(٥) فتح الباري ١٠ / ٤٨٦ (رقم ٦٠٦٩) .

(٦) صحيح مسلم ٤ / ٢٢٩١ (رقم ٢٩٩٠) .

(٧) شواهد التوضيح ٤١ - ٤٤ .

من كلام تام موجب أن ينصب ، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده .... ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه ، فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة - المتقدم - : (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) ف (إلا) بمعنى (لكن) و(أبو قتادة) مبتدأ ، و(لم يحرم) خبره .... ومن الابتداء بعد (إلا) محذوف الخبر قول النبي ﷺ : .... (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) أي : لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون ....» . انتهى المراد من كلام ابن مالك ، وهو أطول من هذا، وفيه عدة شواهد . ولابن حجر حول هذا الحديث كلام جيد، أكتفي بإيراد بعضه ، قال [١] : «قوله : (إلا المجاهرون) : كذا للأكثر ، وكذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم بالنصب ، وفي رواية النسفي : (إلا المجاهرون) بالرفع ، وعليها شرح ابن بطال وابن التين ، وقال : كذا وقع، وصوابه عند البصريين بالنصب ، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع، وقال ابن مالك : (إلا) على هذا بمعنى (لكن) ... والمعنى : لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون مبتدأ، والخبر محذوف . وقال الكرماني: حق الكلام النصب إلا أن يقال : العفو بمعنى الترك، وهو نوع من النفي ، ومحصل الكلام : كل واحد من الأمة يعفى عن ذنبه ولا يؤاخذ به إلا الفاسق المعلن . واختصره من كلام الطيبي ....» ثم استمر ابن حجر في نقل كلام الطيبي .

هذه خلاصة الكلام في هذا الحديث ، وقد يعترض معترض بأن هذا

---

(١) فتح الباري ١٠ / ٤٨٦ (رقم ٦٠٦٩) .

الحديث وما شابهه لا ينطبق عليه عنوان البحث ، حيث إن جمع المذكر السالم فيه لم يخرج عن إعرابه الأصلي وإنما خرج إلى وجه إعرابي صحيح ، وأنا أدرك هذا في هذا الحديث وفي بعض الشواهد الأخرى ، لكن فيه وفي أمثاله شبهة قوية تستدعي إيراده هنا رغبة في الاستقصاء .

[٥٧] حديث : (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا) [١]

الكلام في هذا الحديث كالكلام في الحديث السابق ، وفي حديث أبي قتادة الذي مر في باب الأسماء الستة ، وقد أورد الثلاثة معًا في مبحث واحد ابن مالك في شواهد التوضيح، وهو المبحث الثامن ، في رفع المستثنى بعد إلاّ. وقد مر بنا فيما نقلناه من كلامه في الحديثين السابقين أنه يرى أن (إلا) بمعنى (لكن) والمرفوع بعدها مبتدأ ، وخبره إما محذوف كما في الحديث السابق (إلا المجاهرون) وتقديره : لكن المجاهرون لا يعافون . وإما مذكور بعده كما في هذا الحديث وحديث أبي قتادة ، فالخبر في حديث أبي قتادة : (إلا أبو قتادة لم يحرم) هو قوله : (لم يحرم) . والخبر في الحديث الذي معنا : (إلا المتزوجون أولئك المطهرون ..) هو قوله : (أولئك المطهرون ...) . وانظر تفصيل ذلك في الكلام عن الحديثين السابقين ، وفي المراجع المذكورة في حاشية هذا الحديث .

---

(١) رواه أبو ذر رضي الله عنه ، وأخرجه الإمام أحمد في مسند ٥ / ١٦٣ - ١٦٤ (رقم ٢١٤٨٨) ، وأبوالفرج بن الجوزي في جامع المسانيد ١ / ١٧٠ (مخطوط) وانظر توجيهه في : إعراب الحديث للعكبري ٦٩ (رقم ١٢٥) نبهان ، وشواهد التوضيح لابن مالك ٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٦ .

[٥٨] حديث : (الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم)[١]

حديث موضوع حكم عليه بالوضع جمع من العلماء المختصين في علم الحديث [٢] ، وقد أورده الرضي في شرح الكافية [٣] شاهداً على جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء ، يقول الرضي : «ومذهب سيبويه [٤] جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء ، قال يجوز في قولك : (ما أتاني أحد إلازيد) أن يكون (إلا زيد) بدلاً وصفة ، وعليه أكثر المتأخرين تمسكًا بقوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[٥]

وقوله عليه الصلاة والسلام : (الناس كلهم هالكون ....) » .

وقد استشهد السكاكي [٦] بهذا الحديث قبل الرضي ، فقال : «قد

---

(١) قال الصغاني في كتاب الموضوعات ص ١٠ (الحديث رقم ٣٩) : «هذا الحديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب : إلا العالمين ، والعاملين ، والمخلصين) .

ووافقه في الحكم بوضعه : العجلوني في كشف الخفاء ٢ / ٤١٥ ، والشوكاني في الفوائد المجموعة ٢٣١ (الحديث رقم ٧٧١) ، والألباني في سلسلة الضعيفة ١٠٢/١ (الحديث رقم ٧٦) . وعلق العجلوني عليه بقوله : «قال الصغاني : وهذا حديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب : العالمين والعاملين والمخلصين انتهى . وأقول فيه إن السيوطي نقل في النكت عن أبي حيان : أن الإبدال في الاستثناء الموجب لغة لبعض العرب ، وخرج عليه قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليل) انتهى . وعليه فالعالمون وما بعده بدل مما قبله» . وهذا الذي ذكره العجلوني عن السيوطي عن أبي حيان موجود في البحر المحيط ٢ / ٢٦٦ .

(٢) انظر الحاشية الأولى .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٤٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) .

(٥) بيت من الوافر ، ينسب لأكثر من شاعر وهم : عمرو بن معديكرب ، وسوار بن مضرب ، وحضرمي ابن عامر . انظر : خزانة الأدب ٢ / ٥٢ (بولاق) .

(٦) مفتاح العلوم ١٠٤ .

تستعمل (إلا) بمعنى (غير) فتستحق إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه، فيعطى ما بعدها، وعليه قول النبي ﷺ : (الناس كلهم موتى إلا العالمون ....)، كما يستعمل (غير) بمعنى (إلا) فيستحق ما بعده إعراب ما بعد (إلا) مع امتناعه عنه ، لانجراره بكونه مضافًا إليه ، فيعطى (غيراً) فيكون حكمه في الإعراب حكم ما بعد (إلا) سواء بسواء ، ولا يكون (إلا) بمعنى (غير) إلا والمتبوع مذكور حطًا لدرجتها » .

وهذا الموضوع يرد في كتب النحو في باب الاستثناء ، في حكم المستثنى من كلام تام موجب وهل يتعين فيه النصب ؟ أو يجوز فيه الرفع على البدل وذلك بتأويل الموجب بمعنى النفي ، أو على الابتداء ، أو على الوصف بـ (إلا) كما يوصف بغير ، أو على أن ذلك وهو الإبدال من الموجب لغة لبعض القبائل العربية، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط [١] ، فقد فصل القول في هذا الموضوع وذكر هذه الأوجه وزاد عليها وناقشها ورد على بعض العلماء ، وللعكبري[٢] أيضًا في المسألة تفصيل لا بأس به [٣] .

[٥٩] حديث : (اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف) [٤]

هذه الرواية بتنوين (سنينًا) الأولى ، وإثبات النون مكسورة في (سنين)

(١) البحر المحيط ٢ / ٢٦٦ .

(٢) إعراب القرآن ١ / ٤٧ - ٤٨ (عطوة) .

(٣) انظر : السير الحثيث ، للكتور محمود فجال ففيه تفصيل جيد .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة وأبي سلمة في عدة مواضع برواية لا شاهد فيها ، أي بفتح النون الأولى، وحذف النون الثانية ، انظر : فتح الباري ، الأحاديث ذوات الأرقام : (٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٢٩٣٢ ، ٣٣٨٦ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٩٨ ، ٦٢٠٠ ، ٦٣٩٣ ، ٦٩٤٠) . صحيح مسلم ١/ ٤٦٦ - ٤٦٧ (الحديث رقم ٦٧٥) . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده في سبعة مواضع برواية لا شاهد فيها وهي رواية البخاري ومسلم ، إلا في الموضع الأخير ، والمواضع السبعة هي : ==

الثانية مع أنها مضافة هي المشهورة في كتب النحو [١] ، ويستشهدون بها على إعراب باب (سنة) بالحركات كالمفرد (غسلين) وما أشبهه ، وهي لغة نسبها الفراء [٢] - كما سيأتي مفصلاً بعد هذا الحديث - لتميم وأسد وعامر ، على خلاف بينهم في التنوين وعدمه . أما رواية الحديث المشهورة في كتب الصحاح والمسانيد فهي بفتح النون في (سنين) الأولى ، وبحذفها للإضافة في (سنين) الثانية ، أي بإعرابها في الموضعين بالحروف إعراب جمع المذكر السالم ، إلا في مواضع قليلة بينتها في الحاشية الأولى .

ولن أفصّل هنا الكلام في هذا الموضوع ؛ لأني أفردت المبحث الذي بعده لهذه المسألة وجمعت كل شواهدها التي توصلت إليها ودرستها دراسة مفصلة وأشرت في نهايتها إلى هذا الحديث النبوي الكريم .

[٦٠] قال سعيد بن قيس الهمداني :

وكان لنا أبوحسن عليٌّ　　　أباً براً ونحن له بنينُ [٣]

كلمة (بنينُ) في البيت ملحقة بجمع المذكر السالم ، فهي تعرب بإعرابه ،

==(٢/ ٢٣٩ برقم ٧٢٥٩ ، ٢ / ٢٥٥ برقم ٧٤٥٨ ، ٢ / ٢٧١ برقم ٧٦٥٦، ٢ / ٤١٨ برقم ٩٤٠٣ ، ٢ / ٤٧٠ برقم ١٠٠٧٤ ، ٢ / ٥٠٢ برقم ١٠٥٢٨ ، ٢ / ٥٢١ برقم ١٠٧٦٤) .

وهذا الموضع الأخير هو الذي وردت فيه الرواية المستشهد بها ، ولكن دون تنوين (سنين) الأولى ، وإنما بإثبات النون في الثانية مع إضافتها ، وقد ورد في نهاية الحديث نص من عبدالله بن أحمد بن حنبل يؤكد ذلك . وقد أخرج الحديث بهذه الرواية المستشهد بها - كما وردت عند أحمد - الدارقطني في سننه ٢ / ٣٨ (رقم ٧) .

(١) انظر : شرح ابن عقيل للألفية ١ / ٥٨ ، وحاشية للخضري ١/٤٥ ، وشرح المرادي للألفية ١ / ٩٧ ، وتعليق الفرائد ١ / ٢٤٨ ، والمقاصد للعيني ١ / ١٧٥ ، والصبان مع الأشموني ١ / ٨٧ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٩٢ .

(٣) بيت من الوافر قائله سعيد بن قيس الهمداني ، من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وممن دافعوا عنه في صفين ، ذكره البغدادي في الخزانة ١ / ٧٥ - ٨٠ وقال عنه : إنه==

فحقها أن ترفع بالواو لأنها خبر ، لكنها جاءت مرفوعة بالضمة الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، وهذا خلاف إعرابها الأصلي . والعلماء يستشهدون بهذا البيت مع مجموعة من الشواهد على خروج جمع المذكر السالم وما ألحق به عن إعرابه الأصلي وهو الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء ، أي معاملته معاملة المفردات المشابهة له مثل كلمة (حين) و (غسلين) وغيرهما . وبعض العلماء يجعل هذا الإعراب خاصاً ب (سَنَة) وبابه ، مما حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسّر . وبعضهم يجعله مطرداً في باب جمع المذكر السالم كله وما ألحق به ، وفي هذا يقول ابن مالك في الألفية :

وبابه ومثل حين قد يرد ذا البابُ وهو عند قوم يطرد

والمراد ب(بابه) باب (سنة) المذكور في البيت الذي قبله .

وقبل أن أدخل في توجيه هذا البيت وبيان ما قيل فيه وفي المسألة عموماً أود إيراد الشواهد المماثلة في المسألة حتى لا أكرر الكلام عن كل واحد منها على حدة ؛ لأن المسألة كلها ينتظمها حديث واحد ، وقد اخترت الشاهد الذي معنا وهو بيت الهمداني لأجعله رأساً للمسألة لشهرته وذيوعه ولأنه أظهر شاهد برزت فيه مخالفة الإعراب الأصلي ؛ لأن كلمة (بنين) فيه حقها الرفع بالواو ومع ذلك جاءت بالياء ورفعت بالضمة الظاهرة أما بقية الشواهد التي ستأتي فقد جاءت بالياء وهي منصوبة أو مجرورة فكانت مخالفة القاعدة فيها إما بعدم

== تابعي ، وليس له ذكر في كتب الصحابة ، وأورد القصيدة التي منها هذا البيت ومناسبتها ، ونسب بعض العلماء هذا البيت إلى أحد أولاد علي ، وليس كذلك . والبيت من الشواهد المشهورة ، انظر : ابن يعيش ٥ / ١١ – ١٣ ، وضرائر ابن عصفور ٢١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٥ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٥ ، والعيني ١ / ١٥٦ ، والتصريح ١ / ٧٧ ، والضرائر للألوسي ١٦٧ وشروح الألفية وغيرها .

حذف النون للإضافة - والأصل أن تحذف - وإما بكسر نون الجمع - والأصل أن تفتح - وإما بفتح النون ولكن مع التنوين - والأصل عدمه - وسيتضح ذلك من خلال الشواهد، وهاهي الشواهد التي تمكنت من جمعها :

[٦١] ١ - إني أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظة وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيينِ [١]

فالشاهد فيه كلمة (أبيّين) فهي جمع مذكر سالم حقيقي ، مفرده (أبيّ)، فحقه أن تفتح نونه ويكون مجروراً بالياء ، لكن نونه جاءت مكسورة، فقيل إنه مجرور بالياء وكسرت النون للضرورة ، وقيل إنه مجرور بالكسرة على لغة قوم من العرب يعاملون الجمع أو الملحق به معاملة (غسلين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون ، وذكر الفراء [٢] أن ذلك كثير في أسد وتميم وعامر، وقيل على لغة من يكسر نون الجمع على كل حال .

[٦٢] ٢ - عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرينِ [٣]

فكلمة (آخرين) جمع مذكر سالم حقيقي وهي منصوبة بالياء وقد كسرت نونها للضرورة ، أو على لغة من يكسر مطلقاً وليس للإعراب لأنها في محل نصب صفة للمفعول به (زعانف)، وقيل: إنها صفة لمضاف إليه محذوف تقديره

---

(١) البيت من البحر البسيط ، وهو لذي الأصبع العدواني ، وهو حرثان بن محرث ، من قصيدة طويلة له يعاتب فيها ابن عمه عمرو ، وهي في المفضليات ١٥٨/١ (رقم ٢٩) ، والبيت في المقتضب ٣٣٣/٣ ، والكامل ١٠٨/٢ ، ومجالس ثعلب ١٧٧/١ ، وسر الصناعة ٦٢٨/٢ ، وابن يعيش ١٣/٥ ، وشرح التسهيل ٨٦/١ ، والعيني ٢٨٧/٣ ، والخزانة ١٨٤/٧ ، ٦٦/٨ وغيرها .

(٢) معاني القرآن ٩٢/٢ .

(٣) البيت من الوافر ، قائله جرير بن عطية بن الخطفى الكلبي اليربوعي التميمي ، وانظر البيت في: ديوانه ٥٧٧ ، وضرائر ابن عصفور ٢١٩ ، وشرح التسهيل ٨٥/١ ، والرضي ١٧٩/٢ ، وتعليق الفرائد ٢١٧/١ ، وتخليص الشواهد ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠/١ ، والعيني ١٨٧/١ ، والخزانة ٦/٨ .

(زعانفَ قومٍ آخرينِ) فتكون كسرتها إعراباً على اللغة المشهورة المشار إليها ، لغة أسد وتميم وعامر .

[٦٣] ٣ – رب حي عرندس ذي طلال لا يزالوان ضاربينَ القبابِ (١)

فكلمة (ضاربين) جمع مذكر سالم حقيقي ، وقد قيل : إنها معربة بالحركات ومنصوبة بالفتحة وليس بالياء ؛ لأن نونها لم تحذف للإضافة كما هي قاعدة هذا الجمع حينما يعرب بالحروف ، ومعنى ذلك أنها جاءت على لغة من يعرب الجمع والملحق به بالحركات ويلزمه الياء ، وقيل : إنها منصوبة بالياء وليست مضافة والتقدير : (ضاربين للقبابِ) بحذف حرف الجر من (القباب) ، وقيل : إنها منصوبة بالياء و(القباب) مفعول به وليست مضافاً إليه، وتقديرها (القبابيّ) بياء النسب فحذفت الياء وبقيت الكسرة ، وقيل : منصوبة بالياء وغير مضافة ، وهناك مضاف محذوف تقديره : ضاربين ضاربي القبابِ .

[٦٤] ٤ – ما سد حيٌ ولا ميت مسدهما إلا الخلائف من بعد النبيينِ (٢)

فكلمة (النبيينِ) جمع مذكر سالم حقيقي ، وقد كسرت نونه ، فقيل : إنها مجرورة بالياء ، والكسرة إما ضرورة ، وإما على لغة من يكسر النون مطلقاً وقيل الكسرة علامة الجر على لغة أسد وتميم وعامر .

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله ، وانظر : تذكرة النحاة ٤٧٨ ، وتخليص الشواهد ٧٥ ، وتعليق الفرائد ٢١٨/١، والهمع ٤٧/١ ، والعيني ١٧٦/١ ، والدرر ٢٠/١ والخزانة ٦١/٨ ، والضرائر للألوسي ١٦٨ .

(٢) البيت من البحر البسيط ، وينسب للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه ، وانظر : الكامل ١٠٧/٢ ، وسر الصناعة ٦٢٨/٢، وابن يعيش ١٤/٥، وضرائر ابن عصفور ٢١٩، وتخليص الشواهد ٧٥ ، والخزانة ٦٠/٨، والألوسي ١٦٦ .

[٦٥] ٥ - ولقد ولدت بنينَ صدق سادة ولأنت بعد الله كنت السيدا [١]

فكلمة (بنينَ) ملحق بجمع المذكر السالم ، والراجح أنها منصوبة بالفتحة الظاهرة على لغة أسد وتميم وعامر ، وليست منصوبة بالياء ؛ لأن نونها لم تحذف للإضافة

[٦٦] ٦ - دعاني من نجد فإن سنينـهَ لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا [٢]

فكلمة (سنين) مثل كلمة (بنين) التي قبلها في الحكم ، فهي منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وليس بالياء ؛ لأن نونها لم تحذف للإضافة ، إلا أن بعض العلماء يرى أن الأمر في (سنين) وأخواتها مما يعرف عند النحويين ب (باب سنة) وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض منها هاء التأنيث ولم يكسّر - يرى أن الأمر في ذلك أخف من الأنواع الأخرى التي تجمع هذا الجمع، ويخص لغة القبائل الثلاث بباب سنة ، دون الأنواع الأخرى . والأبيات الأحد عشر التالية كلها من باب سنة .

---

(١) بيت من الكامل ، لم أعرف قائله . انظر : كتاب الشعر ١٥٨/١ ، وابن يعيش ١٢/٥ وضرائر ابن عصفور ٢٢٠ ، وتذكرة النحاة ٤٧٨ ، وتلخيص الشواهد ٧٥ ، والخزانة ٦١/٨ .

(٢) بيت من الطويل للصمة بن عبدالله القشيري ، شاعر بدوي إسلامي ، ولجده مرة بن هبيرة صحبة مع النبي ﷺ ، وهذا البيت ضمن قصيدة مشهورة له ، ولها قصة مشهورة ذكرها صاحب الخزانة ٥٨/٨ - ٦٥ وغيره . وانظر البيت في : معاني الفراء ٩٢/٢ ، ومجالس ثعلب ١٧٧/١ ، ٢٦٦، وكتاب الشعر ١٥٨/١ ، وضرائر ابن عصفور ٢٢٠ ، وابن يعيش ١١/٥ ، والتخمير ٣٣٤/٢ ، وابن الشجري ٢٦١/٢ ، وشرح الشافية الكافية ١٩٤/١ وتلخيص الشواهد ٧١ ، وتعليق الفرائد ٢٤٨/١ ، والرضي ١٨٥/٢ ، والتصريح ٧٧/١ ، والعيني ١/ ١٦٩ ، وضرائر الألوسي ٦٦ ، وشعراء بني قشير ١٢٢/٢ .

[٦٧] ٧ - سنيني كلها لاقيت حرباً أعد مع الصلادمة الذكور [١]

فكلمة (سنين) مثل أختها في البيت السابق ، إلا أن الحركة هنا مقدرة على النون بسبب الإضافة إلى ياء المتكلم ، ولم تحذف النون للإضافة .

[٦٨] ٨ - متى ننج حبواً من سنينٍ ملحة نشمر لأخرى تنزل الأعصم الفردا [٢]

فكلمة (سنين) مجرورة بالكسرة وليس بالياء بدليل التنوين .

[٦٩] ٩ - ألم نَسقِ الحجيج - سلي معدّاً - سنيناً ما نعدّ له حسابا [٣]

فكلمة (سنيناً) منصوبة بالفتحة وليس بالياء ، بدليل ظهور التنوين .

[٧٠] ١٠ - رأت مَرّ السنينِ أخذن مني كما أخذ السرار من الهلال [٤]

فكلمة (السنينِ) رويت بكسر النون ، واستشهد بها على أنها مجرورة بالكسرة وليس بالياء .

---

(١) بيت من الوافر ، نسبه أبو زيد في النوادر ٤٥٢ إلى قطيب بن سنان الهجيمي . وانظر : مجالس ثعلب ٦٦/١ ، وكتاب الشعر ١٥٨/١ ، وابن يعيش ١٢/٥ ، وضرائر ابن عصفور ٢٢٠ ، والخزانة ٦١/٨ ، وضرائر الألوسي ١٦٧.

(٢) بيت من الطويل ، ذكره الفراء في معاني القرآن ٩٢/٢ مع بيت الصمة السابق وهو : (دعاني من نجد ...) وهو يماثله في الوزن والقافية وليس غريباً عنه في المعنى، فربما كان ضمن القصيدة نفسها، لكن المراجع السابقة التي أشرت إليها في البيت السابق لم تورد هذا البيت معها ، مع أن بعضها أورد كل ما يعرف من أبيات القصيدة، وانظر البيت في الهمع ٤٧/١، والدرر ٢٠/١ غير منسوب.

(٣) بيت من الوافر ، لم أعرف قائله . وانظر : المساعد ٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ٧١ ، وتعليق الفرائد ٢٤٧/١ ، والهمع ٤٧/١ ، والدرر ٢٠/١ .

(٤) البيت من الوافر من قصيدة طويلة لجرير ، وهي في ديوانه ٤٢٦ ، وقد استشهد به المبرد في المقتضب ٢٠٠/٤ والكامل ١٤١/٢ وكذا صاحب اللسان ٤٢٦/٩ (خضع) على مسألة أخرى ، والسيوطي في الهمع ٤٧/١ هو الذي استشهد به على موضوعنا ، وهو جر كلمة (السنينِ) بالكسرة وليس بالياء ، لكن الاستشهاد به غير متعين لجواز فتح النون دون ضرورة ، وقد وردت النون مضبوطة بالفتح في الديوان والكامل ، وانظر : الدرر ٢٠/١ .

[٧١] ١١ - بمنخرق تحن الريح فيه   حنين الجلب في البلد السّنين [(١)]

فكلمة (السنين) في هذا البيت تروى بروايتين : الأولى : بفتح السين المشددة ولا شاهد فيها لأنها اسم مفرد على وزن (فعيل) وقد أورد البيت عليها صاحب اللسان في مادة (سنن) . والثانية : بكسر السين وقد أورد البيت عليها صاحب اللسان في مادة (سنة) وهي محل الشاهد لأنها جمع سنة مجرورة بالكسرة على لغة القبائل الثلاث . أو أن الكسرة للضرورة وهي مجرورة بالياء على القول الثاني .

[٧٢] ١٢ - خلت إلا أياصر أو نؤياً   محافرها كأسرية الإضينِ [(٢)]

فكلمة (الإضينِ) جمع (أضاة) وهي الغدير ، وهي من باب (سنة) وفيها الوجهان السابقان .

[٧٣] ١٣ - حِسَانٌ مواضع النُّقَبِ الأعالي   غِراثُ الوُشْح صامتةُ البُرينِ [(٣)]

فكلمة (البُرينِ) جمع (بُرَة) وهي (الخلخال) ، وهي من باب (سنة) وفيها الوجهان السابقان .

---

(١) بيت من الوافر ، للطرماح بن حكيم الطائي ، شاعر إسلامي من أهل الشام ، خارجي من الشراة الأزارقة وهو في ديوانه ٥٤١ ضمن قصيدة طويلة أكثرها شواهد ، وكتاب الشعر ١/١٦١ (الحاشية مأخوذ من نسخة ب) ، واللسان ١٧/٩٢ (سنن) ١٧/٣٩٥ (سنة) .

(٢) بيت من الوافر ، للطرماح بن حكيم ، ضمن قصيدته التي منها البيت السابق ، وبعض الأبيات اللاحقة ، انظر : ديوانه ٥٢١ ، وكتاب الشعر ١/ ١٦٠ والمساعد ١/٥٤ ، وأورده صاحب اللسان (أضا) ١٨/ ٤٠ برواية لا شاهد فيها ، وذلك بفتح النون : (الإضينا) .

(٣) بيت من الوافر ، للطرماح بن حكيم ، ضمن القصيدة المشار إليها . انظر : ديوانه ٥٢٦ ، وكتاب الشعر ١/ ١٦١ ، والرضي ٢/ ١٨٥ ، والخزانة ٨/ ٧٠ - ٧٥ .

[٧٤] ١٤ - **إلى بُرينِ الصفرِ الملويات** (١)

فكلمة (برين) كسابقتها في المعنى ، لكنها في الحكم كنظائرها المضافة في الشواهد السابقة ولم تحذف نونها .

[٧٥] ١٥ - **تُرى أصواؤه متجاورات   على الأشراف كالرُّقَقِ العِزينِ** (٢)

فكلمة (العِزينِ)جمع (عِزَة)، وهي من باب (سنة) كسابقتيها (الإضين) و(البرين).

[٧٦] ١٦ - **مثل المقالي ضُرِبت قُلينُها** (٣)

فكلمة (قُلين) جمع (قُلَة) وهي اللعبة وفيها دليلان على الإعراب بالحركات مثل (غسلين) : الأول : أنها رفعت بالضمة فليس فيها ضرورة . والثاني: أن نونها لم تحذف للإضافة . وهي الشاهد الوحيد من (باب سنة) الذي جاء مرفوعاً، فهي في الرفع شبيهة بكلمة (بنين) التي مرت في بيت الهمداني الذي جعلته رأساً للمسألة لكن الفرق بينهما أن باب (سنة) يتوسع فيه أكثر من غيره من الملحقات .

[٧٧] ١٧ - **ترى لحلوق جِلتها أداوى   مُولَعةً كتوليع الكرينِ** (٤)

فكلمة (الكُرين) جمع (كُرَة)، وهي من باب (سنة) كسابقتها (العزين) ومثيلاتها، وبهذا البيت تنتهي الأبيات التي من باب (سنة)، وتليها ثلاثة أبيات من ألفاظ العقود .

---

(١) بيت من الرجز أو السريع ، أورده الفراء في معاني القرآن ٢/ ٩٢ شاهداً على لغة تميم وأسد وعامر.

(٢) بيت من الوافر ، للطرماح بن حكيم، ضمن القصيدة المشار إليها . وهو في ديوانه ٥٤٠ ، وكتاب الشعر ١/ ١٦٠ .

(٣) بيت من الرجز ، أورده الفراء في معاني القرآن ٢/ ٩٢ شاهداً على لغة تميم وأسد وعامر .

(٤) بيت من الوافر، للطرماح بن حكيم ، ضمن القصيدة المشار إليها . وهو في ديوانه ٥٤٦ ، وكتاب الشعر ١/ ١٦١ .

[٧٨] ١٨ - وماذا يّدري الشعراء منّي وقد جاوزت حد الأربعينِ [(١)]

فكلمة (الأربعين) من ألفاظ العقود وهي ملحقة بجمع المذكر السالم في الأصل لكنها هنا تحتمل وجهين : **أحدهما** : أنها مجرورة بالياء ، وكسرت النون للضرورة أو على لغة من يكسرها مطلقاً .

والثاني : أنها مجرورة بالكسرة على لغة القبائل الثلاث .

[٧٩] ١٩ - وإنْ أتمّ ثمانيناً رأيت له شخصاً ضئيلاً وكلّ السمعُ والبصرُ [(٢)]

فكلمة (ثمانيناً) من ألفاظ العقود ، وقد نصبها الشاعر بالفتحة وليس بالياء ، بدليل التنوين ، فقد جاءت على تلك اللغة .

[٨٠] ٢٠ - أقول لما أرى كعباً ولحيته لا بارك الله في بضعٍ وستينِ [(٣)]

فكلمة (ستين) من ألفاظ العقود ، ويقال فيها ما قيل في كلمة (الأربعين) في البيت الثامن عشر .

هذه خلاصة الحديث في الشواهد التي تمكنت من جمعها على هذه المسألة، وهي مسألة مشهورة في كتب النحو ، تحدث عنها الفراء في معاني القرآن ،

(١) بيت من الوافر ، لسُحيم بن وَثيل الرياحي ، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ، والبيت ضمن قصيدة لها قصة وقد أوردها صاحب الخزانة ١/ ٢٦٠ ، وفصّل القول في هذا الشاهد في ٨/ ٦٥ - ٧٠ ، وهذا الشاهد مشهور، وقل أن يخلو منه كتاب نحو . وانظر : الكامل ٢/ ١٠٨ والمقتضب ٣/ ٣٣٢ ، ٤/ ٣٧ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٧٦ ، وكتاب الشعر ١/ ١٥٨ ، وسر الصناعة ٢/ ٦٢٧ ، وابن يعيش ٥/ ١١ ، وضرائر ابن عصفور ٢٢٠ ، وتخليص الشواهد ٧٤ والعيني ١/ ١٩١، وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٨٥ - ٨٦ إلى جرير مع بيتين مشهورين لجرير، وهو في ديوان جرير ٥٧٧ .

(٢)بيت من البسيط ، لم أعرف قائله . انظر : ضرائر ابن عصفور ٢٢٠ ، والخزانة ٨/ ٦٠ وضرائر الألوسي ١٦٧ .

(٣) بيت من البسيط، ولم أعرف قائله . انظر حماسة أبي تمام ٢/ ٢٢٣ (رقم ٦٥٢) ، وشرحها للمرزوقي ٣/ ١٥٢٨ واللسان ٩/ ٣٦٢ (بضع) ، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٧ ، والخزانة ٨/ ٦٨ .

والمبرد في الكامل والمقتضب والفارسي في كتاب الشعر ، وابن جني في سر الصناعة ، والزمخشري في المفصّل ، وشرح كلامه حولها شارحو المفصل ومنهم ابن يعيش والخوارزمي في التخمير ، وتحدث عنها ابن مالك في الألفية والتسهيل والكافية ، وشرح كلامه عنها شارحو الألفية والتسهيل والكافية ، وتحدث عنها الرضي في الكافية وفصل كلامه وأوضحه شارح شواهدها البغدادي في الخزانة ، وكذلك العيني في شرحه لشواهد شروح الألفية ، وتحدث عنها مؤلفو كتب الضرائر ، ومنهم ابن عصفور والألوسي . وغير ذلك من المراجع الأخرى التي يطول حصرها . وكلها موضحة في الحواشي السابقة المذيّل بها على الشواهد . وقد لخصت في حديثي عن كل بيت الأوجه الواردة فيه ، وأود أن أؤيد ذلك بكلام بعض الأئمة الكبار في المسألة :

يقول الفراء في تفسيره لكلمة (عضين [1] : «وواحدة العضين : عضة، رفعها عضون ، ونصبها وخفضها عضين ، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ، ويعرب نونها ، فيقول : عضينُك ومررت بعضينِك ، وسنينك ، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر . أنشدني بعض بني عامر :

ذراني من نجد فإن سنينه　　　لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا
متى ننج حبواً من سنينٍ ملحة　　　نشمر لأخرى تنزل الأعصم الفردا

وأنشدني بعض بني أسد :

مثل المقالي ضُربتْ قلينُها

من القُلَة ، وهي لعبة للصبيان ، وبعضهم :

إلى بُرينِ الصفرِ الملويّات

(١) معاني القرآن ٢/٩٢ .

وواحد البرين : بُرَة . ومثل ذلك : الثُّبين ، وعزِين . يجوز فيه ما جاز في العضين ، والسنين . وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه فلما جمعوه بالنون توهموا أنه (فُعول) إذ جاءت الواو وهي واو جماع فوقعت في موضع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن الحرف على (فُعول) ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه».
انتهى كلام الفراء ، وفيه دليل على أنه يخص هذه اللغة ب(باب سنة) .

أما المبرد فقد عرض للمسألة في كتابيه الكامل[1] والمقتضب[2]، وكلامه فيهما يدل على إجازته استعمال هذه اللغة في الجمع الأصلي وفي ما ألحق به، يقول في الكامل - معلقاً على بيت الفرزدق السابق (رقم٤) -: «أما قوله: (إلا الخلائف من بعد النبيينِ): فخفض هذه النون، وهي نون الجمع، وإنما فعل ذلك لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع نحو : أفلس ومساجد وكلاب ، فإن إعراب هذا كإعراب الواحد ... ومما جاء على هذا المذهب قولهم: هذه سنينٌ فاعلم، وهذه عشرينٌ فاعلم، قال العدواني:

إني أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظة وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيّينِ

....

وقال سحيم بن وثيل :

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ

وفي كتاب الله عز وجل : ﴿**ولا طعام إلا من غسلينٍ**﴾ [3] . فإن قال قائل: فإن (غسلينًا) واحد . فإنه كلّ ما كان على بناء الجمع من الواحد فإعرابه

---

(١) الكامل ١٠٨/٢ .
(٢) المقتضب ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ .
(٣) الآية ٣٦ من سورة الحاقة .

كإعراب الجمع ....» انتهى المراد من كلامه ، ويظهر منه أنه يجيز في الجمع والملحق به الوجهين : وهما الإعراب بالحروف وهو إعراب الجمع الأصلي . والإعراب بالحركات مثل (غسلين) . فلا اختلاف بينهما عنده في جواز الوجهين ، وإنما الاختلاف في الراجح في كل منهما ، وقد نص على ذلك في المقتضب [١] بعد أن استشهد فيه بالبيتين السابقين وذكر مضمون رأيه السابق ثم قال : «والوجه المختار في الجمع ما بدأت به – ويعني به الإعراب بالحروف – وأما الواحد نحو : غسلين، وعليين، فالوجهان مقولان معتدلان» .

أما ثعلب : فقد عرض للمسألة في موضعين من مجالسه ، ويفهم من حديثه أنه يخص هذه اللغة بالملحق بالجمع ، ويفهم من استشهاده أنه يعممها في الجمع وما ألحق به [٢] .

(١) المقتضب ٣/٣٣٢ – ٣٣٤ .

(٢) يقول ثعلب في الموضع الأول ١/١٧٦ :

«وماذا يبتغي الشعراء مني   وقد جاوزت حد الأربعين

قال : كسر نون (الأربعين) لأن العدد ليس له واحد ، فجاء به على الأصل ، وأنشد :

إني أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظة   وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيّين »

ويقول في الموضع الثاني ١/٢٦٥ :

«فإن (السنين) فيها لغات ، يقال : هذه سنونَ فاعلم ، ومررت بسنينَ فاعلم ، هذا جمع على ما فسرنا ، ولغةٌ يقولون: هذه سنينُك، ومرت سنينُك، فيثبتون النون فيجعلونها كالواحد، فعلى هذه أضافوا ، وأنشد الفراء وأصحابنا:

ذراني من نجد فإن سنينه   لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا

فعلى هذا أضافوا ، وأنشد :

سنيني كلها لاقيت حرباً   أعد من الصلادمة الذكور

ينوّن ولا ينوّن ، فمن نوّن جعله كالواحد ، ومن لم ينون قال : هو معدول عن الجمع إلى الواحد » . انتهى . فحديثه وشواهده – ما عدا الثاني – توحي بأن ذلك خاص بالملحق (أربعين ، وسنين) لكن استشهاده ببيت ذي الإصبع : (من أبيّن) يوحي بجواز ذلك في الجمع الحقيقي .

أما أبو علي الفارسي : فقد أفرد للمسألة بابًا في كتاب الشعر [١] وبدأه بالشواهد الأربعة المتقدمة وهي (ذوات الأرقام : ٥، ٦ ، ٧ ، ١٨) ، ثم قال : «اعلم أن هذه النون إذا جُعلتْ حرف الإعراب صارت ثابتة في الكلمة فلم تحذف في الإضافة كما كانت تحذف قبل ، كما لا تحذف نون : فرسن ، وضيفن ، ورعشن ، ونحو ذلك من النونات التي تكون حرف إعراب وإن كانت زائدة ، ويكون حرف اللين قبلها الياء ولا يكون الواو ....» ثم قال بعد ذلك : «وقد كثر هذا الضرب في الجمع حتى لو جعل قياسًا مستمراً كان مذهبا ، فمن ذلك ما جاء من قول الطرماح : ....» ثم أورد أبيات الطرماح الأربعة المتقدمة وهي الشواهد ذوات الأرقام : (١٢، ١٣ ، ١٥ ، ١٧) . ويفهم من كلام أبي علي أنه يرى جواز ذلك في الجمع وما ألحق به ، إلا أن الشواهد الثمانية التي استشهد بها كلها من الملحق بالجمع ، وليس فيها جمع حقيقي .

أما ابن جني فيبدو أنه يخالفهم ولا يجيز هذه اللغة - وهي الإعراب بالحركات كالمفرد غسلين - لا في الجمع ولا في الملحق به ، ويرى أن كسر النون في بعض الشواهد ليس حركة إعراب وإنما ضرورة ، وفي هذا يقول [٢] : «فأما قول سحيم بن وثيل :

وماذا يَدّري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ

فليست النون في (الأربعين) حرف إعراب ، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم ، وإنما هي حركة التقاء الساكنين وهما : الياء والنون ، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا ، فلم تفتح كما تفتح نون الجمع ؛ لأن الشاعر

(١) كتاب الشعر ١/١٥٨ - ١٦٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٧ - ٦٢٩ .

اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروي في سائر الأبيات .... ، ويدلك على أن الكسرة في نون (الأربعين) ليست جراً وأنها كسر التقاء الساكنين قول ذي الأصبع :

إني أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظة وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيّينِ

فـ(أبيُّون) جمع (أبيّ) مثل (ظريفين) من (ظريف) فكما لا يشك في أن كسرة نون (أبيّين) إنما هي لالتقاء الساكنين لأنه جمع تصحيح مثل (الزيدين) و(العمرين) كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون (الأربعين) . وكذلك قول الآخر:

.... إلا الخلائف من بعد النبيينِ

وهذا أيضًا جمع (نبيّ) على الصحة لا محالة ، وكسرة نون الجمع في هذه الأشياء ضرورة .... » .

انتهى المراد من كلام ابن جني ، وهو في هذا مخالف للعلماء السابقين ، ولا أدري ما موقف ابن جني من الشواهد الأخرى الواضحة في هذه المسألة ؟ .

وقد عرض الزمخشري في المفصل لهذا الموضوع بإيجاز فقال[1] : «فصل: وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر ويلزم الياء إذ ذاك ، قالوا : أتت عليه سنينٌ ، وقال : .... » . ثم أورد بيت الصمة وهو الشاهد رقم (٦) وبيت سحيم وهو الشاهد رقم (١٨) . ويفهم من كلام الزمخشري أنه يعمم ذلك في كل ما يجمع بالواو والنون دون تفريق بين الجمع الأصلي والملحق به . وقد فهم ابن يعيش شارح المفصل ذلك فاستدرك على الزمخشري ولم يقره في هذا التعميم ، فقال[2] :

(١) المفصل ١٨٩ .

(٢) شرح المفصل ٥/١١ .

«وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضًا من نقص لحقه نحو قولك: سنون، وقلون، وثبون . والشيخ قد أطلق ههنا، والحق ما ذكرته ...» . ثم استطرد في الحديث عن المسألة وشواهدها .

وقد عرض ابن عصفور للمسألة في ضرائر الشعر[١] فجعل بعض الشواهد من باب تحريك النون بالكسر اضطراراً لا لتقاء الساكنين ، وبعضها من باب الإعراب بالحركة ، لكنه خص ذلك بالشعر - كما فعل الزمخشري - ولم يفرق بين الجمع الأصلي والملحق به ، فقال : «ومنه تحريك نون الجمع بالكسر بدل الفتح على أصل التحريك لالتقاء الساكنين نحو قول جرير :

....

عرفنا جعفراً وبني رياح وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم ، وذلك كله لا يحفظ إلا في الشعر ، نحو قوله : ....» . ثم أورد على ذلك سبعة شواهد ، وهي بيت الهمداني الأول ، والشواهد ذوات الأرقام : (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٨ ، ١٩) . وقد علل ابن عصفور ذلك بقوله : «ووجه ذلك إجراء جمع السلامة وما جرى مجراه مجرى المفرد ، ولذلك ثبتت النون في حال الإضافة» .

وقد عرض ابن مالك للمسألة بتفصيل جيد واضح في شرح التسهيل[٢]، وخص هذه اللغة وهي الإعراب بالحركات بالملحق بالجمع، أما الجمع فلم يجز فيه إلا الإعراب بالحروف، وجعل كسر النون فيه لغة وليس إعرابًا، وهذه نبذ من

---

(١) ضرائر الشعر ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٨٥ - ٨٦ .

كلامه، يقول:«من العرب من شبه (سنين) ونحوه بـ (غسلين) فتلزمه الياء ويعرب بالحركات، فيقول: إن سنينًا يطاع إليه فيها لسنينٌ، وسنينُك أكثر من سنيني، وبعض هؤلاء لا ينّون .... وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح وكان الأحق به إعراب جمع التكسير، لخلو واحده من شروط جمع التصحيح ولعدم سلامة نظمه .... وقد فُعِل ذلك بـ (بنين) كقول الشاعر :

وكان لنا أبو حسن علي أبًا براً ونحن له بنينُ

لأنه أشبه (سنين) في حذف اللام وتغيير نظم الواحد ، ولتغيير نظم واحده قيل فيه : فعلت البنون ، ولا يقال : فعلت المسلمون . ولو عومل بهذه المعاملة (عشرون) وأخواته لكان حسنًا ؛ لأنها ليست جموعًا ، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كـ (سنين) ويمكن أن يكون هذا معتبراً في (الأربعين) من قول جرير[١] .

عَرين من عرينة ليس منا برئت إلى عُرينة من عَرينِ
عرفنا جعفراً وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخرينِ
وماذا يدّري الشعراء مني وقد جاوزت حدّ الأربعينِ

فتكون الكسرة كسرة إعراب ، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق في البيت قبله ، ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وماحمل عليه لغة ، كما أن

(١) هذه الأبيات الثلاثة ليست كلها لجرير مع أنها قد وردت مجتمعة في ديوانه ٥٧٧ ضمن قصيدة ، لكن الصحيح أن له منها البيتين الأول والثاني ، أما الثالث فالراجح أنه لسحيم بن وثيل الرياحي ، كما سبق تفصيله في الحواشي المذيّل بها على هذه الأبيات .

فتح نون المثنى وماحمل عليه لغة ، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر :

إنّي أبيّ أبيّ ذو محافظة وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيّين»

انتهى المراد من كلام ابن مالك ، وهو واضح لا يحتاج إلى تعليق . وأكتفي بهذا القدر ومن رغب في الاستزادة فليطالع بعض المراجع الأخرى المثبتة في الحواشي السابقة ومنها المقاصد للعيني، والخزانة للبغدادي وشروح الألفية وغيرها.

وقبل ختام الحديث في المسألة أعود إلى الحديث النبوي المتصل بها والذي سبق أن أوردته قبلها مباشرة ووعدت بتفصيل الكلام عليه هنا ، وهو قول النبي ﷺ : (اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف) ، ولا أظن الحديث يحتاج إلى من يفصل القول فيه وحده ؛ لأن الكلام المفصل المتقدم في المسألة وفي شواهدها جعل توجيه الحديث واضحًا لا يحتاج إلى مزيد من البيان ، فقد مرّ ما يشبه الاتفاق بين العلماء على أن (سنين) وبابها ، يجوز فيها الإعراب بالحروف حملاً لها على الجمع الأصلي ، ويجوز فيها لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة حملاً لها على كلمة (غسلين) ونحوها ، وحينئذ تثبت نونها عند الإضافة ويلحقها التنوين إذا لم تضف ، وقد اجتمع الأمران في الحديث ، وهما : التنوين، وثبوت النون مع الإضافة ، مما يدل على مجيء الحديث في هذه الرواية على هذه اللغة، لكني سبق أن أشرت إلى أن الرواية المشهورة في الحديث والتي عند البخاري ومسلم إنما هي على الإعراب بالحروف، أي بفتح النون الأولى من غير تنوين ، وحذف الثانية للإضافة .

[٨١] قالت الخِرنق :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر [١]

هذان البيتان يردان كثيراً مرافقين لآيتي البقرة[٢] والنساء[٣] اللتين تقدم الحديث عنهما في أول هذا الباب ، ويستشهد العلماء بالآيتين والبيتين على قطع التابع عن متبوعه إما بنصبه على المدح بفعل مقدر، أو رفعه على الخبرية لمبتدأ مقدر، وأول من أورد الآيتين والبيتين شواهد على ذلك سيبويه[٤]، وذلك تحت عنوان : «هذا باب ماينتصب على التعظيم والمدح» ثم تلاه بقوله : «وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته .... ولو ابتدأته فرفعته كان حسنًا ....» ثم استشهد بالآيتين المشار إليهما ، وعقّب عليهما بقوله : «ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق :

لا يبعدن قومي .... إلى آخر البيتين

(١) بيتان من البحر الكامل لخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك من بني ضبيعة ، بكرية عدنانية جاهلية ، وهي أخت طرفة ابن العبد لأمه ، وقيل عمته ، وزوجها بشر بن عمرو بن مرثد ، وأكثر شعرها في رثائه . وفي شواهد العيني ٣/ ٦٠٢ - ٦٠٩ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠١ - ٣٠٨ (بولاق) ، ٤١/٥ - ٥٥ (هارون) حديث مفصل عن البيتين وترجمة للخرنق، وانظر ترجمتها في أعلام النساء ٢٩٤/١، ومقدمة ديوانها . وانظر البيتين في ديوانها ٢٩ (حسين نصار)،: وسيبويه ٦٢/٢ - ٧٧ (هارون) ، ٢٤٩/١ (بولاق) ، ١٠٤/١ (بولاق) ومجاز القرآن ١٤٣/١ ، والكامل للمبرد ٤٠/٣ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، وزاد المسير ٢٥٣/٢ ، وتفسير القرطبي ١٤/٦ ، والعيني ٦٠٢/٣ وغيرها كثير .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٤) الكتاب ٦٢/٢ - ٧٧ (هارون) ، ٢٤٩/١ (بولاق) .

فرفْعُ (الطيبين) كرفع (المؤتين) - أي في آية النساء - ، ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العكلي [١] :

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم　　إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يُظعنوا أحداً　　والقائلون لمن دار نخليها

وزعم يونس أن من العرب من يقول : (النازلون بكل معترك والطيبين) فهذا مثل : (والصابرين) - أي في آية البقرة - ، ومن العرب من يقول : (الظاعنون والقائلون) فنصْبُه كنصْبِ (الطيبين) إلا أن هذا شتم لهم وذم ، كما أن (الطيبين) مدح لهم وتعظيم ، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعًا فكان مرفوعًا على الابتداء ، كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما ، كل ذلك واسع ....» ثم استطرد سيبويه إلى مزيد من الشواهد والشرح والإيضاح، في كلام جيد يعد عمدة لمن جاء بعده .

وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن [٢] كلامًا قريبًا من هذا ، فعند حديثه عن القطع في الآية الأولى - آية البقرة - قال : «والعرب تفعل ذلك إذا كثر الكلام ، سمعت من ينشد بيت خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى :

لا يبعدن قومي ....　　إلى آخر البيتين

فيخرجون البيت الثاني من الرفع إلى النصب ومنهم من يرفعه على موالاة أوله في موضع الرفع» وفي حديثه عن القطع في آية النساء ، قال [٣] :

---

(١) سأوردهما بعد الفراغ من بيتي الخِرنق .
(٢) مجاز القرآن ١/٦٥ .
(٣) مجاز القرآن ١/١٤٢ .

«العرب تخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام ثم تعود بعد إلى الرفع ، قالت خرنق ....» ثم أورد البيتين . وعلى هذا المنوال سار العلماء بعد سيبويه وأبي عبيدة في توجيه هذين البيتين [١] . وقد أورد أبو عبيدة بيتي ابن خياط العكلي عند حديثه عن آية المائدة [٢]، أوردهما برفع (الظاعنون) وبنصب (القائلين) ثم علق عليهما بقوله[٣] : «وربما رفعوا (القائلين) ونصبوا (الظاعنين)» .

وقد يقال إن هذا الشاهد لايتفق مع عنوان البحث ، لأنه لم يخرج عن القاعدة ، وإنما جاء على وجه إعرابي صحيح ، وأقول - كما قلت في شاهد سابق - إني أدرك ذلك ، لكن فيه شبهة فأوردته لذلك رغبة في الاستقصاء . ومثله الشاهد الذي يليه .

[٨٢] **قال ابن خياط العكلي :**

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يُظعنوا أحداً والقائلون لمن دار نخليها [٤]

تقدم الحديث عن هذين البيتين ضمن الحديث عن بيتي الخرنق السابقين .

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ١٠٢/٢ (الطناحي) ، والعيني ٦٠٢/٣ - ٦٠٩ ، والخزانة ٥/ ٤١ - ٥٥ (هارون) .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة ، وقد سبق الحديث عنها مفصلاً في أول الباب .

(٣) مجاز القرآن ١٧٣/١ .

(٤) بيتان من البسيط لمالك بن خياط العكلي ، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١/٢ ، وانظر : سيبويه ٦٤/٢ (هارون) ، وورد اسمه في الخزانة ٤٢/٥ ابن حماط العكلي (ولعله تصحيف) . وانظر : الإنصاف ٤٧٠/٢ ، وتفسير القرطبي ١٤/٦ ، ولسان العرب (ظعن) .

(ثبت المراجع)

* إتحاف فضلاء البشر - للبنا - تحقيق الضباع - مطبعة حنفي بمصر .
* الأدب المفرد - للبخاري مع شرحه (ط٢) المطبعة السلفية .
* الاستيعاب - لابن عبدالبر - على هامش الإصابة - دار صادر - بيروت .
* أسد الغابة - لابن الأثير - دار الفكر .
* أسرار العربية - للأنباري - تحقيق البيطار - المجمع العلمي بدمشق .
* الأشباه والنظائر - للسيوطي - تحقيق طه عبدالرؤوف - مكتبة الكليات الأزهرية .
* الإصابة - لابن حجر - دار صادر - بيروت .
* الأصمعيات - تحقيق شاكر وهارون (ط٤)دار المعارف بمصر .
* الأضداد - لأبي بكر الأنباري - الكويت ١٩٦٠م .
* إعراب الحديث - للعكبري - تحقيق عبدالإله نبهان- طبع مجمع اللغة بدمشق/ والطبعة الأخرى بتحقيق حسن الشاعر - مطابع دار الشعب - الأردن .
* إعراب القرآن - للعكبري (انظر : إملاء ما مَنّ به الرحمن) .
* إعراب القرآن - للنحاس - تحقيق زهير زاهد - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ.
* إعراب القرآن - المنسوب للزجاج - تحقيق الأبياري - دار الكتاب المصري، واللبناني (ط٢).
* إعراب القراءات الشواذ - للعكبري - تحقيق السيد عزوز - عالم الكتب - بيروت (ط١).
* الأعلام - للزركلي - (ط٣) بيروت ١٣٨٩هـ .
* أعلام النساء - لكحالة - (ط٣) مؤسسة الرسالة - بيروت .
* الإفصاح - للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة (ط٣) .
* أمالي السهيلي - تحقيق البنّا - (ط١) مطبعة السعادة - مصر .
* أمالي ابن الشجري - تحقيق الطناحي - (ط١) مكتبة الخانجي - القاهرة .
* أمثال العرب - للمفضل الضبي - تحقيق إحسان عباس (ط١) دار الرائد- بيروت.

* إملاء ما مَنّ به الرحمن - للعكبري - تحقيق إبراهيم عطوة (ط٢) - مطبعة الحلبي بالقاهرة.
* الإنصاف - للأنباري - تحقيق محيي الدين عبدالحميد -المكتبة التجارية بمصر.
* أوضح المسالك - لابن هشام - تحقيق النجار - (ط١) مطبعة الفجالة بمصر.
* البحر المحيط - لأبي حيان - (ط٢) - دار الفكر - بيروت .
* البسيط - لابن أبي الربيع - تحقيق عياد الثبيتي - (ط١) دار الغرب- بيروت.
* البيان في غريب إعراب القرآن - للأنباري - تحقيق طه عبدالحميد - الهيئة المصرية ١٤٠٠هـ.
* البيان والتبيين - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون (ط٤) - مكتبة الخانجي - القاهرة .
* تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة - تحقيق سيد صقر (ط٢) ١٣٩٣هـ .
* تخليص الشواهد - لابن هشام - تحقيق عباس الصالحي - (ط١) دار الكتاب العربي - بيروت.
* التخمير (شرح المفصل) - للخوارزمي - تحقيق العثيمين (ط١) دار الغرب - بيروت .
* تذكرة النحاة - لأبي حيان - تحقيق عفيف عبدالرحمن - (ط٢) مؤسسة الرسالة - بيروت.
* التصريح - لخالد الأزهري - (ط١) مطبعة الاستقامة - القاهرة .
* تعليق الفرائد - للدماميني - تحقيق المفدي - (ط١) ١٤٠٣هـ .
* تفسير الطبري - (ط٣) مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٨٨هـ .
* تفسير القرطبي - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ .
* توضيح المقاصد - للمرادي - تحقيق عبدالرحمن سليمان - (ط٢) مكتبة الكليات الأزهرية - مصر .
* ثمار الصناعة في علم العربية - للدينوري - تحقيق محمد الفاضل (رسالتي للدكتوراه) طبع جامعة الإمام ١٤١١هـ .
* الجامع لأحكام القرآن - (انظر : تفسير القرطبي) .
* جامع البيان - (انظر : تفسير الطبري) .
* جامع المسانيد - لابن الجوزي - (مخطوط وميكروفيلم بدار الكتب المصرية) .

* جمهرة الأمثال - للعسكري - تحقيق أبي الفضل وقطامش- المؤسسة العربية - القاهرة.
* حاشية الخضري على ابن عقيل - طبع مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٥٩هـ .
* حاشية الصبان على الأشموني - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
* حجة القراءات - لأبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني (ط٢) مؤسسة الرسالة - بيروت.
* الحجة في القراءات السبع - لابن خالويه - تحقيق عبدالعال مكرم (ط٢) دار الشروق - بيروت.
* الحديث النبوي في النحو العربي - تأليف محمود فجال (ط١) - نادي أبها الأدبي.
* حماسة أبي تمام - تحقيق عسيلان - طبع جامعة الإمام - الرياض ١٤٠١هـ .
* الحماسة البصرية - عالم الكتب - بيروت .
* خزانة الأدب - للبغدادي - طبعة بولاق/وطبعة عبدالسلام هارون الأول - القاهرة .
* الخصائص - لابن جني - تحيق النجار - دار الهدى - بيروت .
* الدرر اللوامع - للشنقيطي (ط٢) دار المعرفة - بيروت .
* ديوان الأقيشر الأسدي - تحقيق خليل الدويهي - دار الكتاب العربي (ط١) بيروت.
* ديوان جرير - شرح الصاوي - القاهرة ١٣٥٣هـ .
* ديوان الخرنق بنت بدر - تحقيق حسين نصار - دار الكتب ١٩٦٩م .
* ديوان رؤبة بن العجاج - جمعه وليم بن الورد - نشر مكتبة المثنى ببغداد ١٩٠٣م .
* ديوان الطرماح - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٣٨٨هـ .
* ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت .
* ديوان أبي النجم العجلي - جمع علاء الدين أغا - النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .
* رصف المباني - للمالقي - تحقيق الخراط - (ط٢) دار القلم - دمشق .
* رياض الصالحين - للنووي - تحقيق برباح والدقاق - دار المأمون للتراث (ط٢) دمشق.
* زاد المسير - لابن الجوزي (ط١) المكتب الإسلامي - دمشق .
* سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق هنداوي (ط١) دار القلم - دمشق .

* سلسلة الأحاديث الصحيحة - للألباني - المكتب الإسلامي في بيروت ، ومكتبة المعارف بالرياض.
* سلسلة الضعيفة - للألباني - المكتب الإسلامي - بيروت .
* سنن الدارقطني - تحقيق ونشر عبدالله اليماني ١٣٨٦هـ .
* السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو - تأليف محمود فجال - نشر نادي أبها الأدبي (ط١).
* شرح أبيات سيبويه - لابن السيرافي - تحقيق سلطاني - دار المأمون للتراث - دمشق.
* شرح الألفية - للأشموني (انظر : حاشية الصبان) .
* شرح الألفية - للمرادي (انظر : توضيح المقاصد) .
* شرح الألفية - لابن الناظم - منشورات ناصر خسرو - بيروت .
* شرح الألفية - لابن هشام - (انظر : أوضح المسالك) .
* شرح ابن عقيل على الألفية - تحقيق محيي الدين - (ط١٢) المكتبة التجارية بمصر .
* شرح التحفة الوردية - لابن الوردي - تحقق الشلال - (ط١) - مكتبة الرشد بالرياض.
* شرح التسهيل - للدلائي - تحقيق مصطفى الصادق العربي - (ط١) مطابع الثورة - بنغازي ليبيا .
* شرح التسهيل - لابن مالك - تحقيق السيد والمختون - (ط١) دار هجر- القاهرة.
* شرح التسهيل - للدماميني (انظر : تعليق الفرائد) .
* شرح الجمل - لابن عصفور - تحقيق أبو جناح - وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٠هـ .
* شرح الحماسة - للمرزوقي - تحقيق أمين وهارون - (ط٢) لجنة التأليف - القاهرة.
* شرح شذور الذهب - لابن هشام - تحقيق محيي الدين - دار الفكر .
* شرح شواهد الأشموني - للعيني - مطبوع ضمن حاشية الصبان .
* شرح شواهد المغني - للسيوطي - تعليق أحمد كوجان - مكتبة الحياة - بيروت.
* شرح صحيح مسلم - للنووي - مراجعة خليل الميس - (ط١) دار القلم - بيروت .

* شرح قصيدة كعب بن زهير - لابن هشام - تحقيق أبو ناجي - (ط٢) مؤسسة علوم القرآن - دمشق .
* شرح الكافية للرضي -دار الكتب العلمية - بيروت - دار الباز بمكة المكرمة.
* شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق هريدي - منشورات مركز البحث في جامعة أم القرى.
* شرح المفصل - لابن يعيش - مكتبة المتنبي بالقاهرة ، وعالم الكتب في بيروت.
* شرح المقدمة الجزولية الكبير - للشلوبين - تحقيق تركي العتيبي - (ط١) مكتبة الرشد بالرياض .
* شرح الملوكي في التصريف - لابن يعيش - تحقيق قباوة - (ط١) المكتبة العربية في حلب.
* شعراء بن قشير - جمع عبدالعزيز الفيصل - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة.
* شواهد التوضيح والتصحيح - لابن مالك - تحقيق فؤاد عبدالباقي - عالم الكتب - بيروت.
* الصاحبي - لابن فارس - تحقيق سيد صقر - طبع عيسى الحلبي - القاهرة .
* الصحاح - للجوهري - تحقيق عطار - (ط٢) دار العلم للملايين - بيروت .
* صحيح الأدب المفرد - للبخاري - تصحيح الألباني - (ط١) دار الصديق - الطائف .
* صحيح البخاري (انظر : فتح الباري) .
* صحيح الجامع الصغير للسيوطي - تصحيح الألباني - (ط٣) المكتب الإسلامي - بيروت.
* صحيح سنن الترمذي - للألباني - (ط١) مكتب التربية العربي بالرياض .
* صحيح سنن أبي داود - للألباني - (ط١) مكتب التربية العربي بالرياض .
* صحيح سنن ابن ماجة - للألباني - (ط١) مكتب التربية العربي بالرياض .
* صحيح مسلم - تحقيق فؤاد عبدالباقي - نشر رئاسة البحوث بالمملكة ١٤٠٠هـ.
* الضرائر - للألوسي - شرح بهجة الأثري - المطبعة السلفية ١٣٤١هـ .
* ضرائر الشعر - لابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد (ط١) دار الأندلس.
* ضرائر الشعر - للقزاز - تحقيق زغلول سلام ومصطفى هدارة - نشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

* الطبقات الكبرى - لابن سعد - تحقيق محمد عطا - (ط١) دار الكتب العلمية - بيروت.
* أبو عبيدة ودراساته النحوية في مجاز القرآن - رسالتي للماجستير - لم تطبع بعد - كلية اللغة .
* العقد الفريد - لابن عبدربه - تحقيق العريان - دار الفكر .
* عقود الزبرجد في إعراب مسند الإمام أحمد - للسيوطي - تحقيق عبدالرحمن السلوم - رسالة دكتوراه في كلية اللغة - بالرياض - لم تطبع بعد .
* العمدة - لابن رشيق - تحقيق محيي الدين - (ط٤) - دار الجيل - بيروت .
* الغاية في القراءات العشر - للنيسابوري - تحقيق الجنباز - (ط١) مطابع العبيكان بالرياض.
* غرائب القرآن - للنيسابوري - تحقيق إبراهيم عطوة (ط١) مصطفى الحلبي - القاهرة.
* غريب الحديث - للخطابي - تحقيق العزباوي - (ط١) نشر مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة .
* الفائق - للزمخشري - تحقيق البجاوي وأبي الفضل (ط٣) دار الفكر .
* الفاخر في الأمثال - للمفضل بن سلمة - تحقيق الطحاوي (ط١) دار إحياء الكتب بمصر.
* الفتاوى - لابن تيمية - جمع عبدالرحمن بن قاسم (ط١) مطابع الرياض .
* فتح الباري - لابن حجر - تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز - نشر رئاسة البحوث بالمملكة .
* فتح القدير - للشوكاني - (ط٢) مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة .
* فصل المقال - للبكري - تحقيق إحسان عباس وعابدين - دار الأمانة ومؤسسة الرسالة.
* الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - للشوكاني - تحقيق المعلمي (ط٣) المكتب الإسلامي - بيروت.
* الكامل - للمبرد - تحقيق أبي الفضل وزميليه - مكتبة نهضة مصر - القاهرة.
* الكتاب - لسيبويه - طبعة بولاق - وطبعة عبدالسلام هارون الأولى - القاهرة.
* كتاب الشعر - للفارسي - تحقيق الطناحي - (ط١) مكتبة الخانجي - القاهرة.

* كشف الخفاء (في الأحاديث المشتهرة) - للعجلوني - تحقيق أحمد القلاش (ط٤) مؤسسة الرسالة .
* الكشف عن وجوه القراءات - لمكي بن أبي طالب - تحقيق محيي الدين رمضان (ط٣) دار إحياء التراث - بيروت .
* لسان العرب - لابن منظور - مصورة طبعة بولاق .
* ليس في كلام العرب - لابن خالويه - تحقيق عطار (ط٢) دار العلم للملايين - بيروت .
* المبسوط في القراءات العشر - للأصبهاني - تحقيق سبيع حاكمي - طبع مجمع اللغة - دمشق.
* مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق سزكين - (ط٢) مكتبة الخانجي - القاهرة.
* مجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - النشرة الثانية - دار المعارف بمصر.
* مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون - (ط٢) مكتبة الخانجي ودار الرفاعي بالرياض.
* مجمع الأمثال - للميداني - تحقيق أبي الفضل (ط٢) دار الجيل - بيروت .
* مجمع الزوائد - للهيثمي - (ط٢) دار الكتاب - بيروت .
* المحتسب - لابن جني - تحقيق علي النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .
* مختصر الشواذ - لابن خالويه - عناية برجستراسر - المطبعة الرحمانية بمصر.
* المسائل المشكلة (البغداديات) - للفارسي - تحقيق صلاح الدين السنكاوي - نشر وزارة الأوقاف العراقية.
* المساعد (شرح التسهيل) - لابن عقيل - تحقيق بركات - طبع مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة .
* المستقصى في الأمثال - للزمخشري - (ط٢) دار الكتب العلمية - بيروت .
* مسند الإمام أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - الهرم (مصورة عن بولاق ومرقمة الأحاديث).

* مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب - تحقيق السواس (ط٢) دار المأمون - دمشق.
* معاني القرآن - للأخفش - تحقيق فايز فارس (ط١) المطبعة العصرية - الكويت .
* معاني القرآن للفراء - تحقيق النجار وآخرين - (ط١) دار الكتب المصرية .
* معاني القرآن وإعرابه - للزجاج - تحقيق شلبي - المكتبة العصرية - صيدا لبنان.
* معجم الشواهد - لعبدالسلام هارون (ط١) مكتبة الخانجي - القاهرة .
* المعجم المفصل للشواهد - أميل يعقوب (ط١) دار الكتب العلمية - بيروت .
* المغني - لابن هشام - تحقيق مازن المبارك وزميليه (ط٣) دار الفكر - بيروت.
* مفتاح العلوم - للسكاكي - ضبط نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت.
* المفصل - للزمخشري (ط٢) دار الجيل - بيروت .
* المفصليات - تحقيق شاكر وهارون (ط٦) دار المعارف بمصر .
* المقاصد النحوية (شرح الشواهد) - للعيني - مصورة بولاق على هامش خزانة الأدب.
* المقتضب - للمبرد - تحقيق عضيمة (ط١) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .
* المقرب - لابن عصفور - تحقيق الجواري والجبوري - (ط١) بغداد .
* منال الطالب - لابن الأثير - تحقيق الطناحي (ط١) مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة.
* الموضوعات - للصغاني - تحقيق أبي الفدا -(ط١) دار الكتب العلمية - بيروت.
* موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث - خديجة الحديثي - وزارة الإعلام العراقية .
* نتائج التحصيل (انظر : شرح التسهيل للدلائي) .
* النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - راجعه محمد الضباع - دار الباز بمكة .
* النهاية في غريب الحديث - لابن الأثير - تحقيق الطناحي والزواوي - (ط١) المكتبة الإسلامية.
* النوادر - لأبي زيد - تحقيق محمد عبدالقادر (ط١) بيروت .
* همع الهوامع - للسيوطي - تصحيح النعساني - دار المعرفة - بيروت .
* الوسيط في الأمثال - للواحدي - تحقيق عفيف عبدالرحمن - دار الكتب الثقافية - الكويت.